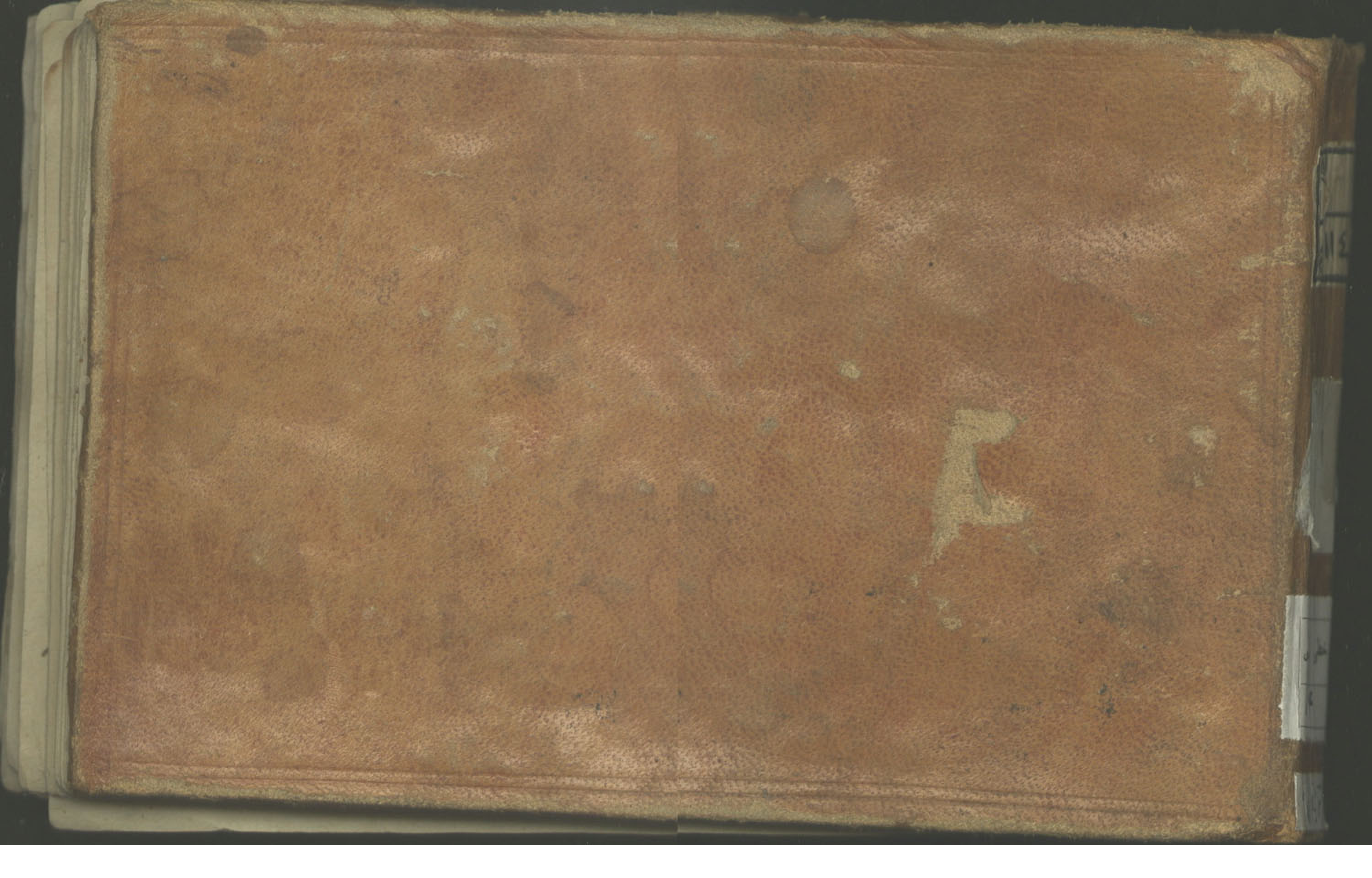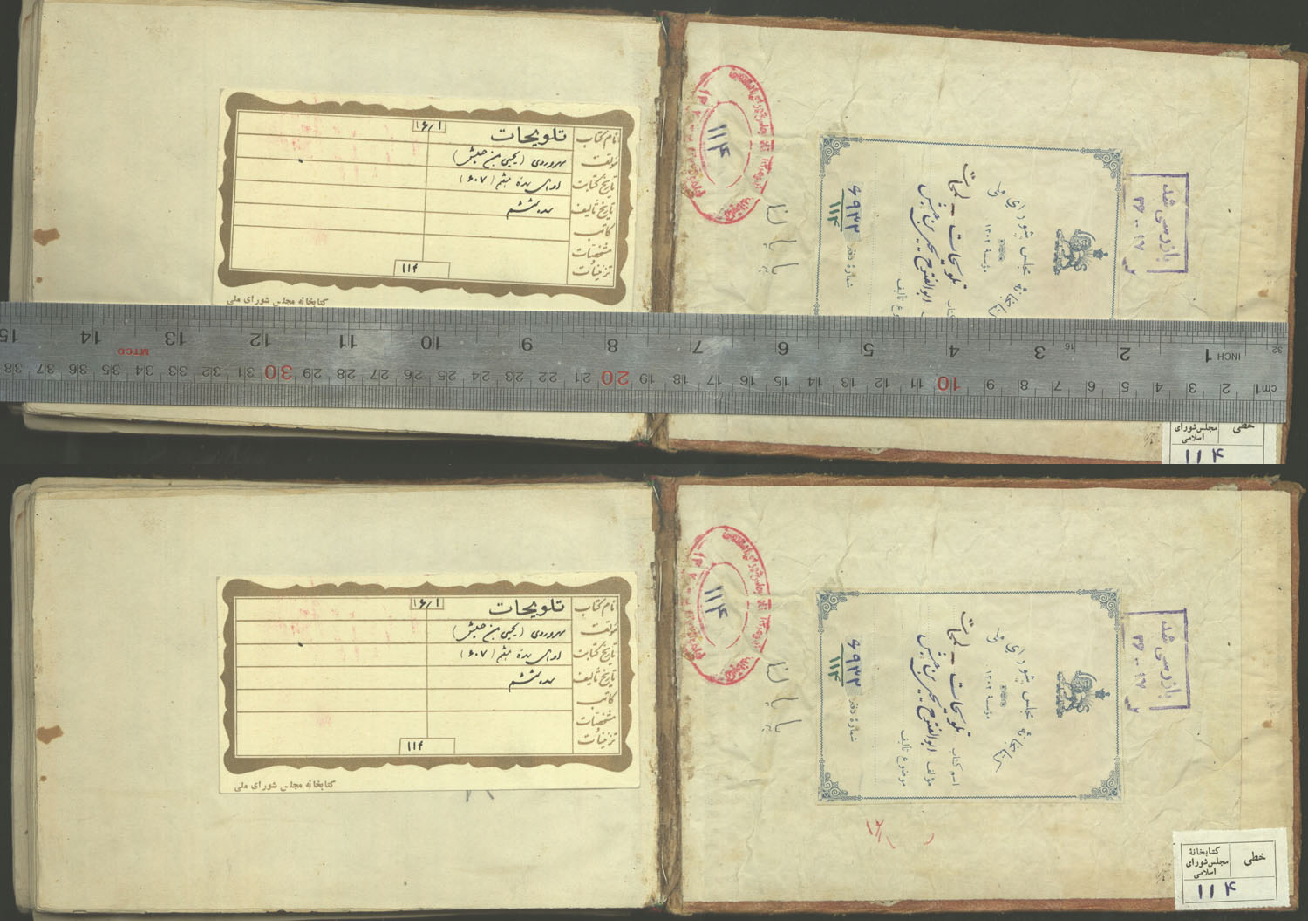




نام کتاب
تلویحات
مؤلف
سهروردی (یحیی بن حبش)
تاریخ کتابت
تاریخ تألیف
سده ششم
کاتب
مشخصات
تزئینات
۱۱۴
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۱۴


نام کتاب تلویحات
مؤلف سهروردی (یحیی بن حبش)
تاریخ کتابت اواسط سده هشتم (۶۰۷)
تاریخ تألیف سده ششم
کاتب
مشخصات
تزئینات
۱/۶ ۱
۱۱۴
کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۱۴



بسم الله الرحمن الرحيم

السبحات لجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظائم بركاتك ويسّر لنا العروج الى عرش
قدسياتك واهلنا الاستواء سنا مراوقاتك وصل على المصطفين من عبادك لرسالاتك
وخصص محمدا وآله بافضل تحياتك وهيئ لنا من امرنا رشدا. هذه تلويحات
الى اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلثة على بريدها بالغة في الايجاز وعلى الله قصد
السبيل. العلم الاول فيه ستة مراصد المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجي
وهو يشتمل على تلويحات التلويح الاول في غرض المنطق اعلم ان العلم اما تصور وهو حصول
صورة الشيء في العقل واما تصديق وهو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ولا تصديق
الا على تصورين فصاعدا وكل منهما ينقسم الى فطري وغير فطري فالاول كتصور مفهوم الشيء
والوجود وثانيه كتصور الملك والعقل وقسما التصديق كحكمك بان الكل اعظم من الجزء
وان العالم ممكن الوجود وغير الفطري يقتنص بالفكر ونعني بالفكر ههنا اجماع الانسان على
الانتقال من علمه الحاصل الى علمه المستحصل والعادم لكل العلوم وواجدها لا يتفكر
بل من حصل له واستحصل به فلا بد من معلوم يوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب
يتادى هو به الى المجهول وتنزل المعلوم من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة وصلاح
الفكر بصلاحهما وفساده بفسادهما او فساد احدهما وكل من هذين اعني المادة والصورة
منه تام وناقص وباطل يشبه التام والفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين هذه الاحوال ولما وقع
الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد من البشر بروح منه قدسي يريه الشيء كما هو فاحتجنا الى آلة
مميزة

مميزة الخطاء من الصواب فالمنطق علم يتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل وما يقع فيه
ذلك مستقيما وما لا يقع فيه والمجهول يجد ويحد والمعلوم في القسمين وكل واحد من مجهولي
القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه ومن غير الفطري لا نهاية الى الفطري لم يحصل مستحصل
فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حدا كان او غيره والتصديقات الموصلة
الى مثلها حجة برهانا كان او غيره والقول الشارح والحجة طريقا العلوم وقصارى امر المنطق ان
يعرف اجزاء الموصلين وتاليفهما على الجهة المؤدية الى المطلوب في كل واحد منهما معينا
مراتب الصور والمواد ولما كان المؤلف محوجا في الذهن والعين الى تحقق المفردات توجب
علينا النظر اولا في المفردات التي منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتاليف
وللالفاظ الموازية للمعاني اعني تحتها عن بحث احوال المعاني لتحاذيها وقد يقتحم اجزاء الموصل
الى التصور عليه وقدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدمها اليه ذلك على ما اليه
هذا ومن الضروريات ما يتبينه عليها دون الحاجة الى معلوم والة وكثير من هذا العلم كذا يتنبه
عليه غير محتاج الى قانون لقرب تحصيله التلويح الثاني في دلالة اللفظ على المعنى دلالة اللفظ
اما ان يكون على المعنى الذي وضع بازائه وهي دلالة المطابقة او على جزء المطابق ويسمى
ويسمى دلالة التضمن او على رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام فان لفظ الانسان اذا
دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما وبالالتزام على استعداد
الكتابة وان لم يكن اسما لهما والعام كالحيوان لا دلالة على الخاص كخصوص الانسانية
لفقد الدلالات الثلثة التلويح الثالث في اللفظ المفرد والمركب اللفظ اما ان يكون

مفرد او مركب والاول هو لفظ لا يراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء كعيسى والثاني هو
الذي يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى ويسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله
وان جعل اسما فهو مفرد اذ لا جزء دال له واللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام في العقل
ولا يخرج ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى او يدل على
معنى وزمانه ويسمى الاول اسما ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه
كزيد والثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى موجود لشيء غير معين في زمان
معين من الثلثة كلفظة يحضر في لغة العرب وقد يتعذر الكلمات لعدم البساطة
فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم وحرف على ما يلزم من مذهبهم واما ان يدل
على معنى غير تام في العقل ويسمى اداة ويصلح للربط وتركيب بسائطها لا يفيد تصديقا
ولا تركيبا مع احد قسميها وحده كامس وان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى
نفسه ولا دلالة على زمانه فيه والمتقدم وان اشتمل على الزمان اسم اذ هو جزء المعنى
لا خارج لحقه والمنفي في الحد ما وراء المعنى من الزمان والاسم منه محصل
وهو المستقل بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير ومنه معدول وهو
مجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى المحصل كاللابصير والاسم منه تام
وهو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض حركات لو لحقه ومنه منصرف وهو الذي
لحقه ذلك والمركب منه تام وهو الذي كل من جزئيه تام ومنه ناقص وهو الذي احد جزئيه
اداة التلويح الرابع في لفظ الكلي والجزئي الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه
كمفهوم زيد [illegible]

والكلي وهو الذي نفس تصور [illegible] الشركة [illegible]
الشركة بالفعل كالانسان او بالقوة العددية المانع كالعنقا او يمتنع لمانع
غير المفهوم كالباري ولو كان مفهومه يمنع الشركة فالخروج الى [illegible]
والاضافية الى الجزئي يمنع الكلية كفرس زيد وكل ما اشير اليه جزئي
كهذا الانسان والجزئي من حيث مفهومه كلي ما قيل عليه ذلك والمشاركات
في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه وان كانت كلية كالانسان والفرس الى
الحيوان وهذا الاعتبار غير الاول واعتبر تخصص بالاضافة التلويح الخامس
في نسبة الاسماء الى مسمياتها نعلم ان الاسم اي اللفظ اما ان يتكثر او
ويسمى نحو اسما متباينة او يتحد الاسم ويتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك
في الاسم ليس لمعنى [illegible] ويسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود
الا فكان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المنقوش وعلى المنقوش او
ملازمه ويعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد والرجل الشجاع
ويسمى اسما مجازية ومتشابهة وان ترك الوضع الاول [illegible] او لمعنى مقصود
باللفظ غير متساوي في الكل كالموجود على الجوهر والعرض فانه على الاول
اول واولى [illegible] البياض على الثلج والعاج فانه على الاول اشد واولى دون
الاولية ويسمى مشككا او لمعنى غير مختلف في المسميات ويسمى متواطيا
كالانسان على جزئياته اذ لا اشد واولى فيه والاسم الواحد قد يقع بالا
شتراك على الحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود والجزوي على زيد
لمفهومه وقد يوجد المباين مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف والاسما
المشتقة ان وجد للاشيا اسامي من اسامي احوالها متغيرة بزيادة
او نقصان والاعم واشتراك في الكلي اعم من المتواطي والمشكك لخلوه عن

شرطيهما التلويح السادس في الموضوع والمحمول اذا قلنا ج هو ب فج
هو الموضوع وب هو المحمول وليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ يكون حمل الشيء على
نفسه ولا يفيد التصديق من تصورين ولا الحمل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة
كقولنا الانسان هو المسمى بشرا او بعض الحمل معنى التسمية بل معناه ان الشيء الذي يقال
له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيء في نفسه احدهما كقولنا الانسان ناطق
وعكسه او شيئا ثالثا كقولنا الضاحك كاتب وظن ان الشيء في جميع المواضع امر زايد
عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر وذلك خطا فان الشيئية وكون الشيء
حقيقة ليسا داخلين لحقيقتها الجوهرية والانسانية وغيرهما بل يتحقق
انسانية وغيرها مما يقال عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيء والجزو
كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذا اخذ فيه الا ان يوخذ الحيوانية مطلقة
تستوي نسبتها الى جميع الجزويات فلا يكون جزءا والمحمول جزوي في الايجاب
فان موضوعه ان جعل كليا سوا اخص بلفظه بعض ونحوه او لم يخص [illegible]
حصر الماهية تصور اشتراك فيما ليس له ذلك ولذلك لم يجوزوا ان جعل جزويا الا ان كان
ان كان هو فلا حمل وان كان غيره فلا حمل الا التلويح السابع في الذاتي والعرضي
قد علمت ان الكلي له جزويات اما واقعة او عقلية فهو اذا صلح لان يحمل و
كل محمول اما ان يكون داخلا في حقيقة الموضوع ويسمى ذاتيا او يكون خارجا ويسمى
عرضيا والذاتي لما كان جزءا لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان يكون له
عليه [illegible] سبب الى علة ولا يمكن توهم الرفع الا ان [illegible] مثل الزوايا
الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية [illegible] الثاني وهو مقوم الوجود [illegible]
الانسان وعرضية السواد عرض [illegible] العقل والوجود عرض للجواهر [illegible] الاعراض
لجواز تعقل الماهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود
من حيث هو موجود وكل شيء اذا [illegible] مجموعا [illegible] ووجود

الشيء غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره واللازم ينقسم الى ما له وسط وما لا
ما له ذلك بمعنى واحد كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط التعجب والوسط
محمول يلحق نسبته بالموضوع محمول الجزء من الرسم الذاتي بل ما قرن به الجامعين
احفظ وقد يكون للشيء محمولان يمتنعان وجودا وعدما وقد يوخذ ان كلا زم واحد
كالزوجية والفردية للعدد فقولنا العدد اما زوج واما فرد محمول له لازم
ولحد يسمى مصراعيا والعرضي ينقسم الى ما لا يرتفع في الذهن والعين كما مثلناه
والى ما يرتفع في الذهن دون العين كالحمى الكمه والى ما يفارق الوجودين
اما بسرعة وسهولة كمرض الصحاح او بصعوبة وبطؤ كمرض المواض
التلويح الثامن في المقول في جواب ما هو لا بد ان السائل
بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيء او مفهوم الاسم ان كان عارفا بالحقيقة
غير مطلع على انها تسمى بذلك ويكون امرا عدميا او لم يطلع بعد [illegible]
وجوابه اما بلفظ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسؤل عنه [illegible]
حاد تضمنا او قول كذلك اما المستلقى بحقيقة الشيء كمن ادرك مفهوم الاسد
اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ وبكيفية التبديل لا يشتهر [illegible] القول
في جواب ما هو هو الذاتي فحسب وسهو فان الذاتي ليس هو كل هوية الشيء
ولا مفهوم اسمه مطابقة والطالب يطلب الهوية والجواب به ثم ان كان
اعم كما راى بعضهم تخصيص الجواب فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة
اذا سيل عن احادها باسوله ولا يميز من الجواب مع ان الدلالة للعام على
الخصوصية والجزو الخاص كالناطق لا يدل على احاد الا بالالتزام ولا
يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيء لوازم غير متناهية لكون
الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وربع الثمانية وهلم جرا الى غير النهاية

ثم لو صلح الاشتراك في الجواب ها هنا فلا زم الواحد المنعكس على كثير
من اللوازم من حيث هي هي يجوز ان يقال في جواب ماهو على كل منها
فلا يحصل مبين في جواب المختلفات وهذا لا يرتضيه سليم الفطرة و
مفهوم الناطق شيء ماله قوة النطق ويعرف من خارج تخصصه بالجوهر
وكذلك كل مشتق نحو مثل الابيض فانه يدل على شيء قام به البياض
ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم كما نسميه ابيضا
فالمقول في جواب ما هو الماهية والذي يتحقق في الوجود دون المفهومات
وان لم يخطر بالبال مفصلة فهي داخلة ثم السائل بما هو اما ان يطلب
امرا غير مقترن بعدد بان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الا
نسان ماهو انه حيوان ناطق وان كان جزويا فسيباتي وان كان امورا
مقترنا بالعدد غير معترض للاحاد بل اشار الى العدد انه ماهو فهو
طالب الماهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها وفي هذا القسم
اما ان يكون الذي فصل به كل من المشاركات على الماهيات المشتركة
داخلا في حقيقته يقوم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك او لا يكون
كذا ولا يقوم الامر الخاص وجود العام فالاول كما اذا سيل عن الانسان
والطير والفرس انها ما هي فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل الماهية
المشتركة بل يخل بذي النفس وغيره والخص منه كالعرض اسما الاحاد غير
المطابق فانه غير سايل عن احد والحد والمساوي للحيوان كالحساس
او المتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام
ولم يعتبر فيتعين للجواب انها حيوانات والحيوانية جامعة للمقومات
المشتركة تاركة لما ورائها وهذا الجواب يصلح لسوال الاحاد افرادا والـ
الثاني كما اذا سيل عن زيد وعمرو وخالد انهم ما هم فيجاب بالانسان كما

ذكرنا وكذلك اذا سيل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق وها
متفقة الحقائق وهنالك جعل الحيوان في كل واحد هو جملة انسانا
وفرسا وها هنا جعل انسانية كل واحد غير جملها زيد وعمر الخواصيها
بل هي عوارض خارجة غير معتبرة لجواب ما هو **التلويح التاسع**
في الالفاظ الخمسة المفردة كل كلي مقول في جواب ما هو اما ان يكون
على اشيا متفقة الحقائق ويسمى نوعا ويرسم بانه الكلي المقول على اشيا
لا يختلف الا بالعدد في جواب ما هو والنوع يطلق بمعنى اخر وهو اخص
المقولين الذي يندرج في جواب ما هو بالنسبة الى الاخر ويغاير مفهومه
الاول اعتبار النسبة فيه الى فوق وقد يكون هذا النوع جنسا
كالحيوان بالنسبة الى الجسم ولا كذلك الاول فالانسان نوع بالمعنيين
لا يختلط المفهومين تحت الاخر اصلا والاجناس تترتب في صعودها
ونزولها وتجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود ولا اخص من الشخص ومراتب
العموم محصورة بين هذين الطرفين فيجب فيها النهاية وبهذا البيان
يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه وبين
الماهية ولو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع
ما لا يتعلقه اشيا لا يتناهى وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب الى
جنس ليس فوقه جنس ويسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا ونوع لا نوع
تحته ويسمى نوع الانواع واي شيء هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان
وغيره من المتوسطات وقد يقع من الذاتيات ما لا يصلح لجواب ما هو فلا
يكون الاعم المحيط لانه مقول فيكون خاصا فيصلح للتمييز من المشاركات
للشيء في معنى عام ويسمى فصلا ويرسم بانه الكلي الذي يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو في ذاته والعرضيات الخاصة كالضاحك تمييزا له انه يحس

تمييز عن ذاتي واني يطلب التمييز المطلق وفصل الحيوان فصل جنس الانسان
وليس جنسه ولكل ذاتي اعم جنس كما ظن المتخلفون وكل فصل فانه مقوم
لنوعه ومقسم لجنس ذلك النوع ومن الكليات ما له فصل مقسم دون المقوم
كجنس الاجناس ومنها ما له المقوم دون المقسم كنوع الانواع ومنها ما له
كلاهما كالمتوسطات والفصل المقسم للنوع يقسم الجنس ولا ينعكس و
الفصل المقوم للجنس يقوم النوع ولا عكس والذاتي الحصر في المقول في جواب
ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات والى المقول على المتفقات وغير
المقول الصالح لجواب اي شيء الذي هو الفصل والعرض اما ان يكون محمولا على
نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا عم الجميع او لم يعم لزم او
فارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان ويسمى خاصة ويرسم بانها
كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتي واما ان يكون محمولا
على نوع وغيره عم او لم يعم لزم او فارق كالابيض على البيضات ويسمى عرضا
عاما ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وغيرها قولا غير ذاتي
وقد يسمى عرضا وكدروعه العام فيطن انه قسم الجوهر وليس هذا هو العرض
القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهرا فان الجسم عرض للابيض لخروجه
عن مفهومه كما دريت وليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى وهو
جنس السواد لا العرض العام وخاصة الجزوي خاصة الكلي وعرض عام
الكلي عرض عام الجزوي ولا ينعكسان وقد يكون شيء واحد كاللون جنسا
كما هو للسواد ونوعا كما هو الكيف وخاصة كما هو للجسم وعرضا عاما كما هو
للانسان لاختلاف الجهات **التلويح العاشر** في احوال هذه
هذه الالفاظ الخمسة التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام مشاركة في وقوعها على الجزويات باسمايها فكرودها ايضا و

ولمثد الذاتيات وانفرد بالتواطي يسوغ فيها التشكيك على تفصيل
سياتي والابيض غير وقيل والفصل الناطق الا [illegible]
فيه والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيء الا مع اشتقاق كالاسود فلا
يقال الانسان سواد بل اسود ويقصر من الاول في حوله فيه ولو لا الفصل
ما استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود
الجنس المخصص والحقيقة الاصلية ما يقوم الجزو الخاص لها وجود العام
كما يقوم المجموع والمخلفة ما يتعلق باجزائها ولا تقوم لجزئها المشترك
بالخاص كالعدد والبليز بالاجتماع الاساسي لا تحصل حقائق وكون الشيء موصوفا
بانه احد هذه الخمسة او انه كلي او قسمية او احد قسميه ونحوها عرض
له ووصف الشيء باحد هذه الخمسة لا ضافته ما الا التي فوقه او تحته او
مساوية وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية والذاتي ليس
من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية
لا شخاصها والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف هذا ما اردناها
المرصد الثاني في القول الشارح وفيه ثلث تلويحات الاول
في الحد والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء ويجمع مقوماته كلها
ويترتب في الحقايق الاصلية من اجناسها وفصولها ولا ما لا تركيب فيه
لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما دل الماهية فليس القول
حدا وان دل على الوحدات فنرادفا واللفظ الواحد اذا دل على الوان
فهو اسم لا حد وان دل على البعض لا وحدته وليس الغرض من الحد التمييز
حصوله الخاصية ولا المشروط بالذاتي حصوله يفصل ويحد ما فوقه والذي
اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا الانسان انه جوهر ناطق وقد
اخل بعض الذاتيات لعدم الدلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما

وهو غير معتبر بل العرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو وبعده التمييز
ولا اطناب في الحد ولا تطويل لما في المعنى بلا ان غير المفهوم لا يود والمفهوم
لا يحرف واما في اللفظ فالجنس القريب اسمه اعني عن تعداد مشتركات
المقومات لدلالته عليها فضمنا والفصول ان تكثرت لا دلالة لبعضها
على بعض الا بالالتزام فلا بد من ذكر جميعها وان اورد حد الجنس مقام اسمه لا يضر
وذلك مثل هذا الاسم محيطي والواحد مضاف وكاين من وجه لنسبته طويلة
الاخرى والاضافات المجهولة لا بد لها الغير الاصطلاحات المعلومة دونها
الملمح الثاني في الرسم وهو قول مؤلف من خواص الشيء واعراضه التي
تخصه جملتها معا والتام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيء و
الناقص ما ليس كذلك واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة
الخواص الملازمة ان كانت حقيقته فتسوغ رسم الكل بها الا فلا [illegible]
جواز ولا يصلح هذا في القول الذي استقصي فيه ذكر اللوازم العامة
كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الاخر
كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ولا ابدال الجنس بنوعه
كتحديدهم الشر بظلم الناس ولا بوضع جنس مكان جنس كما في حد القوة والملكة
في حد الفاجر والقادر على الفجور كل مكان الاخر ولا تضع الموضوع مكان
جنس كاحدهم الخشب في حد الكرسي ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم
الانسان حيوان ناطق وهم عنوا الحيوان [illegible] فذلك لا [illegible]
المختلفات في الجنسية بل يورد حواشيه غير [illegible]
نقييد اذ لو شرطه بالانفسد لا جواز [illegible] ولا [illegible] الانفعا
لات مكان العظ فانها اذا اشتدت تحت فقد تبطل وهذه [illegible] ولا يعرف

الشيء بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا
عن ان يعرف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاث مساوية
لقائمتين ولا يعرف الشيء بنفسه كقولهم ان الزمان هو مدة الحركة وهو هي
بعينها ولا يعرف الشيء بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب يطلع
نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار ولا يكرر الشيء في الحد كقولهم ان
الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجرمية في الحيوان الا في حال الضرورة
كقولنا ان الاسود شيء قام به السواد من حيث هو كذلك اذ لا يفي انه
مجرد ذلك الشيء والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما في حد الاخر لمعنه
العلم بهما ولا يعلم انا نحن نعنيه العلم فليتقدم لا عامه ومن علم اخذ
المتضايفين علم الاخر بل الصواب ان تورد الذاتيات مجردين عن التضايف
مع السبب الموقع للاضافة فتنتصب حد كقولنا ان الاب حيوان
يولد اخر من نوعه من نطفته ثم امرجع فيه الى الابن وفي [illegible]
كل من الجنس والنوع في حد الاخر بحمل على سهوة وليس من شرط كل قول
شارح ان يعرف المشروح له حدية او سمية فقد عرفنا اجزاءها
حين لم نعلمها [illegible] ستعرف انه احدهما هذا ما اردنا من التركيب الموجب
الى التصور وذكر التركيب الموصل الى التصديق **المرصد الثالث**
في التركيب الخبري وفيه اربع لوحات **الاول** في انواع القضايا و
هاهنا مقدمة اعلم ان للشيء وجودا في الاعيان اي في نفسه وهو المدلول
عليه لا الدال ووجودا في الاذهان وهو دال على العين حقيقة لا وضعا
ووجودا في اللفظ وهو دال وضعا على الذهني ومدلول من جهة
الكتابة ووجودا فيها وهذان يختلفان بالاعصار ولا كذلك [illegible]
الاولين واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل في

الاقوال الشارحة ولنتيرها يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق
المائت ويقوم مقامه الانسان وما سوى هذا من التركيب لا يخلو اما يتطرق
اليه الصدق والكذب ام لا والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول
الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهذا لا يخلو
اما ان يكون اذا حلل كل جزء اوله لا يصلح وحده للخبرية او يصلح فالاول
نسمي قضية حملية كقولنا الانسان حيوان او ليس والمتقدم في الوضع هاهنا
نحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول وليس يخفى سلبه من خاصيتها
بساطة اجزائها وتقييدها ان كثر بحيث يصلح ان يدل على كل واحد
بلفظة واحدة والثاني يسمى الشرطية ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط
بين جزءيه بلزوم او عناد والاول يسمى شرطيا متصلا كقولنا ان الشمس
طالعة فالنهار موجود ويسمى ما قرن به حرف الشرط من جزءيها المقدم
والمقرون بحرف الجزاء التالي والثاني منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا واما ان يكون فردا وقد اخذ قضيتان فيهما واخرجنا
بالقران هذه الادوات عن الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد
هذه ولولاها كانت قضايا والاولى جزؤها ترتيب بتعيين المعنى بنفس
دون الثانية والاولى اذا كثرت القضايا في تاليها تكثر [illegible] الربط
بالمقدم وتمام الكلام النفسي عند اول [illegible] جواز تكثر في المقدم
فلا تكثر ولكن هذا به ذات الجزء لاحد الجزوين [illegible]
ياس وضيق نفس [illegible] اي كلها يوخذ تارة في المقدم واخرى
التالي مربوطا به [illegible] بخلاف المنفصلة فان [illegible] القضايا [illegible]
الوحدة والحملية ايضا اذا تكثر في جزويها حرف عطف او ما يجب [illegible]
مستقلا الا في الحاد [illegible]

ولما امع الحمليات ومنها الى المفردات [illegible] بلفظ [illegible] اجزائها
الاول في الكلام هذه ايجاب وسلب فالايجاب للحملية كقولنا الانسان [illegible]
اي المفروض هذا شيئا انه انسان دون شرط [illegible]
بليس هو حيوان [illegible] السلبية [illegible] كقولنا الانسان
ليس بحجر وحاله ما سبق والايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وهو يتعلق باثبات اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود وايجاب المنفصلة ما يوقع العناد وان كان [illegible]
السالبة وسلبها ما يقطع اللزوم مثاله ما ذكرنا وسلبه ما يقطع العناد
كقولنا ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا او
اشترك لها ايجاب الثلثة في ابقاء النسبة ما بين الجزوين والسلب في
رفع تلك النسبة والمتصلة الموجبة اذا قرن لاحد جزويها حرف السلب
وادخل عليها النفي اما بعد حرف اذا بقيت صارت منفصلة وان كان [illegible]
[illegible] عند القلب السالب ماخوذ ابنه والمنفصلة اذا قرن لاحد جزويها
السلب وادخل فيها اداة الاتصال صحت متصلة لانه اذا امتنع وجود
امرين يلزم من وجود احدهما عدم الاخر واذا لزم معيه وجودهما
فما وجود احدهما عدم الاخر والمنفصلة [illegible] حقيقية وهي التي
يراد مع [illegible] منع الجمع والخلو ومعناه غير حقيقية وهي التي تمنع الجمع
دون الخلو كقولنا هذا الحجر [illegible] واما ان لا يكون اسود وكما منع الجمع
فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلب جزوية منع الخلو فقط و
قد تاتي منفصلة صادقة من جزوين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة
فردا فهي غير منقسمة بمتساويين وكذلك المنفصلة لا [illegible] غير حقيقية

كقولنا الفلك اما ان يكون حارا او باردا في جواب من اثبتهما عليه والمنفصلة
لا يجب في اتصالها اللزوم بحسب الاقتصار لان الامر بل ان كان بحجة
ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك وهما لازما امر غيرهما و
المتصلة والمنفصلة يصح تحليلهما الى الحملية اذا صرح باللزوم والعناد
كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار او يباين الليل وقد يصح الغلب
على غير هذه الطريقة والايجاب ابسط من السلب اذ الاعدام والسلوب
توصف حدها بثبوت ما والا لا مفهوم لها ولا ينعكس **التلويح الثاني**
في خصوص القضايا واهمالها وحصرها اعلم ان موضوع القضية اما
ان يكون جزئيا وتسمى حينئذ مخصوصة وشخصية موجبة وسالبة كقولنا
زيد كاتب او ليس او كليا فان لم يبين فيه الحكم وكمية الموضوع سميت مهملة
موجبة او سالبة كقولنا الانسان في خسر او ليس واذا بين كمية الموضوع
سميت محصورة وهي اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و
سالبتها لا شيء من الانسان بحجر او ليس ولا واحد ولم يقتصر على الاول لاشعاره
كاذ الزمان وتخصيص الواحد والجزئية موجبتها بعض الناس كاتب
وسالبتها ليس بعض الناس كاتبا او ليس كل فان سلب البعض متعين
بينهما وحال الباقي لم يتعرض وليس ولا بعض بعض واذا لم يطلب حال الجزئي
في العلوم والاهمال مغلط حذفنا ولم نعتبر غير المحصورات الجميع و
اللفظ الدال يسمى سورا مثل كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا
كل وغيرها والمهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية
او جزئية والانسانية لو وجب فيها الوحدة والكثرة لم يحمل في الثانية
على الاخر ولو وجب فيها الاستغراق لما كان التنصيص الواحد يقال

انه انسان كما لا يقال له رجال ربما قرينة الحال لشرائط او يطلب بحسب كما
هو لا يقتضيها والانسانية بالاثنانية تخصص وسورها يتعمم بحسبنا
مقتضاها واسما الجموع مهملة ايضا لما قلناه واذا عرفته فعلم ان الالف
واللام وان كان في لغة العرب قد يراد للتعميم فانه يشار به الى الحقيقة
الذهنية كقولهم الانسان عام ونوع ولو استغرق لقام مقامه
لفظة كل وليس كذلك وقد يراد به تعريف المعهود فان ورد موضوعا
لقضية صارت شخصية وقد يعنى به التوصل كقولهم هذا الرجل و
المهملة في قوة جزئية لانه لما كان الايجاب والسلب على الكل يخالفه
البعض فنفي البعض في المهمل ويشك في الكل فاوجب ان يكون في قوتها
والحكم على البعض لا يقتضي موافقة الباقي ولا مخالفته وكذلك الاهمال في
الشرطية المتصلة سورها كلما ودائما في الايجاب الكلي ودائما ليس وليس
البتة في السلب والبتة نعلم السور لايجاب المنفصلة وسلبها الكلي
وسور جزئيتهما هو قد يكون اذا كان واما وليس دائما او ليس كلما او قد
لا يكون ونقول في الشرطية المتصلة قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق
فهو اتصال جزئي موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة او يغرق
بعضه قد يكون ليس او مرادفه وفي المنفصلة نقول قد يكون اما ان يكون
زيد في السفينة او يغرق اي اذا كان في البحر وتسلبه بالاسوار المذ
كورة ايضا واذا خلى اما واذا كان عن ان كان لا يقتضي الكلية والجزئية و
الالفاظ لحال السور بين الكلية والجزئية وما اختلف الى الاخر وليس
كذلك خصوص الشرطيات تتعين الا زمان خصوصها واهمالها وحصرها
يتعلق بالاوقات والاوضاع كما كان في الحمليات متعلقا بالافراد فقد يتركب
شرطية كلية من حمليتين جزئيتين **التلويح الثالث** في لواحق القضايا

وبعض تراكيبها واحكامها انه قد يراد في القضايا ما يفيد احكاما لا
يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما في العربية فانها اذا دخلت في القضية
تفيد حصر الجزء الملحوظ في قضية اخرى سالبة بالقوة والفعل في الجزء الاخر
فتارة يقتضي حصر الموضوع في المحمول وتارة بالعكس وكالالف واللام في المحمول
كقولنا الانسان هو الضاحك فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع والمساواة
ويبطل في القضية حرف السلب لنفي مقتضيهما مع جواز بقاء القضية
على حالها فيقال له حجيم الا باو يراد اتحاد حقيقتيهما تارة واللزوم اخرى
وفي الشرطيات يقال لما كان النهار ها هنا كانت الشمس طالعة وهنا مع
ايجاب الاتصال فيه نسلم وقد نمنعها وقد يقال لا يكون الشمس طالعة وهنا مع
او يكون النهار موجودا اوحتى يكون او لا يكون فان شئت حذف الا
دوات وبقيت السلب وجعلتها منفصلة او حذفته ايضا وجعلتها متصلة
وهي الى الانفصال اقرب لغلبة الحذف فيه ويقال لا يكون المحل حارا وهو بارد
وهو مشعر بمنع الجمع دون الخلو فان حذفت السلب اتت منفصلة وهي الى
الانفصال اقرب غير حقيقية او تدخل اداة الانفصال عليها والتالي هو السالب
اذا بالعكس لا يلزم اللزوم والمنفصلة اذا اورد لازم جزئيها الاعم بدله صارت
غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق والمجبر لا زيد
الا كون في البحر وهو ايم وقد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه ومن عدلك
قسيمة ومن مثله مع قسيمه ومن مثله مع الحملية ومن قسيمه معها فنقول
اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كانت الشمس غاربة فا
الليل موجود ركبت متصلة من متصلتين واذا قرنت باحد الشرطيتين السلب
وحذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها وتقول

اما ان يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان
يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا الى اما ان يصح
هذا التقسيم واما ان يصح ذلك التقسيم هي منفصلة من مثليها وان قرنت
باحد جزئي الاولى السلب وبدلت الاداة الاولى للانفصال باداة
الاتصال صارت متصلة من قسميها فنقول اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل
موجودا هي منفصلة تركبت من مثلها وقسيمها وان اقرنت سور المتصلة
واذا نهاية الاداة الاولى للانفصال والسلب مع احد جزئيها صارت
متصلة منهما وتقول ان كان كلما كانت الشمس طالعة والنهار موجود
فالشمس علة النهار ركبت متصلة من مثلها وحملية واذا اقرنت بالحملية
السلب وبدلت الاداة الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما
وتقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ركبت متصلة من قسيميها
وحملية وان بدلت الاداة وادخلت في الحملية سلبا صارت منفصلة منهما
التلويح الرابع في العدول والتحصيل وفيه ضابط للحمل اعلم ان كل قضية
اما معدولة وهي التي جعل السلب جزء موضوعها او محمولها او كليهما و
هي ذات الجزء المحصلين وخص كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع ومحمول
ونسبة وكل يستحق الفاظ دالة عليه كذلك الشرطيات الا ان الروابط
قد تطوى في بعض اللغات وقد يثبت الاخر كما في لغة الفرس قولهم
زيد دانا است وفي العربية يقال زيد هو عالم واللفظة الدالة على النسبة
هي التي تسمى الرابطة وفي العربية ربط بلفظة وتكرر في ويوجد كما يقال
زيد لو جد كاتبا او كان كذلك فيصير هذه اداة لهذا المعنى وكانت

بازاء معقول مانعا اسما وافعال فهي مشتركه اذا وفي لغه العرب ان تقدم
السلب على الرابطة فينفيها ونقطعها والقضيه سالبة بسيطه و
ان اخر عنها فترتبط بها ويصير جزا من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب والقضية
مع الرابطه تسمى ثلثيه ودونها ثنائيه والفرق بين السالبة البسيطه والمو
جبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم اذ المنفي المنفي يصح نفي صفاته
والثانيه اثباتيه والاثبات لا على موجود احد الوجودين فيثبت عليه
الحكم بحسب احد ثبوتيه او كليهما فلا يقال العنقا هو غير بصير بل ليس
هو بصير او الموجبة المعدولة كالتي محمولها غير البصير يكذب في البصير
والمعدوم فالسالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا ليس هو لا بصير بخلاف
نقائض السلوب فان ازواجها اثبات فقط وافرادها نفي و الثنائيه
كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطه يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان
اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير والعربية فيتعين وقد يبحث في القضيه
العدمية وهي التي محمولها يدل على سلب شي ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا
زيد اعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص و
ليس هذا البحث منطقيا فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان
ولا يقال للحجر كور اي اعمى ولا نابينا اي غير البصير وفي العربية المعدول اعم
اذ يقال الحجر غير بصير ولا يقال لا اعمى والباري غير جسم وليس ذلك امرا عقليا وصفه
والنوع والجنس لا بل على المنطقي ان السلب اذا اخر عن الرابطة او ان يدخل
بها كيفما كان لم يعتبر التاخر كلفظ الفرح فالقضية موجبة واثنوا الجا
في هذا البيان وهو صانعية فالقضايا الاربعة موجبه بسيطة وثنائية
والمعدولتان تصادقا بطرفي الحال ولكن متغيرا الجزء الحمل وما يتعلق به اذ اعلنا

الحمل لا هل ينبغي ان يبين مخصوصا انما ان الاول غير انها المعنى في الموضع الباني
المشترك بين الرابط وصل اليها مقصود واذا قلنا زيد هو اب بمعنى
المضافة واذا قيل هذا الحمل يسمى اقليما اي القوة كما في الذراع بالفعل
او العليل كله او جزوه واذا قيل الحي نول بغير المكان من انه في البلاد الحارة
او الباردة والزمان من انه في الشتا او الصيف ومصرف الربط كما اذا
قيل ما يعلم الطبيب فهو كما يعلمه انه الى اصحابه يرجع من الحكيم وعلمه ويبين انه
كما اذا قلنا المتحرك متغير فيراعى ما دام متحركا فان اهل هذه مغالطه جدا

المرصد الرابع في جهات القضايا وتفرقات بينها وفيه خمس تلويحات

التلويح الاول في الجهات اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبته
الى الموضوع ونحوه اما ان يكون ضرورية الوجود اي لا بد من كونها وفي الامر
كقولنا الانسان حيوان او ليس او ضرورية اللا وجود كما في قولنا الانسان حجر
او ليس او غير ضرورية الوجود والعدم بل ممكنة كما في قولنا الانسان كاتب
او ليس وتصدق على الاولى لفظة الواجب وعلى الثانية الممتنع وعلى الثالثة
الممكن وهذه الالفاظ الثلثه تسمى الجهات وكل قضيه لها صلوح ان يصدق
عليها في الحاب احد هذه يسمى مادته وان صدق على السلب اخرى والجهة قولية
زايده على النفس القضية والماده هي حق ما عنها رذلك الصلوح فيبدل
كاذبها بها دفعها وهي بحالها وبسلب جهة منها وقد سمي موجبة والجهة
لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضيه
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول
لانه ينفيه وفي الثلاثيات قبل الرابطة والسور مكانه قبل الموضوع لانه يبين
كميته وان كان قد يتوسع في صفحات الكل ويقال الواجب والممتنع الضروري

وان كان احدهما في الوجود والاخر في العدم ثم الضرورة اما مطلقة غير
محتاجة الى شرط لتداهرها كقولنا القيوم حي واما مشروطة اما بشرط
دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ولا نعني به بل ما دام ذاته موجودا
واما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير ما دام
متحركا والفرق بينه وبين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات وهاهنا وضع
الذات مع صفه التحرك لا الصفه بالامر محصل دونها واما بشرط وقت معين كقولنا
القمر بالضرورة كاسف او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس او بشرط
في المحمول كقولنا الانسان ماش ما دام ماشيا وهذا يطرد ايضا فيما ذكرناه
وان كان له ضرورة لجهة غيره وبعينه الوقت المعين وغير المعين في موضع له
لازم ضروري لسبوقه الى الحكم وقتا ما وغير ذلك من الاوقات وشرايط
ان عرضت فهي جزا من الجزوين والاضرورة بها مخصه سنته اصناف
والمشروطة الاول جعلناها مع الضرورية الاولى في اطلاق الضرورة لوجوب
النسبه بينهما لنفس الموضوع والمحمول لم يشترط في هذه المشروطه لا دوام
الذات حتى يخالفها مخالفه يعتد بها لا نعني بالضروري الوجود غيرها وقد يوجد
دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلبه ابيض كسواد
احد ولا بياضه ولا ضرورة لهما الدائمة ولا حمل دائم غير ضروري في الكليات
اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح ولا نعين طرفي العقد بالدوام وايضا ما ليس
بذاتي ولا لازم الماهية هو جايز المفارقة فلا سبيل لمعرفته دواما في
الكليات ولم يعرف انه من اللوازم لوازم ماهيته تستوفي جميع جزئياتها الى
امر فيصح الحكم الحاصر لها به والامكان قد يعني به ما يلازم سلب ضرورة

العدم وهو الاصطلاح العامي ووصد الخواص ما سلب الضرورتان اي الوجود
والعدم عنه وصح الامكان العامي على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما
فخصوه باسم الامكان وقد لها دخل الواجب في الاول دون الثاني فصارت
الاقسام بحسب هذا ثلثة واجب وممكن وممتنع وكانت بحسب المصطلح
الاول ممكن وممتنع والذي ليس ممكنا بالمعنى الثاني هو اما ضروري الوجود
او العدم ويتعين في سلب الاول الامتناع ويدخل الاربعة في الضروريات
لكن الثاني اتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول وقوم خصوا الامكان
بالقضيه العرية عن الشرايط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت
الاقسام اربعة ضروري الوجود والعدم وما له ضرورة ما وممكن واخرون احتزوا
الامكان بحسب حال الشي في المستقبل فان كان لا يجب وجوده وعدمه في كل
وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع والا فلا وجميع الاعتبارات بحسبه
ومنهم من شرط الممكن ان لا يكون موجودا في الحال بل معدوما ثم ان
الوجود يخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا القول
يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخل هذا ملاحظا ذلك ثم ان كان الممكن ينبغي
ان يستحق ممكن العدم ينبغي ان لا يكون في الحال معدوما فيكون موجودا وهو
بعينه ممكن الوجود فيشترط في لا وجوده وجوده والوجود الثاني لا ينافي
العدم في الاستقبال فضلا عن الامكان والامكان على المذهبات واتبع
بالاستثنى الاول وعلى الاخص ايضا باعتبار جهة عمومه وخصوصه وكل
على حده وانه متناوله فانه يخيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون ممكن الكون
ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون وان كان غير ممكن فما ليس ممكن ممتنع فالواجب

ممتنع قلنا الواجب ممكن بالمعنى العام ولا ينعكس الى ممكن ان لا يكون لدخول
غير ممتنع الكون ممتنع اللاكون فيه وهو غير ممكن بالامكان الخاص ولا سعين
في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الامكان
على الاشتراك والتشبع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون
لانه بالمعنى العام ولا ينعكس الى ممكن ان يكون وسالب كل جهة ولا بد من تقدم اداة
السلب فيه على الجهة غير السالب الموصوف بتلك الجهة ولا بعد تاخر السلب فيه عن
الجهة فسالب الضرورة والامتناع غير السالبة الضرورية والممتنعة لصدق الاولين
في مادة الامكان دونهما وسالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب
في مادة الضرورية الوجود والعدم وهو يصدق **التلويح الثاني في لازم**
الجهات اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس ومنها ما يجري بينها اللزوم دون
الجهات نعاكس وليس شرطه كالرفع العكس وهذه طبقاتها

متقابلات

واجب ان يكون — ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن العامي ان لا يكون — ممكن العامي ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون — ليس بممتنع ان لا يكون

متقابلات

واجب ان لا يكون — ليس بواجب ان لا يكون
ليس بممكن العامي ان يكون — ممكن العامي ان يكون
ممتنع ان يكون — غير ممتنع ان يكون

متقابلات

ممكن ان يكون الخاص — ليس بممكن ان يكون الخاص
ممكن ان لا يكون الخاص — ليس بممكن ان لا يكون الخاص

متلازمان متعاكسان — متلازمان متعاكسان — متلازمان متعاكسان

التلويح الثالث في المقول على الكل والفرق بين المطلقات والموجهات
اعلم ان القضية التي منها المقول على الكل هي التي قيل محمولها على المقول
عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل تلزمها سالبها البسيطة ايضا
يكذب في المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول فيه فاستوى مع ايجاب المعدول
ومنها شرائط في الوضع والحمل اما الاول فاذا قلنا كل جيم ب فلا نعني
كلي الجيم لما علمت انه علم ونوع لا يقع الكل موقعه ولا طبيعته اذ يحمل على كل
واحد ما ليس كل مفهوم الشيء كلازم واحد ونحوه ولا كل الشيء فانه كل مجموع
معناه الجميع وقد يحكم على الاحاد بالكل العددي ما لا يصح عليه كقولنا كل
انسان نحو نفس واحدة ولا كذلك الجميع ولا نعني الجيم من حيث هو جيم بل الذات
الموصوف به بالفعل وانما كل جيم يتحرك ولا ما صح ان نقول المحرك قد يسكن
وصحته لعدم اخذه من حيث هو ولا يشترط ايضا بالكون جيم بل مع استغنا
النسبة الى الشرطية ولا يعين للموصوف به في احد الوجهين حين يلي ...
دام اولم يدم ولا يشترط احدهما فيه واما في الحمل ففي الضرورية نقول بالضرورة
هو ب ما دام موجود الذات وان لم يكن جيم ان كان مما يجد ... فانه
في هذه المادة من جهة استمرار الحكم في قولنا ما دام جيم وان كان ما دام جيم
اعم منه من جهة لصحته هاهنا وفيما شرطه في الموضوع وفي الدائمة الغير
الضرورية دائما غير ضرورية ما دام ذاته موجودا وان لم يكن جيم هذه
صورتها وان كانت كلية وفي الممكنة ممكن ان يكون ب العام والخاص
او الاخص وفي الضروريات الاربع هو ب ما دام ب او ما دام جيم او بعين
الوقت او بعينه فهذه هي الموجهة وان لم يتعرض لجهة وحال ودوام
او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول ففي القضية المطلقة العامة وهي وان
حصرت في الاعداد مهملة في الاوقات والقضية لو كانت يقتضي من الجهات

والضمان شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هي هي صالحة الكل فاذا قلنا
كل جيم ب لا يقتضي دوام البائسة ولا لا دوامها ولا اتفاق الاعتداء في وقت
الاتصاف بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم في وقت والبعض
في اخر يصح وتطرد هذه المطلقة في الضروريات الستة وادا لم يشترط
الدوام فلا يصح قبلها من الخلاف الى السلب كما عمل الحكيم حيث قلب كل
فرس نائم الى لا شيء من الفرس بنائم والضروريات الاربعة اذا احرف خصوص
شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دايما بل وقتا ما هي المسمى
بالمطلقة الوجودية وبيانه سيأتي قلب موجبها الى سالبها ولا يصدق في
مادة الضرورة وقوم جعلوا المطلقة ما وقع في الماضي او الحال والممكن
المستقبل والواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة وبهذا فرقوا
وادا اتى زمان لم نتوقعه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم
والخصوص صح ان كل لون سواد بالاطلاق لانه وقتي وقبل الوقوع ممكن
بامكانه ولا امكان ولا اطلاق بحسب الحمل الحقيقي فان هاهنا بالضرورة
الوانا معقولة غير السواد وهذه الجهات سميت وقتية والامكان العام
اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة يدخل فيها الاشيا
لا يقع ابدا وليس المطلق كذلك والامكان الخاص اعم من الوجودية لمثل هذه
العلة وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه
من جهة صدقها على الضرورية والوجودية اذا صرح بالجهة وظن ان
المطلقة لدى التصريح جهة لان لفظها دال ولم يعلم انه لم يدل على ذلك
الربط وضعفه وحال الاطلاق فيه علم البعض الكل واما السلب
المقول على الكل ما في الاطلاق العام ينبغي ان لا يتعرض لحال ووقت بل كل
جيم ينفي عنه جيم او بسلب عنه او ليس ب من غير تعرض لجهة ...

والمتداول في اللغات لا شيء من جيم ب وبغيرهم ما دام جيم حتى اذا وصل
جيم وهو ب يكذب فراد على الاطلاق وفي لغة الفرس يقولون هيچ جيم با
نيست وكذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للاحاد وفي الوجودية تقول
كل جيم ينفي عنه ب نفيا ضروريا لا دائما والنظم المشهود من بطانة
من الوجوديات لا ما شرطه في الموضوع واما في الضرورة والفرق بين
الامرين ان كل جيم بالضرورة ليس هو ب نعرض فيه للاحاد بالفعل لا انه
للضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من جيم ب ليس فيه تعرض للاحاد الا بالقوة
بل هو حصر لحال الجزئيين من الكليين فقولنا بعض
ج ب يصح مطلقا وان كان في وقت لا غير وكل بعض اذا كان كذا فيصح
كل بعض مطلقا فيصح كل واحد من سلم الاول واوجب في الكلية عموم
الاوقات كعموم الاحاد المحمل لحظا والحكم على بعض شيء بجهة لا ينافي جهة
الحكم على البعض الاخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة
كالفلك وبعضها بوجود غير ضروري وبعضها بامكان تحت وسالب
الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة
باحدهما الكاذبة **التلويح الرابع** في التناقض اعلم ان التناقض هو
اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها ان تكون احدهما
صادقا والاخر كاذبا ولا يخرج الصدق والكذب منهما ثم لا يلزم ان
يتبعض الصادق عنا فان قولنا زيد يمشي غدا زيد لا يمشي غدا احدهما صادق
ولا يتعين عندنا ذلك لخلوهما من الامكان ولا خلو من الايجاب والسلب
فان كذب الايجاب غير صادق ومن شرط التناقض رعاية التقابل والشرائع في
القضيتين اتحاد الموضوع والمحمول والربط والاضافة والكل والجزء والمكان

والزمان والشرط والقوة والفعل وفي الجملة يتفقان لا محالة في جميع
ما ورا الايجاب والسلب مما يتغير به حال القضية وفي المحصورات
زيادة شرط وهو ان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية مختلفان
في الكمية اعني الكلية والجزوية كما اختلفا في الكيفية اعني الايجاب
والسلب والاحب الاقتسام فان الكليتين في مادة الامكان
يكذبان ويسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع
في الوجود دون العدم وكل كلي اذا اخذ موضوعا وجزئيه محمولا كذب
الكليات فيه وصدق الجزئيتان فيه وتسمى الجزئيتان الداخلتين تحت
التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا شي صادقا فلذلك ليس بعض
لم ينعكس لطرد الجزئي نقيضا دون الكلي وكذلك في السالب فاعتبر
الاختلاف في الكم وفي التي حفظ فيها الجهة فقد يحتاج الى رعاية امر
فيها وسياتي واذا اخذت الواح النقايض فطبقة الكليات الموجبة
تقايضها سوالب جزوية ك ولم يصدق الكلية في المواد الثلثة الا
في الواجب وطبقة سوالب الكليات لم تصدق كل مادة الممتنع واذا
احرزت طبقة الجهات ان الكم دون الكيف ففي الصدق الى طبقة
السوالب ان افتسم السالبتان في الامكان وكذبتا في الواجبة وصدقتا
في الممتنع في الطبقة الموجبات افتسم موجبتا الامكان وكذبتا في
الممتنع وصدقتا في الواجب وفي مختلفات الكيف فقط افتسم ... الا
الامكان فعلم ان الاقتسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر ...
تنافض في المهملات لانها في قوة الجزويات واذا عرفت فصول
المطلقة لا نقيض لها من جنسها اي بالاطلاق لبس لانها اذا لم ...

فيه الدوام صدق موجبها وسالبها معا كما قلب الحليم ولم يكن نقيضها
سلب الاطلاق فانه يفعل سلب الاطلاق (كل) تثبت من الجهات الثبوتية
في الحقيقة لا بينا فيها فلا يغن السلب حتى يناقضها وغير الدايم
لا يناقضها فيعين الدايم ولا يشترط بالضرورة ولا يكذب مع المطلقة
في مادة السالب الدايم اعني الضروري ولا يشترط ايضا بغير الضرورة
ولا يكذب معها في مادة السالب الدايم الضروري وهو الامتناع بل الدايم
مطلقا وان كان في الكليات يتعين ضروريه فقولنا كل ج ب بالاطلاق
نقيضه دايما ليس بعض ج ب ولا شي مطلقا بحذوف الزيادة العرفية
بعض ج دايما وفي جزئيتي المطلقة كليتا الدايم وفي الوجوديه اذا قلنا
كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما الدوام العديم القيد
بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تنفي ضرورة الايجاب
في الكل او السلب عنه او الضرورة الواقعة في الجزئيتين اي الدايم ...
الضروري فيهما والدايم المطلق في البعض ايجابا او سلبا بعين ...
واذا قلنا بالوجود لا شي من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شي
ج ب بل اما دايما مطلقا بعض ج ب او دايما ليس لبقا الاقسام
الستة المذكورة ونقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود
شي من ج ب بل اما دايما كلا او دايما لا شي لا غير اذ جهات البعض لا نيابة
ونقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دايما كلا او دايما لا شي وقوم
اخذوا الوجود نقيض المطلقة من جنسها فقالوا كل ج ب ما دام
جيم فلخصوها بشرط الدوام في الموضوع واعلم انها خرجت عن اطلاق
ومع ذلك اذا اخذ من جنسها ليس بعض ج ب ما دام جيم يكذبان

في بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس واذا اخذ نقيضها
المطلقة العامة فليست من جنسها والدايمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها
بعض ج ب دايما غير ضروري او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه ليس بالـ
دوام الغير الضروري شي من ج ب او ليس شي من جيم بالدوام الغير الضروري
ليس ب ويبقى اما ضرورة الايجاب والسلب في الكل او الوجود ايجابا وسلبا
فيه فيهما وه كلتيهما كاذبتان كما دريت والوقتية ان عين فيها الزمان
وقصد بالايجاب والسلب صح التناقض والا فان اخذنا قيل كل ج ب
في وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب في ذلك الوقت ...
كل ج ب لم يبد انه اذا كذب كل ج ب ليس بعض ج ب المشروط ...
كل ج ب وليس وقتنا معنا البعض له ولو قلنا كل ج ب ما دام ...
دايما فنقيضه ليس كل ج ب ما دام جيم لا دايما بل اما بعض ج ب دايما او
ليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه جيم ولا نحتاج
الى ذكر دوام الباينة في كل جيم او سلبها في جميع اوقات كونه جيم لان ذكر
البعض هاهنا في التناقض يغني عن ذكر الكل كما عرفت ونقيض قولنا لا شي
كذا ليس لا شي كذا بل ليس بعض د ايما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات
كونه جيم وقس على هذا نقيض الجزئيتين في تبدل الى النقيض البعض
بالكل وتقايض الضروريات اوردناها في هذه الالواح ولوازم تقايضها ...
المتعاكسة القائمة مقامها لبعد حيث رادفت السالبة في نقيض ...

بالضرورة كل ج ب — لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب — ممكن ان لا يكون كل ج ب

بالضرورة لا شي من ج ب — ليس يمكن ان يكون شي من ج ب
ليس بالضرورة لا شي من ج ب — ممكن ان يكون شي من ج ب

بالضرورة بعض ج ب — لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة شي من ج ب — ممكن ان لا يكون شي من ج ب

بالضرورة ليس بعض ج ب — ليس ممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة انه شي من ج ليس ب — ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل سطرين منها تضاد على الطول وتناقض على العرض وعلى القطر
هنا انما نقيض كل لاحد ومناقض لازم كل واحد والامكان هاهنا هو
العام وقولنا كل ج ب بالامكان الخاص يناقضه ليس بالامكان الخاص
كل ج ب بل اما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا وبالامكان لا شي
ليس بالامكان لا شي وبقي القسمان بعينهما في الجزئيتين هكذا في الكل

التلويح الخامس في العكس اعلم ان العكس هو جعل موضوع القضية
محمولا والمحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقا الصدق والكذب ...
بالسالبة الضرورية وان كان فيه مخالفة العرف لعرض لنا فنقول اذا
قلنا بالضرورة لا شي من ج ب فيصح عكسه بالضرورة لا شي من ب ج
والا فيصح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده ونفرض البعض من ب
الموصوف بج شيئا معينا هو د فلان كما انه بعض ب الموصوف بج فهو
بعض ج الموصوف بب وقد كنا قلنا بالضرورة لا شي من ج ب فصدقه
معه محال وكان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال وما ادى اليه يكون
محالا وهو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شي من ب ج والموجبة الكلية

الضرورية لا ينعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان
ولا ينعكس كليا ولا بدله من عكس لانه اذا احل بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا
مما هو موصوف بالجيمية والبائية ولكن د فنفرض الجيم الموصوف
بالباء فيكون من البا الموصوف بالجيمية واذا لا يحصل العكس كليا فيصح جزويا
وهو بعض ب ج ولا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا
للموضوع كالكاتب والموضوع غير ضروري للمحمول بل ممكن ولا ينعكس غير
ضروري ايضا في جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع والمحمول كل منهما
ضروري للاخر كالانسان والناطق فالواجب ما يعمهما وهو الامكان العام
وهو اولى من الاطلاق العام في بعض المواضع لانه لا يعم ما لا يتاتى في
جميع الممكنات الخاصة كالاطلاق الامكان العام ويبين هذا العكس
فنقول انه لم يصح ممكن ان يكون بعض ب ج العام فيصح بالضرورة لا شي من
ب ج فالضرورة لا شي من ج ب كما بينا عكسه وقد قلنا بالضرورة
كل ج ب والجزوية الموجبة الضرورية ينعكس جزئية موجبة ممكنة
عامة بالبيان المذكور من الافتراض والخلاف والسالبة الجزوية الضرورية
لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد سلب بالضرورة عن الخاص كالانسان
عن بعضه بالعكس لا يتصور واما الممكنات والسالبة الممكنة الخاصة
والعامة لا عكس لها فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له
كالانسان ولا يتاتي العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شي من الكاتب انسان
وكذلك الجزوي فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون
دونها ولا يكون دونه فيسلب عنه ولا يسلب عنها والموجبة الكلية
الممكنة العامة والخاصة والجزوية ينعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض

وعكس الممكنة الخاصة لا يتاتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن
للموضوع ضروري له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل بالامكان
كل انسان ضاحك لا ينعكس ممكنا بل هاهنا ضروري والضرورة غير طرفيه
ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للاخر كالكاتب والضاحك
بالفعل فيصح ممكنا والذي يعم الواجب والممكن الخاص الامكان العام فنقول
اذا كان كل ج ب باي امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان والا
فبالضرورة لا شي من ب ج فبالضرورة لا شي من ج ب وكان كله او بعضه
ب بالامكان هذا محال **فان قيل** اليس السالبة الممكنة في
قوة الموجبة فنقلبها اليها ونعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فيكون
السالبة الممكنة انعكست فيقال اذا قلبت الى الايجاب وعكست جاءت
ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب والمطلقة العامة السالبة
والوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريين الذين احتجوا بطريق
الخلف ولم يعلموا ان الخلف ينبني على النقيض ولا نقيض لهما وان اخذ
النقيض ح ايه جزئية فينعكس مطلقة موجبة جزئية فان العكس
بحفظ جهات الضرورية والدوام فلا ينافي السالبة المطلقة فانه
اذا قلنا بالاطلاق لا شي من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا ينافي ان
يقول ولا شي مما هو ضاحك بالفعل انسانا والمطلقة الكلية والجزوية
الموجبتان ينعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض وكذا الوجودية وكلاهما
ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودي كالمتنفس للموضوع كا
لحيوان ذي الرئة لا يتاتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا وفي موضع يكون
الموضوع والمحمول كل منهما وجودي للاخر كالمتنفس والنايم الذين هما
محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الاخر بالوجود فابعم

المادتين الاطلاق العام ويتاتى البيان الخلفي ايضا هاهنا فنقول
اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب وقد كان بالاطلاق كله او بعضه
ب هذا محال **ساقه** اعلم ان الشرطيات المنفصلة حالها في التناقض
والعكس حال الحمليات فنقيض كلما ليس كلما ونقيض وقد يكون ليس البتة
وعلى هذا فقس وعكس كلما قد يكون وليس البتة ليس البتة وهكذا في
الجميع وعكس **النقيض** هو جعل نقابل الموضوع بالايجاب والسلب
محمولا ومقابل المحمول موضوعا والكيفية باقيه والصدق بحاله فقولنا
كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان لا كل ما هو
الموضوع في المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع وقولنا
الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان والسالبة
الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لا شي من الانسان بحجر ليس لنا
ان نقول لا شي مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان
فهو كذب بل يصح عكس نقيضه جزئيا وكذلك السالبة الجزوية فاذا
قلنا لا شي من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح ليس بعض ما ليس ب ليس
بجيم ومعناه بعض ما ليس ب جيم وان لم يصح هذا صح لا شي من الغير
الا جيم فينعكس لا شي من جيم غير البا فيكون معناه كل ج ب وقد قلنا
ليس بعض ج ب وفي بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد وهي كقولنا
بعض الانسان موجود عكس نقيضه بعض ما ليس بموجود في الاعيان اي
مما هو في الذهن ليس بانسان اذ ما ليس بموجود عينا لا يتصور كونه
فان قيل فلم ان السالبة الكلية والموجبة الجزوية
فهلم تكلمتم ان قولنا لا شي من الحائط في الوتد لا ينعكس لا يكون
الوتد في الحائط وكذا قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليس بعض
الشاب كان شيخا قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته محمولا
المحمول وفي القضيتين ما نقل مع كان الذات هاجر المحمول لمعيتهما او
الصحيح لا شي مما في الوتد حايط وبعض ما كان شابا فهو شيخ واذا
كان لا ينعكس معناه لا يجبان ينعكس **المرصد الخامس** في تراكيب
واصناف صورها وموادها ولواحقها وفيه ثلاث وطايع المقطع الاول
وفيه عشرة تلويحات **الاول** في نفس الحجة ومباديها وتقسيم صورها
اعلم ان الحجة قول مولف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول اخر ولها
اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقي اقسامها ان شاء الله تعالى
والقياس هو قول مولف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول اخر ولا
التقييد بالتاليف من القضايا لم يخرج من الحد القضيه الواحدة التي تلزم
منها لذاتها صدق عكسها وعكس نقيضها وقولنا لذاته يخرج به الاضرب
العقيمة اذا اتفق صدق نتيجتها لخصوصية المادة وغيرها والنتيجة
تستنتج عن قياس ينتهي التي انتاجها الا مقدمة اخرى لم يذكر
القضيه اذا جعلت جز القياس تسمى مقدمة واجزاوها الذاتية
نبقى بعد التحليل الى الافراد تسمى حدود الاجزا العين الذاتيه كالجهات
وادوات السلوب وغيرها والا الذاتيه التي لا تبقى بعد التحليل كالروابط
مثال القياس ومقدمته والمنطوق به قولنا كل ج ب وكل ب ا
وكل ج ا فالقولان الاولان هما المقدمتان ومجموعهما قياس والثالث
اللازم منهما هو النتيجة ولم يشترط في القياس ان يكون مقدمتاه
مسلمتين بل ينبغي ان يكونا بحيث لو سلمنا لزم ما يلزم سوا وجد التسليم
بالفعل او لم يوجد ومن خاصيته صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه
ولا يوجد هنا في صحة المادة والقياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفي

نقيض النتيجة بالفعل او لم يذكر فالاول يسمى استثنائيا كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
ذكر فيه احد الطرفين في نفس النتيجة وهي النتيجة بعينها او نقول لكن ليس النهار
موجودا فليس الشمس طالعة ذكر فيها احد الطرفين وهو نقيض النتيجة والذي
لم يذكر فيه بالفعل كما ذكرنا من المثال الاول وان كانت النتيجة بالقوة
داخلة في قولنا كل ب ا والقياس الاقتراني قد يكون من صرائح القضايا
الثلث وقد يكون من المختلطات بعضها مع بعض كما سنذكره ويوجد في
الاقتراني حد مكرر في المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الا
وسط ويسقط في النتيجة ولكل واحد من المقدمتين حد يختصه ويسميان
الطرفين والذي يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر
الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى وتاليف المقدمتين يسمى اقترانا
والاقتران المنتج قياسا وكيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين
تسمى شكلا واقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون
محمول الصغرى وموضوع الكبرى او موضوع الصغرى ومحمول الكبرى او محمولهما
او موضوعهما جميعا فالاول هو البين الانتاج بنفسه ويسمى الشكل الاول
لانه بين بذاته ويتبين به غيره وهو المنتج للمطالب الاربعة وذو الشرفين
اي الموجب الكلي لا ناتج له في الاشكال غيره اما غيره لا ينتج الا الكلي دون
الايجاب او الموجب دون الكلية كالثاني والثالث والذي هو على عكس الاول
بعيد عن الطبع لا يتفطن لكونه قياسا وفيه كلفة شاقة اسقطه والثاني
والثالث يكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما من نفسهما واشتراك الثلثة
في ان لا نتيجة فيها عن سالبتين ولا من سوالب هي في حكم الموجبات والشكل
الثاني فيه تفصيل يذكر ولا عن جزئيتين ولا عن صغرى سالبة والكبرى

[في الهامش: والدليل حصر محمول السيم اوقالها سيم الاكبر والمقدمة التي بها الحد الاصغر يسمى المقدمة]

جزئية والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف لا غير الامور
ستذكر ولو تبعت الاشرف لكانت اتم في نفسها وحيث بها
وهي المقومة الاخرى الشكل الاول وهو الذي يكون الاوسط فيه محمول
الصغرى وموضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة
او في حكمها كالممكنات والوجوديات السالبة ليدخل في الاوسط
فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا يتعدى كما يحمل الاوسط نوعا مباينا
للاصغر ويسلب عنه ويحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولك
لا شيء من الانسان بطاير وكل طاير حيوان لو كانت النتيجة لكانت سالبة
لان النتيجة تتبع الاخس وهي لا شيء من الانسان بحيوان ولا شك في كذبها
وفي السالبتين يحمل الاكبر خاصة او فصلا للاصغر والاوسط مباينا لهما
فلو كانت النتيجة كانت سالبة ويكذب البتة والثاني ان تكون الكبرى
كلية ليندرج الاصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر ولو كانت جزئية
يجوز ان يقع الاوسط حيث الاصغر او عاما اخر ويحمل على بعضه في الكبرى
الجزئية الموجبة والسالبة من موافقة او مخالفة في الموجبة ما يسلب
عنه وفي السالبة ما ثبت عليه ولا نتيجة والمعتبر من القضايا المحصورة
الاربع وكل من الصغرى والكبرى يجوز ان يكون على حال واحد من الاحوال
الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى
كانت اربعة في اربع فهي ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين يعني من
الصغرى موجبتيها ومن الكبرى كليتيها وكل من كل منهما اذا ضم الى
الاخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح في اربعة
فالباقيات من اثني عشر ضربا عواقر فاسدات الضرب الاول من كليتين
موجبتين ينتج موجبة كلية مثاله كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا فانه

اذا دخل الجميع في ب فكل حكم ثبت عليه يتعدى اليه الضرب الثاني من
كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من
ب ا ولا شيء من ج ا الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الضرب
الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية
سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا الشكل الثاني
وهو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين وشرطه ان يكون مقدمتاه
مختلفتين في الكيفية الايجاب والسلب ومن بعده الكبرى كلية اما الاول
فلان المتفقين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيء واحد ولا نتيجة
سوى الموجبة والمتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيء
ولا نتيجة سوى السالبة وادلة لزوم لاحدهما في الموجبتين ولا في السالبتين
فلا اطراد فلا نتيجة واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية موجبة
كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما اخر للحدين
المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر والاوسط محمولا على
الاكبر او مسلوبا عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة
فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة وبالشرط الاول
تعرف ان لا قياس في هذا الشكل عن المطلقتين والوجوديتين و
الممكنتين ولا عن خلطهما لان سلبهما في قوة ايجابهما فوجب المحمول
الوجودي كالمتنفس على المتفقين كالانسان والناطق بهذه الاعتبارات
او يسلب فليس الا الايجاب او على المتباينين كالانسان والفرس كذلك
فليس غير السلب فلا لزوم للايجاب ولا سلب فلا نتيجة وضروبه
اربعة بنحو البيان المذكور الضرب الاول من كليتين والكبرى

سالبة فينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب فنعكس
الكبرى فيصير لا شيء من ب ا وهو الثاني الاول فينتج لا شيء من ج ا او
يبين بالخلف فنقول ان لم يصدق لا شيء من ج ا فيصدق نقيضه وهو
بعض ج ا ونقرنه بالكبرى فالقياس مجموع صغراها وهو لا شيء من
ا ب فينتج ليس بعض ج ب فكان كل ج ب هذا خلف محال وصورة
القياس صحيحة وكذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التي
هي نقيض النتيجة وفي جميع قياسات الخلف التي في الشكل الثاني يقرن
نقيض النتيجة بالكبرى هكذا وفي الثالث بالصغرى مجموعا لكبراها الضرب
الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء
من ج ب وكل ا ب بعكس الصغرى ويجعل كبرى فينتج لا شيء من ا ج ثم
بعكس النتيجة ليرجع الى ما كان عليه وهو المطلوب والبيان
الخلفي على ما ذكرنا الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء
من ا ب يتبين بعكس الكبرى والخلف كما بينا الضرب الرابع من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض
ج ب وكل ا ب لا بيان بالعكس هاهنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس
والكبرى تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين فيبين بالخلف انه ان لم
يصدق ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا وينتج كما ذكرنا او يبين بالافتراض
فنقول لكن البعض من ج الذي ليس ب د فيكون لا شيء من د ب وكل
ا ب ينتج من ثاني الثاني لا شيء من د ا ونضم اليه بعض ج د فينتج من
رابع الاول ليس بعض ج ا فكل افتراض انما يتم بقياس من الشكل الذي فيه ذلك
الضرب وبقياس من الاول الشكل الثالث وهو الذي الاوسط فيه

موضوع في المقدمتين وشرطه ايجاب الصغرى او ان يكون في حكمه وكليه احدى المقدمتين ايضا كانت اما الاول فلان الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما لحمل الحدين في الكبرى الموجبة فلو صحت سحة لكانت سالبة البتة وكيف او ان يكون الاصغر والاكبر المتفقان مباينا في السالبتين فلو صحت سحة لكانت سالبة فتكذب البتة واما الثاني فلا المعنى الواحد الكلي قد ثبت عليه الايجاب الجزئي فيثبتان متفقان او يسلبان او يوجب احدهما ويسلب الاخر وليس غير السلب وقرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة سبع اربعة كالشكل الاول ولما لم يتعين الكلية جاز ان يكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان وخاصيته ان لا ينتج عن الجزئي الضرب الاول منه من كليتين موجبتين فينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب ا تنعكس الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول انه يصح هنا بعض اشي من ج او نقرنه بصغرى القياس وهو كل ب ج ينتج من ب ثاني الاول لا شيء من ب ا وكان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التي هي نقيض النتيجة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة بين بالبيان على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيان الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة ولا يعطيه الصغرى هاهنا فانها ينعكس جزئية ولا قياس عن الجزئيين فيعكس الكبرى ويجعل صغرى فيستنتج ثم تعكس النتيجة او يبين بالخلف فنقول ان ح ا فلا شيء من ج ا ونبينه كما ذكرنا او يبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذي هو ا د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب وكل ب ج ينتج من اول الاول

كل د ج وكل د ج وكل د ا فينتج من اول الثالث بعض ج ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يتأتى عكس الكبرى لانها سالبة والصغرى ان عكست صارت جزئية والقياس عن الجزئيين ويبين بالخلف او بالافتراض فيفرض البعض من الذي ليس ا د فيكون لا شيء من د ا فنقول كل د ب وكل ب ج وكل د ج وينتج المقدمة المذكورة فيستنتج المطلوب ولا افتراض الا وضع لجعل الجزئية جزئية كلية الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا وجزئية صغرى الموجبة في التخصيصية والمشكل

التلويح الثاني

في المقدمات الموجهة والمختلطات اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة على ان بعضها والممكنتان فيهما ممكنة لان كل شيء ان يكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى والمختلط من الاكبر بعد الى الاصغر على ما حمل على الاوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب وبالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الممكن جواز لا وقوع الا فادام سعت الجيم بالبابية ابدا فلا يلزم ان ينعكس اليه ا بالفعل بالقوة فهي ممكنة او كانت الصغرى ضرورية والكبرى كل ب ا مادام به الذي يعم الواجب وغيره بحيث بدوم بالضرورة فيدوم ا بالضرورة فهي جهة تتبع الصغرى والاخرى ان تقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائما فانه يتصادق مع الضرورية الصغرى لانا اذا قلنا كل ج ا مادام ج لا دائما امكنا ان كل موصوف بالا يدوم له العدم دوام البابية وان كان من الموصوفات بالجيم الذي هو ضروري له البابية

ولا يصدقان ويعلم ماذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البابية او لم يدم فهو ا بالضرورة او ان يكن كما عرفت في مقول على الكل فلا ينخل للبابية الغير الضرورية في حمل الا اعليه على موصافاتها فهي واجبة دونها وجيم من الموصوفات بها بالامكان فاذا فرض وقوعه يجب دونه له الا الفيه واستثني من كون النتيجة تابعة الحيثي المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجوديه سالبة مع كبرى ضروريه موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية وكذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة وكبرى وجوديه سالبة فالنتيجة موجبة ايضا الا ان هذه السوالب في حكم الموجب فكانه لا يحتاج الى الاستثناء واما في الشكل الثاني اذا كانت الكبرى سالبة مما ينعكس فيرجع الى الاول مع سعتها سحة هي كبرى مع القياس الثاني من الاول فتواص ونبعها النتيجة الثانية فالعبرة في الجهات في هذا الشكل للسوالب فانها تنقص كبريات الاول تعكس او افتراض فيتبعها النتيجة وهاهنا ضابط اعلم انه في هذا الشكل اذا كانت مقدمتان في اقتران لكل واحد منهما جهة يكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة فحصل سحة سالبة ضرورية مثاله يقول كل ج ب بالوجود او بعضه وكل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعة ج او بعضه واستثنيا بان بالضرورة اذ لو كان احدهما في الاخر ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان جيم من الموصوفات بالالف ب ضروريا له وهكذا او كان ا من الموصوفات لكان ب وجوديا له وعلى هذا جميع مختلفين الجهة كيف كانتا من الايجاب والسلب فالنتيجة في الكل ضرورية السلب الا اذا كان احد الا يصدق على وجه يكون جمل احدهما في الاخرى ممكنة خاصة او عامة او وجودية

ومطلقة عامة او مطلقة عامة وضرورية وكذلك وكل جهة مع الضرورية وغيرها اذا كانت في مقدمة هي ضرورية واختلفت الجهة فالنتيجة ضرورية السلب ايضا فان الاول اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى ايضا لان الضروب الستة التي ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى فيها صارت كبرى الاول فيتبعها النتيجة الا فيما استثنى في الاول والذي يرجع جزئية كالرابع والخامس فيرجع الى ان النتيجة يتبع الصغرى لانها تصير كبرى الاول ويعرف ان النتيجة موجهة جهة مختلفة الى علم والكلي لم يحسان تحفظ الجهات خلاف ثاني الثاني فان النتيجة ينعكس محفوظة الجهة لانها سالبة وفي الفرض سوى الافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى فان كل واحد لا شيء من ج ا جهة الكبرى وفيهما لفظ فيهما ففيهما وهذا كبرى القياسين الجزئي في الافتراض وتتبعها النتيجة فيكون تبعا كبرى الاصلين

فصل

اذا كان مورد الشكلين الى الاول فلا حاجة اليهما فلنا هذا من الطرف الصالحة الموجبة وقد ينفق ان يكون الوضع الطبيعي المقدمتين قياس على خلاف بين احدهما بالذكر الاول يتغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الثاني كل جسم منقسم ولا شيء من النفس منقسم فاذا عكست الى لا شيء من المنقسم بنفس تعوض عن الوضع الطبيعي اذا الصفات اولى بالمحمولية وان كان يصح موضوعيتها وكذلك في قولنا كل انسان ناطق وكل انسان متنفس فان الوضع الطبيعي يتغير بالعكس وان صح والثاني يتبع به في الفوق وكانه قيل فيه جيم محمول عليه ب وا مسلوب عنه ب فافتق في الثالث ينتفع به في النصف عن غير ان كل جيم يحرف فضل لم حرفتم الشكل الرابع مخالفين بالصعوبة والكلفة في العكس في ثاني الثاني

٢٣

وثانيها يحتمل الف الثاني والمنفصلة

٢٢

دابعة ورابع الثالث وخامسه

واحدة وهي في قياسات كثيرة مبينة لمقدمتي القياس الناتج لتلك
النتيجة اذا كانتا غير بينتين بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات
النتيجة ويسمى قياسا مركبا وهو اما موصول وهو الذي لم تكن فيه النتائج بالفعل
ماخوذة تارة نتيجة واخرى مقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا
ثم كل ج ا وكل ا د وكل ج د وهكذا الى المطلوب واما مفصول وهو
الذي فصلت النتائج عنه فطويت كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د
وكل د ه وكل ج ه وطي ان نقول القايل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر قياس
بسيط وليس المركب مفصول حذف عنه ان كانت الشمس طالعة فالاعشى
يبصر فحوط نتيجة مرة ومقدمة اخرى ثم لكن الشمس طالعة والنتيجة من
استثنائي من قياس اقتراني بالضرورة لتحذف الحد الاوسط المشترك وهو
النهار موجود وتجتمع الطرفان ثم يستثنى **التلويح السادس**
في قياس الخلف وعكس القياس وهو قياس تثبت صحة المطلوب بابطال
نقيضه اذ الحق لا يخلو منهما ويتركب من قياسين اقتراني واستثنائي
مثاله ان لم تصدق قولنا ليس بعض ج ب فتصدق كل ج ب وكل
ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بينة وهو قياس
من شرطية وحملية ينتج ان لم تصدق قولنا ليس بعض ج ب وكل
ج ا ويستثنى نقيض التالي وهو ليس كل ج ا ينتج ليس لا يصدق
قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق وهو في الجملة ان تاخذ نقيض المطلوب
وتضم اليه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب
لبطلان نقيضه الذي ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة
الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب ولم يبق الا تصحيح المطلوب

بعد قرن نقيضه مع حملية على نهج الاشكال والاول نقيض حملية
جزوية لا ينتج لكبروية الاول وكلية الصغروية فتبين بالثاني بجعل
صغراه بالثالث بجعل كبراه وهكذا ينظر في غيره من المطالب والاوبرد
الخلف الى المستقيم فياخذ نقيض المحال ويقرنه مع المقدمة
الصادقة على ما سبق من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ويستقيم
كقضية الرد من عكس القياس **فصل** وعكس القياس هو اخذ نقيض
النتيجة او ضدها وتقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى
او ضدها ويستعمل لابطال القياس حلاله من الشكل الاول مثاله
كل ج ب وكل ب ا وكل ج ا فضدها لا شيء من ج ا ان قرن بالكبرى
ينتج من الثاني ضد الصغرى ونقيضها ليس بعض ان قرن بها ابطلها
بالتناقض وان اقترنا بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى
اذ لا ينتج الثالث غير الجزئي واذا كان غير نقيض النتيجة حرمنا فلا ابطال
الا بالتناقض وانعكاس فان الاول عند ابطال الصغرى الى الثاني و
الكبرى الى الثالث وفي الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وكبراه الى الثالث
وفي الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول
التلويح السابع في قياس الدور وهو اخذ النتيجة مع عكس احدى
مقدمتيها لينتج الاخرى فالنتيجة تكون تحت ماخذها ويستعمل حيلة
لمنع القياس اذا كان احد المقدمتين غير بينة ويغير اللفظ ليوهم تغيير
التغاير ولا بد من كون المقدمات متعاكسة ليحفظ الكلية مثاله
كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك وكل انسان ضاحك فان اردت
عكست الصغرى واقترنت مع النتيجة المجعولة كبراها نتجنا الكبرى
او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة تحت الصغرى وان تقف

في قياس ناتج للسلب ما ينتج المقدمة السالبة ولا ينتج للموجبة ففي
الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فيقرن النتيجة بالصغرى لينتج
الكبرى ولا يقرن بالكبرى السالبة لانه لا يتصور انتاج الموجبة
منها الا الحملة في موضع ثم سوالب منعكسة سلبا وايجابا معدولا
بمحمولا في الاصل وعكسه السلب جزء موضوعها او محمولهما او موضوع
احدهما ومحمول الاخر كالعكس الصنح غلى الواحد والكثير وعدم الانقسام
وان كل ما ليس واحد فهو كثير وكل ما ليس بكثير فهو واحد وكل واحد هو غير
كثير وبالعكس وكذلك عدم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم
الانقسام واحد ولا شيء من الواحد بكثير فلا شيء من عديم الانقسام بكثير
واردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة
والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى
بعكسها سالبة ونجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير
فهو واحد ونجعلها كبرى النتيجة المعدولة فينتج الصغرى وهو كل عديم الا
نقسام واحد وبالانتقاض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا **التلويح الثامن**
في اكتساب المقدمات وتحليل القياسات اعلم ان الشخص لا يحمل ولا يطلب
في العلوم فاذا اردت تركيب قياس يحرز المطلوب واطلب ما يحمل
على كل واحد من الحدين وما يحملان من الذاتيات باسرها والعرضيات و
ذاتيات العرضيات وعرضياتها وعرضيات الذاتيات وقد علمت
ان الاوسط متناهية فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح
موضوعا لمحموله نتج من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمولا للطرفين
او موضوعهما نتج من الثاني او الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او
سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوبك **فصل** ليس كل نتيجة

في العلوم توجد تحتها على نظم مستقيم بل قد تحرف فاطلب ان النتيجة هل
فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما يناسب المطلوب ان ناسبه بكليته
المطلوب فهي شرطية فيستثنى للانتاج وان ناسب بجزئه فليطلب ما
يناسب الجزء الاخر وان كان هنا المقدمات منتثرة فليجتهد حتى
يتلفق على نسق الاشكال مشتركة في امور مسعفة الى المطلوب فيفصل اليه
والملبس نتيجة وليجرد النظر الى المعنى فكثيرا ما يناسب شيئا بالمعنى دون
اللفظ ويبدل اللفظ المركب بالبسيط ليلا يغلط فيستعمل مركبا في موضع
ومفردا في اخر وقد تحصل نتيجة موجبة من دواني سلب فيتعجب لعدم
الاحاطة بانها معدولة كقولنا الثلثة لا زوج وكل لا زوج فرد و
الثلثة فرد **التلويح التاسع** في استغزار النتائج وفي صوادق
النتائج عن مقدمات كاذبة والمنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها
وعكس نقيضها بما له ذلك وبطلان نقيضها وينتج ما يدخل في موضوع النتيجة
اذا اخذ من غايته قرب نسبته الى الاكبر انها تحتها قياس واحد و
يسمى تحت نتيجة وينتج وما نسبوي نسبته الاوسط الاكبر اليه
والى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر ويسمى نتيجة مع النتيجة ولا نتيجة تحت نتيجة
في ناتج جزوي **فصل** واعلم انا اذا قلنا كلما كانت مقدمات
القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليا لما عرفت ولا يستثنى
نقيض المقدم في الاستثنائيات بل يجوز ان تكون نتيجة صادقة عن مقدمات
كاذبة لقياس ناتج لا اذا كانت الصغرى في الشكل الاول صادقة والكبرى
كاذبة وكلية لحد فانه ينتج بالصغرى كاذبا والاولى صادقا ولا خذ الكبرى
صادقة كلية ينتج صدق فيصدق المتضادان وذلك محال وفي غير هذا لا يمتنع
الصادق عن كاذبين **التلويح العاشر** في القياسات من قضايا

متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول واستسلاف المقدمات قد يولف
قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب الشيء عن
نفسه او عن ذاتيه للتغليط وبعض المغالط لسعة الخصم عن التفطن فيوخذ
مقدمة مسلمة ونقيض نقيضها المخفي ما او يحرر ونقرب بعضها والاصغر والاكبر
مترادفان كقولنا كل انسان حيوان وليس ولا واحد من الحيوان ببشر ينتج ان
لا شيء من الانسان ببشر وكذا على الشكل الثاني والثالث وينبغي ان يختلف
المقدمتان بالكيفية في الاشكال كلها والمصادرة على المطلوب الاول هو
ان يجعل المطلوب بنفسه مقدمة في القياس الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه
كقولنا كل انسان بشر وكل بشر متفكر وكل انسان متفكر وقد يتفق في قياس
واحد وقد يتفق في قياس كثير وهو ابعد عن تفطن الخصم فيجعل احدها التي
مطلوب تثبت بنفسه واستسلاف المقدمات طريق في تثبيت فاذا
ما تريد ان تغلطه لخصم هو كاج او مقدمتاه اللتان يستلفهما كاج ب
وكل ب ا فالاولى ان يحذف الصغرى وناخذ الاصغر في مقدمة يتصل بالاوسط
بعد حين وكذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة المطلع الثاني
في اصناف ما يحتج به من جملة ما يحتج به الاستقراء وهو الحكم على كلي بما وجد
في جزئياته الكثيرة وذلك غير مفيد لليقين لانه يجوز ان يكون حكم ما يحرج
عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك فكه الاسفل
فانه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس والبهائم والسباع وغيرها
فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح مخالف حكمه لحكم ما استقري
وان امكن الانسان على الكل ليستمد الحكم الى الكلي فهو الاستقراء التام المركب
وهو قياس مستقيم مقسم ونحن اذا احكمنا حكما كليا على كلي فليس بالنظر الى مشاهدة
هذه الجزئيات بل بالنظر الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان وذلك

التمثيل وهو الحكم على شيء بما وجد في شيء اخر لشبه بينهما في معنى جامع ويسميه المتكلمون
قياسا ويسمون الاول لاحقا فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالم مولف فيكون
محدثا قياسا على البيت وله اربعة حدود وذلك غير متبين لجهة احدهما منع اقتضا
التاليف الحدوث وفي البيت انه حيث الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية
البيت ومحتجهم وعليه الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم
وجودا وعدما فيقولون كل موضع وجدنا التاليف وجدنا الحدوث وحيث
لا فلا وحاصله استقراء ويجوز ان لا يلزم فيما لم يستقروه كما سبق والثاني
ما يسمونه السبر والتقسيم وهو ان في البيت العلة اما حيثيه او دالبة او بابية
او التاليف وليس هي حيثية لوجود الحيثية في موضع كذا دون الحدوث وكذا غيره
فتعين التاليف وليس هذا بسديد يجوز ان يثبت به على الخصوص هاهنا وان
وجد في غيره لخصوصيته وذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شيء علتان كما سياتي
ثم انهم يلزمون يحصر جميع الصفات ولا يتيسر لهم ذلك فيعودون معترضهم يطلب بلبة
امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه وقد جرت عادتهم بان يقولون ان
كانت صفة وراء ما ذكرناه فابرزها وليس هذا داب من يطلب اليقين او يقولوا
لو كانت صفة اخرى لعثرنا عليها والجبل عندنا محال ان لا نراه وبين ان الصفات
والاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل وكم من
اعتبار التبس على الباحث التحرير فعثر عليه بعد حين ثم ان سلم لهم ان
الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لا يتبين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود
الاعداد وابطال دخولها في العلية وذلك غير سهل فان قال كو وجدت الحدوث
دون الصفات المذكورة مع التاليف عينا فيحرم كل الموضع ايضا صفات اخر
هي اجزا العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لا يستكماله بها وان انضم الى هذه
ايضا اقتضى مخصوص غير مستقل بالاقتضا فلا تعدية له وحينئذ محتاج

الى غير ذلك الصفات وعاقب العقبة الكود ولا مطمع لهم في ذلك وان سلم ان
التاليف هو المناط المستقل بالعلة بجهد ان يكون له شيئان اثنين
شرطا او عنصرا وجد في البيت ملزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع
التاليف العين المخصوصة فاني تقتضي وان تقتضي فهو بهاني لا يحد لي ملبس
للتمثيل مدخل ومما ذكرنا قياس الضمير وهو قياس حذف احدى مقدمتيه اما لظهورها
كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل
فلان يطوف بالليل فهو سارق ومن الضمير الدليل وهو ما يكون الاوسط امارة
الاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت
ومنه العلامة وهو قياس اضماري حد الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح
بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه امرأة مصفار فهي اذن حبلى او اخص
منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا
وظالما ومنه الراي وهي قضية محمولة كقولهم الاصدقا ينصحون والاعدا
حاسدون وفي الاغلب يهمله ومما ذكرنا الفراسة وهو قياس الاوسط فيه
هيئة بدنية وحدث للانسان وغيره من الحيوانات ليستدل بها على خلق او مزاج
لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الاخر وهو يشبه التمثيل
فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة والهيئة معنى جامع كعظم الاعلى والفرع
الانسان والاصل الاسد وينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غير هاتين الحيوانات
ان وجدت وان لم يلزم فالمعتبر خلق لعزل لازم والقسمة بنفسها ليست
حجة دون استقرائها وقايسنا اخطار الاقسام بالبال لا يفيد في القياس اكثر
من ان يجعل جهة الوضع والرفع وحد حجة على الاشكال دون انفصال
يقرن به مطلق الحكم من الانفصال محصول مقدمة وكذا ان كان الاستثناء
اوليا المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة وهي على

اصناف احدها الواجب قبولها وهي ستة اقسام الاول
وهي قضايا توجبها العقل لذاته بكيفيته ويكفيه في نسبة بعض
اجزائها الى بعض نفس تصورها دون مشاهدة وسبب خارج كحكمنا ان الكل
اعظم من الجزء والتمجيص في حالة ولحذف لا يحل كالنبي ونحوهما وان وقف العقل في
تصديق نحو هذه فلتوقفه في التصور لا غير والثاني المشاهدات وهي قضايا
يحكم العقل بها بالمشاهدة حسية اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة
وان لنا وهما وخيالا وخوفا وغيرها والثالث المجربات وهي قضايا مبدا الحكم
بمشاهدات متكررة مذكورة موقعة لليقين وقد يقيد عليه الظن واليقين
يختص بالعلوم الحقيقية ولا بد وان يامن النفس وقوع الشيء بالاتفاق واحوال
الهيئة بها حد كل كحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والشرب بالحديد قاطع في الاكثر
ويستثني بقيد الثاني وليس على المنطقي البحث عن سبب حصول اليقين بل ان
يعلم انها كذلك والرابع الحدسيات وهي قضايا مبدا الحكم بها حدس قوي
من النفس يزول معه الشك كقولنا ان النور القمري من الشمس لهيئات تشكل النور
فيه ويقرب من المجربات الا ان من الحدسيات ما يحصل دفعة واحدة
يقينا دون التكرر والتجربيات تختص نتائجهم وتحربك دون هذه الخامس
المتواترات وهي قضايا الحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات
بعد ان يكون شاعرة بعدم امتناعها امنه من التواطئ كحكمنا بوجود مكة
وبغداد وان لم نشاهدهما ومبلغ الشهادات غير منحصر في عدد ورب عدد
منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او
كثرت ويقينك التواتري والتجربي والحدسي ليس بحجة على غيرك على مما
لم يحصل له وليس لك تبكيت من يتلج في موضع السادس قضايا
قياساتها معها وهي قضايا انما يحكم العقل بها لا وسط لا يعزب عنه

الذهن عند تصور الحدود ابدًا كحكمنا ان الاشيا نصف الاربعة والاوسط
انه لحد شنيعه المساوي للاخر الصنف الثاني المشهورات وهي قضايا
اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها منها الاراء المحمودة وهي
قضايا او خلي العقل ودائه دون انفه وحمة وقوى وانفعالات من
عادات وشرايع واداب لم تحكم بها لذاته كحكمنا بان الظلم قبيح وكشف
السوة عند الناس قبيح وغير ذلك ولو قدر الانسان انه خلق دفعة تم يستانس
عاورا اقتضا عقله لم تحكم بها لذاته فان اوليات تمن المشهور اولى تحكم
على الاولى وما معه دون العكس ومنه حق يصح بالنظر ومنه كاذب وقد
مرق الشرع عن كثير كتقبيح الذباح ونحوه ولكل امة مشهورات وكثير
ما يتطابق عليه الاداب والشرايع ولاهل كل صناعة بحسبها والصنف
الثالث الوهميات وهي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها
صادقة كامور محسوسة يدخل في الواجب قبولها ومنها كاذبة وهي قضايا
في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات اولم يتعلق كحكمنا ان كل موجود
مشار اليه وورا العالم فضا لا يتناهي وغير ذلك ولولا ان العقل والشرايع
دافعا لها لكانت تو خذ من الاوليات والمدفوع عنها لا يزال في حراب
الوهم وعلامتها ان الوهم يساعد العقل في المقدمات ناتجة لنقيضها
وعند النتايج ينقص على عقبيه والوهم ينكر نفسه الصنف
السابع الماخوذات وهي اما مقبولات تمن يحسن به الظن الامر
سماوي او مويد من عقل وتدين كالماخوذات من السلف وما انفرد به ائمة
توخذ من الخصم ليسي عليه الكلام في دفعة او ما يورد من المقدمات في مبادي
العلوم وهو هاهنا في موضع اخر يباحثها المتعلم ام مع استنكار وتسمى
حينيذ مصادرات او طيب نفس وتسمى اصولا موضوعة وستعرف فيما

بعد هو الكبنيتها الصنف الخامس المظنونات وهي قضايا يا حكم
بها النفس اتباعا للظن والظن هو الحكم بان الشي كذا مع الشعور بامكان
مقابله كحكمنا بان فلانا يطوف بالليل فهو مسلم الشعر ومن جملتها المقبولات
التي اخذتها النفس فيما دون الراي فاذا الحكم عن فيها رجعت عنها كقول
القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما السادس المشبهات وهي
قضايا يا حكم بها المشابهتها للواجب قبوله او لغيره والمشابهة قد تكون
في اللفظ وقد يحصل المعنى وستذكر فيما بعد السابع المخيلات وهي قضايا
موثرة في النفس عند الورود عليها بقبض او بسط ونحوهما وان لم تصدق
بها كقول القايل الخمرة ياقوتة سيالة والعسل مرة مقيئة فتنرغب
وتنفر وكثير من الناس يقدمون على اشيا ويتنفرون عنها لهذه وليس من
شرايطها الكذب وهذه الاصناف قد يتداخل التسليم تعال على احوال
القضايا من حيث يوضع ويحكم بها والتسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور
او من العقلا واصل التقسيم ان المقدمات اما ان يورد للتصديق او لتاثير
غيره وهي المخيلات وما يورد للتصديق اما ان يكون مبدا الحكم بها المشابهة
كالمشبهات او لغير ذلك وهذا اما ان يكون تقليدا فرضا كالماخوذات
او نقيضها امر من النفس وهذا اما ان يعتقد مع الالتفات الى نقيضها
كالمظنونات او عدم الالتفات وهي اما واجب قبولها او لم يجب قبولها
والتي نتوهم ذلك اما القوة من طبل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات
او على غيرها من الجهات واحط من ظن ان المرهن لا يستعمل الا الضرو
ريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستمع من الممكنين ممكنا وكذا من غيرها
بحسب كل مقدمة والتي ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما تدعيه بذاتها

او بينان ومواد الجدليات المقرونات والمنتصورات والخطابية المظنونات
والمقبولات وللشعرية المخيلات وللمغالطيات الوهميات والمشبهات
في الجملة وفوايد معرفة هذه التحرز عنها والامتحان ويسمى سوفسطاية وفوايد
عنها من هذه الا قيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابية
لتشديد القصور او الجدل المتوسط وفيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد ليلا
يشرع مع كل معارض في البرهان والشعريات والخطابيات لترغيبه وترهيب
في امور دينية او عرضية دنيادية المرصد السادس في البرهان ولواحقه
ومشاركاته مع الحد والمغالطات وضوابط وفيه ستة تلويحات التلويح
الاول في المطالب من المطالب المهمة مطلب هل الشي موجود ويسمى
هل البسيط او هل هو كذا فامع ورا الوجود يسمى هل المركب ومنها
مطلب ما الشي ويطلب به ماهية الشي وحقيقته ان عرف وجوده فان
المقول عليه انه حقيقته عند الوجود ويسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال الحقيقة
واياه نعني اذا قلنا الحقيقة يتصور دون الوجود فلا يطلب بما مفهوم الاسم
والذي الوجود يقبل المفهوم بعينه حدا او رسما وما الطالبة لمفهوم الاسم
يتقدم على هل البسيط والطالبة للحقيقة تتاخر عنه ومنها مطلب
اي ويطلب به تمييز الشي عن غيره ومنها مطلب لم ويطلب به علة نسبة
حدي النتيجة في نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط ويتاخر عن هل المركبة
وهاهنا مطالب اخرى مثل كيف واين ومتى وقد يعني عنها اي والى الامهات
اربع اثنان تصوريان واخريان تصديقيان التلويح الثاني
في برهان ان ولم اعلم ان البرهان هو قياس مولف من مقدمات يقينية
والاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدي النتيجة عينا وذهنا
ويعطي اللمية في نفس الامر وفي التصديق ويسمى برهان لم او علة للنسبة في الذهن

فقط اي يعطي لمية التصديق ولمية الحكم دون لمية نفس الامر ويسمى
برهان ان سوا كانت الاوسط معلول النتيجة كما في قولنا هذا الخشب محترق
وكل خشب محترق فقد مسه النار فهذا مسه النار وفي برهان لم الاوسط
مساس النار والاحتراق هو الاكبر او لم يكن معلولها ولا علتها
كما اذا كان الاوسط والاكبر متلازمان معلولا علة واحدة كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك كاتب وبرهان لم لا يشترط ان يكون الاوسط فيه علة
للاكبر في الوجود في الاصغر وان كان معلولا كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم التلويح الثالث في اجزا العلوم وشرايطها وتناسب
موضوعاتها ولجل العلوم موضوعات ومبادي ومسايل موضوع كل علم ما
يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة والعدد للحساب واعني
بالذاتي ما يلحق الموضوع من ذاته وماهيته مثل ما يلحق الكم من المساوات و
المناسبة والعدد من الزوجية والفردية والحيوان من الصحة والسقم و
فطوسة الانف كما ضرب به المثال فما يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة
اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس ذاتي لان الاخص خارج وما يلحق
بتوسط الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كلحوق الحركة للابيض فهو غير
ذاتي وان كان الوسط ذاتيا بالاول فذاتي واما المبادي فهي الحدود
للموضوعات واجزايها واعراضها الذاتية للتصور والمقدمات التي منها
يولف البرهان كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن او على
سبيل المستنكر لتسمي والمبادي التي هي غير المقدمات الواجبة القبول
لتسمى اوضاعا وتخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة و
بعد العلم بالمبادي واما المسايل هي القضايا التي يطلب نسبة بعض
اجزايها الى بعض موضوع العلم ومحمولات المقدمات لابدو ان يكون ذاتية

٣٠

ولو المعنى الثاني للمبادئات التي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص فالحسمية طفق بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية وان لم تحفظ الذاتيه والاولية تخرج المقدمة عن العلوم فتمزج ملا انقسام وفي مقدمات العلم كان في نتائج فيه لا يشترط الاولية والفروق المورد هاهنا هو الضرورة حيث ما دام حيثما وان لم يكن حيث فانه اعم فيشترط والجهة فمدار المقول على الكل هاهنا اخص وكلي هاهنا اخص منه وهو ايضا شرط في المقدمات وهو الاولية مع الدوام على الكل لا يطلق ان حكمنا على الشمس والساجزوي فاكل علمت ان نفس تصورها لا يمنع الشركة ومقدمنا البرهان لا يجوز ان يكون ذاتيا بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتي الاصغر في السنخة فلم يتصور جزو المطلوب وصار ذاتي الشيء مطلوبا الا اذا كان قد تصور لنا الشيء بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد ثبت جوهريتها وهو بعد في الحقيقه غير متصورة او تصور لنا بذاتيا ته ويطلب بوساطة بعضها البعض في نفس الشيء كما عرفنا جوهرية الهيولى ثم نعرف فيه ذلك فيطلب بسبب كونه جسما ببرهان اللم فان قيل اعتر فتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه وترتيب فالاوليات لبيست حاصلة لنا في بدو الخلقة فينظر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفي في تصديقه نفس تصور ولا يعين الحسن ولا يكفي التنقيه واعلم ان المقين هو اعتقاد ان الشيء كذا وانه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه والجهل طن ولا علم على طرفي نقيض الشيء ولا على طرف الواحد كلاهما بالفعل بل قد يكون بالفعل بما يعلم بالقوة بنقيضه كمن علم يقينا الكبرى كالحاكم ان لا شيء من المتحيرات بعنصري علما ثم كلي الكواكب

نا وبقية لقوها طنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو طن فيه بالقوة او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا البغل وكل بغل ان كل بغل عاقر ولم يخطر بباله تركيب المقدمتين ولا ما ينتجه فيظن انها حبلى فيظن ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيء واحد وبهذا يحل قول القايل الكل علمت ان كل اثنين زوج ثم الذي في يدك ان لم تعلم انه زوج بطل حكم الكلي فان حكمك على كل اثنين بينا والحاد الاثنين بالفعل خصوصيا فيها بالقوة فهي معلومات من حيث انها جزئيات الشيء لا من حيث الخاصة او جهاته والخصوصيات محتاجة الى العلم بحق فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم ثم تعرفون انه هو ولا تخرج من سبق العلم به او نقال الحل نقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكليه او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه ومجهول من وجه وما جعلنا بعلم جملة تخصصه بما علمناه فاذا حصل فتعلمه بذلك التخصيص فصل واعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات او لتفاوتها بجهاتها واذا تباين موضوعات علوم بالكليه سميت متباينه واذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي تحت الجسمات او بالاطلاق وتقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم وكذلك ان كان موضوعاهما متباينان ولكن احدهما ينظر في الاخص من حيث هو اعراضه الذاتيه لكون الموسيقي تحت الحساب وكل احاط موضوع في علم يبرهن عليه في غيره والغالب فيما هو فوقه وان كان يتفق فيما تحته وقد يتبين مقدمات العالي على السافل المحتاج اليه في بيان مقدماته ولكن بتغاير جهات الافتقار فلا يدول والعلوم يترتب واحد فوق احد تحت واحد ترتيب الموضوعات وانتهائها الى الفلسفة الاولى التي موضوعها

٣١

الوجود ولا اعم منه ولا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها والبرهان فيها يدوم عقله تفنيا وايضا هي من محسوس حاضر وغايب محتمل الفناء فلا برهان على المقدرين الا اذا اخذت كليه ملغاة خصوصياتها وحينئذ لبيت عنها والمحكات لها برهان على امكانها دون وقوعها والممكن الاكثري جهة موقعه للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ والاوسط منها نه البخار واستحصاف البشرة دون الاقلية والمتساوية **الفلوح الرابع** في ان الحد يكتسب بالبرهان لانه حيث يفتقر الى اوسط ويكون الحد الاكبر والمحدود الاصغر ولا بد ان يكون الحدود متساويه اذ لو كان الاوسط اعم لكان الحد الجهول الكبرى فلا حديته فالاوسط المساوي كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية وان كان الاوسط المساوي فضلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام وحمل الحد عليه على انه له اي للاوسط فلا يلزم ان يكون حدا حد هذه الا شي حد النوع فالحد التام للحد الناقص حد ناقص وان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمول لانه في الحقيقه او شوارجه فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه وان كان الاوسط حدا اخر تاما فلا حدان لشيء واحد ولا اولويه في الوساطة والقسمة عنها اثنيه بان يقال اما ان يكون حيث حد او با اذ في الاستثنا والحصر يعود الكلام فان قيل السنتم تبرهنون على المعرفات الحرفة مثل النفس وغيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها والحدس الذاتيات فقد برهنتم عليها فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض اجزائه ومعرفه امر به خصوصيا فلا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وان هذا يتمم الحد وليس طريق اكتساب حد الشيء عن حد ضده ايضا لما ظع لعدم الاولية ولعود الكلام اليه والاستنقل ايضا غير منتج بان يقال استقرينا الغير

وكيفية الطريق اليه وفيه اشارة الى مشاركة الحصا والحد لكتسب بالبرهان

فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصيتها لا ينتهي الى الكلي ولكل واحد ما يلسر له فلا استقرا مع ان الاشخاص لا حد لها وان لا حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقرا بل الطريق ان يوخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده وتعد صفاته ويرى انتهاء كل صفه الى العام الذي فوقه علم اخر من الذاتيات ويبرا منه على الترتيب من غير اخلال واسطه ويترك الداخل في الحقيقه بقوانين مضت وعبره كحرف والمقسمات التي تقوم وجود ما قسمته والمقولات في جواز ما هو المرتبة حتى ينتهي الى مقول لا مقول تحته ويجمع الذاتيات فالعامة يدخل تحت الجنس ويقرن بالفصول فهذا هو طريق الحد وهو التركيب والقسمة تنفع في هذا الا لا يحذف واسطة ويحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضيه فان الجسم ذو النفس تارة ينقسم الى المنفري وغيره وتارة الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة فهذه عرضية **فصل** في مشاركات بين الحد والبرهان وقد يقع ان ينتفع جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الاربعة للشيء مثاله ما اذا سيل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس وبكل حاله لذا توجب زوال ضوءه فيتبين به الكسوف ونسال ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وقد تعلم في الحد حال الحد في البرهان واعلم ان العلل الاربع وهي الفاعلية كالنجار للكرسي والمادية كالخشب له والصورية كهيئته والغائية وهي التي لا جلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه له والاربعة اذا حصلت حصل الشيء والغا ئية والصورية اذ اوجد كل واحد منهما دل على وجود الكرسي تماما لكل دون الاخريين وقد تجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف الة صناعية متخذة من حديد متطاولة معروضة بحرد الاطراف لحز اعضا الحيوان

في العقائد الفاسدة اشارة الى الفاعلية والى العلة الصورية فانه في
والعلة المساوية للمعلول يوجد في القول الشارح له واقسامها الخاصة
لا يوجد الا في جنس نوع كالعفونة التي هي احد اسباب الحمى المطلق
الحمى بل وجد نوع منها كالحمى الغب والمساوية يكون ان تجعل اوسط لوجود
المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول ككثافة الهوى بالبرد وتراكم
تراكم الاجزاء المائية التي هي علة السحاب وكل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل
الاوسط وجود المتخصص وان اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروع
والتين والكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه وهو انتشار
الرطوبة الماسكة وهو متوسط امر لخص في الكل وهو عرض لا ورد فلا يجعل
المساوى الاوسط **التلويح الخامس في القياسيات المغالطية**
والغلط في القياس قد يقع بسبب مادته وقد يقع بسبب صورته وقد
يقع بشركة وما بسبب الصورة فان لا يكون من شكل ناتج او من ضرب
ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السوانح والمختلطات والذي
يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لان النتيجة
مساوية للمقدمة في المعرفة والجهالة فانه ليس تبيين احدهما بالاخرى
اولى من العكس او لكذبها ومع كذبها اذا اوردت في القياس على انها
من هنا سببه مع الصادق وذلك اما الاشتباه لفظي او معنوي اما
الاول فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين
وقد يقع ايضا بسبب المتشابه والمشكك والاشتباه بسبب
الادواة كما يقع بسبب حرف الربط او اعتبار هيئة التركيب كقولك
غلام حسن السكون او بسبب ظرف او وقف وابتدا كما في قوله
تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم والمعنى اما ان يكون لخطه

اغلاط في السور كاخذ الكلي وكل واحد الكل كل مكان الاخر واخذ البعض
السورى مكان الجزئي الحقيقي او بسبب في كاخذ سوالب الجهات
مكان السوالب الموصوفة بها ونحوها او لسبب في نفس المقدمة وهو اما
تركيب المفصل كقولنا زيد طبيب وزيد حسن فيركب ويقال زيد طبيب حسن
او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فتفصل فيقال الخمسة زوج وهي فرد
وهذا يناسب الاغلاط اللفظية ايضا او لايهام العكس كقولنا الثلج ابيض فيجعل
كل ابيض ثلج او بان لا يبقى الموضوع بكليته في العكس او لاخذ حكم الخاص للعام
للتعرية عن مائز الحكمة انها لا يتصور تفاوتها زمانا بين ما اخذ انها الذي العلو
طبعه لتعدي الى الباقي فاخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض
لا يبقى زمانا وهذا يقع كثيرا او استعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعي
مغالطة او لاخذ لازم الشي مكانه كمن عهد الانسان متوهما ومكلفا فظن
ان كل متوهم مكلف او لاخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان الفاعل في
السفينة الجارية متحرك يعني اجزاءه كل منها على مكان واحد انتج الباطل
او لاخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس او اخذ الذهني مكان العيني
وبالعكس او لاخذ مثال الشي على حكمه ولاخذ جزء العلة جزؤها او جزء جزئها
او للذهول عن شرائط الحمل او لترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات
موجودة في الاذهان ومعدومة عن الاعيان فليست موجودة في الاعيان
ولا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة ولا معدومة فغلط
وغلط في عامة الجهات والحيثيات امر مهم والغلط المناسب للصورة
والمادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في المقدمة كقول القايل
الانسان حيوان والحيوان جنس وانما الخلف في الكبرى الطبيعة الحيوانية

فيه الشركة او الاستغراق وهو في المحصورة الكلية وقد يقال بان الكلي و
الخاص يطلق على مفهوم الجزئي بالاشتراك ايضا ويقال ان الحيوان اعم من الانسان
ويراد به العموم الثاني فلذلك يلزم ذاتي لخاص ما يجب على العام لطبيعته
ويمتنع عليه لا يجب ويمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام و لا
ينعكس ما قلنا في كل واحد الى الاخر من ان الخواص طبايع تجب وتمتنع باعتبارها
ما لا كذلك في الطبيعة العامة والعام الاول ايضا ما يجب على عمومه قد يجب
على الجزئيات الخاصة والتشخصات تحته وكذلك ما امكن او امتنع ولا عكس
والقاعدة الكلية لوجوب امر لشي يبطل بعدمه في جزئي منه وكذا القاعدة
الكلية لامتناع شي على شي يبطل بوجوده في جزئي واحد له وقاعدة الا
مكان الكلية لا يبطلها وجود ولا عدم والقاعدة الكلية لامكان شي على
شي نوعي تثبت بوجوده في جزئي وعدمه في اخر لا لذلك الوجوب والامتناع
الا ان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي والعام الاول يلزم من صدقه صدق
الخاص ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة
فانها بالعكس هذا ويعلم ان العموم والخصوص خارجان عن الحقيقة التي لا تتعقلها
دونهما ولجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة والكلي غير الكل فان الكلي
ذهني فقط ويعقل دون جزئياته وتقوم دونها لحصرح عينيتها ويوجد
مع عدم كثير منها ولا تدخل الجزئيات تحته ولا يدخل منها ويوجد بشبهه
في الجزئيات والكل مع الجزء الخارجي جميع هذه ضوابط في الكلي
لا يقع في الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلا كلية
فلا بد من المتخصص ضابطة في العلم الجهات واجب وممكن وممتنع
ومحتمل وليس تفسير المحتمل كما نه اراد به الممكن النوعي فانا اذا لم يحقق

التي لا يكون في الاعيان ويناسب المادة لانه اشتباه لفظي مثل الف
واللام اونحوه في غيره وقد يقع بسبب لفظ تشكك انه من الموضوع او المحمول
اولعدم نقل الاوسط بكليته او بسبب اختلاف الاصغر او الاكبر في المقدمتين
والنتيجة ومن اهمال اعتبار ان ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت
ممكنة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن
ان يكون منخسفا مع الاعتراف بان نسبة الممكنة الصغرى والوحدة الكبرى
ممكنة فلو كان لهذا كان ينافي ان يقال كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة وليس
كذا انما الغلط لان الكبرى ليست مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد
مما يوصف بانه متحرك بالصورة يتقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان والفرس
وغيرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حيث هو متحرك فلا يتعدى الى الحقايق التي
وراء المتحركة ووضع ما ليس بعلة علة غلط نحو الخلف وهو ان يدعي ان المحال
كان لنقيض المطلوب ويكون لغيره ضابطة فاذا اورد عليك قياس
فانظر في جميع اجزائه واسواره وجهاته ونفس مقدماته وحدودها ثم
في تركيبه انه في اي شكل واعتبر شرائطها عساك لا تغلط ان شاء الله تعالى
التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية قد ينتفع
بها جدا وبعضها وان قد تقدمنا من موضوعه لاحتجنا اليه
ضابطة في العام انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم ولا عكس ويلزم
من كذب الاعم الاخص ولا عكس والاعم صدقا اخص كذبا والاخص صدقا الاعم
كذبا والمتلازمان ايجابا متلازمان سلبا ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففي
الشرطية المتصلة اذا كانت التالي اعم قلنا ان يجعل سالبة مقدما وسالب
المقدم تاليه والمتصلة موجبة صادقة وكذا في الحمل والعام قد يقال بان الموجب

ان الشي واجب او ممتنع او ممكن فنقول كل ما حكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون
ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا وليس هذا الامكان هو على التفاسير
السابقة وكل جهة اذا جعلت جز المحمول فالروابط ضرورية ضابط الشي اذا كان
له جزآن متشابهان لا يخالف الجز الكل بالحقيقة بل بالمقدار كالقطعتين
مما فان مجموعهما يشاركهما في الحقيقة الا اذا كان الجزآن المتشابهان
لكل في نفسه كواحد وواحد حصل منهما حقيقة خالفتهما وهي الاثنينية
وكذا في الاشكال كدائرة من قوسين ضابط لا يصير شيئان شيا
واحدا الا بالاتصال والامتزاج كما بين ما بين او بين ما ولبن او بتبدل احد جزئي
شي وبقا الاخر فيصير شيا اخر كالماء يصير هوا والاسود ابيض وغير ذلك
لا يصير شيئان في نفسيهما الا بالاتحاد فانهما ان بقيا فهما اثنان او لم
يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد ولا يصير شي شيئين في نفسه الا بانفصال
تفصيلا وتفكيكا او هو ذو جزئين والا ان بقي هو وحدث غيره فما صار هو
اثنين في نفسه وان بطل فلا اصير ورة له شيئان ضابط واللاو
لونه انما يستعمل في شي نسبته الى الاشياء باقتضا واحد لذاته من جميع
الجهات اي ماهية كانت ولما اذا كانت في عالم الاتفاقات والاسباب
المغيبة فلا على دعوى ذلك كمن قال ان العطشان الذي عنده مياه يستوي
نسبتها اليه لا يتصور ان يشرب واحدا فقط لعدم الاولوية بالنسبة
اليه ولا يعلم ان عدم الاولوية ازح بالنسبة اليه فما هنا اسباب اتفاقية
ولكنه غائبة غير ثابتة تخصص احد الهيئية بما به اقتضت خصوصيتها
ذلك لا يستعمل هذا في مثل هذه المواضع ولا في الانواع المختلفة ضابط
لوحي والفرض صحيح لا مكان في نفسه او عند خصمك او تمتنع ولكن لا من جهة
لبنى الكلام عليها فانه صار وجوده لكان غير ممتنع اذا كان كذا لا يجوز ان

ادعى ان شريك الباري ممكن بانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير
ممتنع ممكن فهو ممكن فمثل هذا لا يحز والمحال من جميع الوجوه انما يفرض في
في شرطية يستثنى نقيض تاليها ضابط كما في اثبات ان الشي
علة مثل السكون الحصي نضو لا حاجة الا الى استقصا الجل ونفي
شي عنه كما ستنفي الجسم ودفع الحركة عنه ضابط لا يتصور شيئان
وجود كل واحد منهما بالاخر فيتقدم كل واحد منهما على نفسه وعلى الاخر
هذا محال وقيل انه لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما مع الاخر ضرورة
فانه ان كان لكل منهما مدخل في وجود الاخر فيتقدم عليه كما سبق
وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلا معية وان عدم الافتقار فيصح
كل دون الاخر وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة والبنوة
لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الاخر والشيئان اذا كان لهما علة
خارجية يجوز ان يكون يقتضي كل واحد منهما مع الاخر ضرورة كالمتقابل منحنيين
وقد يقع مثلا ان يعلم كل واحد منهما مع الاخر ضرورة ولا يقوم احدهما
الا مع قيام الاخر ويتوقف ابتدال الارض على المطر والمطر على الحركة والا
بحرج على ابتدال الارض مثلا ليس بدور محال فان ما توقف من ابتدال الارض
على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور محال والله اعلم

الفن الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين بالله واهب العقل عز
سلطانه في تحرير الفن الثاني من كتاب التلويحات وهو الطبيعي حرسه الله من غير
اهله والله تعالى حسبي من اعان ونذكر ما نوقعه في البغية من مراصد الاول
في امور تعم الاجسام وفيه ثلث موارد المورد الاول في حقيقة الجسم

واحواله اللازمة في نفسه وفيه خمس تلويحات الاول في حقيقة الجسم و
اجزائه اما وجوده فواجب قبوله فالعقل الصريح يحكم به وليس للحس ضرورة في
لان ادراك الحواس تختص بسطوحه وظواهره كما ستعرف بل الحس معاونة
والعقل يحكم ضرورة وتعلم ان كل معلوم من جهة العقل لا يشترط فيه ان يكون ما
خوذا من الحس من جميع الوجوه بل الحس ادى اليه تصور سطوح واحوالها
تحكم او لا بابعد التصور على ما حكم وهو جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قائمة وقيدنا بالتقاطع القائم لان السطح قد يتقاطع فيه كثير
من الابعاد ولكن لا على زوايا قائمة وعرف بانه الطويل العريض العميق وفيه
تسامح اذ الطول وقسيماه الحاصلة قد تتغير على موضع كشمعة ولا تتغير حقيقتها
وتعلم ان ما حصل منها اعراض خارجة لزمت او فارقت وظن ان الجسم ينفصل
الى ما لا ينفصل اصلا وهو الجز الذي لا يتجزى وقيل انه لا ينقسم عقلا ووهما
وحسا وذلك محال بان هذا الجزو موجود في الجهات فما منه الى جهة غير ما
منه الى غيرها فانقسم عقلا ووهما وايضا اذا وقع جز بين جزئين ان كان الوسط
يحجب الطرفين عن التماس فيلقى كل واحد منهما منه غير ما يلقاه الاخر فانقسم
وان لم يحجب بل يماس كل من الطرفين الاخر كمماسته الوسط فقد تداخل الوسط
واستوى وجود الوسط وعدمه وهكذا كل وسطاني فيما بين كل جوهر في العالم
كل جوهر ولا ستغني حاجب في العالم ولا مقدار ولا حجم هذا محال ويفرض ايضا واحد
فوق اثنين على ملتقاهما ان لقي كل كل بعضهما فليس لا هون يتجزى وان لقي كل احدهما
دون الاخر فليس على الملتقى وقد فرض عليه وان لقي من كل واحد منهما شيئا
فانقسم وانقسما ويقرب مما ذكرنا واحد محفوف بستة ويفرض خطان كل من
ستة جواهر فيتحرك اثنان هما طرفان كل على خطه يتحرك الى الصوب الذي
يتحرك عنه الاخر ولا بد من التحاذي قبل التجاوز وحركتاهما متساويان

ولا محالة يكون كل واحد قطع من خطه في صوبه مثل قطع الاخر عند التحاذي ولا يمكن
دون ان يكون كل واحد منهما بين ثانيه وثالثه فيحصل الانقسام او نفرض رحى
يدور فلا شك ان الدائرة القريبة من القطب اذا تحرك منها جوهر فالجزو الذي ان
يتحرك من دائرة الطوق مثله فيتم تلك وهذه لم تقطع شطرها واذا تحرك من
دائرة القطب جزو فايضا الضرورة تحرك من دائرة الطوق اجزا كثيرة واذا تحرك
من الطوق جزو فلا بد وان يكون من دائرة القطب تحرك اقل منه فانقسم فاضطروا
في هذا وقالوا ان الرحى يتفكك وتنشق افراد خطوط اجزائها وتقف البعض
ليلحق البعض ويطفر البعض ليلحق الاخر وغير هذا من عجائب خلقها الله سبحانه وتعالى
في الرحى لينتقض بكل ما تصور برهان اخر هو انا اذا ضربنا كرة جرمية على بسيط جرمي
في الاعيان فرضا لو كان هذا الجز خفيا لجاز ان لا يليه بغير منقسم وهو محال
اذ لا بد وان يكون الملاقاة بشي من ذات كل واحد فما فرقته به ان لم ينقسم فهو
جزؤها المماس له فما له اليه بعينها عرضا له اليها ولا يستوي نسبته الى الجزئي
كله وغيره وهو محال بل حسبه من جوانبه لتشتغل باتصالها واحد مماسته
فانقسم فان قيل انقضتم ما برهن في الهندسة قيل ما يفرض فيها من الحركة
خطوط وملاقاة نقط امور تعليمية تفرض عقلا في الذهن ولا يتصور في العين
والفرض المثبت للامر العيني يفرض عقلا في الاعيان فلا تغلق فلا تناقض واثبت
بعضهم هذه في كل جسم غير متناهية العدد ولم يعلموا انا اذا اخذنا عددا متناهيا
من هذه فان غير المتناهي وحدته الواحد والمتناهي بالصورة وجمعناها ان لم
نزد مقدارها على واحد فليس التاليف منها مفيد المقدار وليس كذلك وان ازداد مقدارها
على واحد ذا في التاليف من جميع الجهات حتى صار حجما في كل جهة فهو جسم من
متناهيات الاجزا فبطل كلية المحصورة ونزيد فنقول هذا الحجم العناه نسبته

اجزاوها اقل من البعيدة على تفاوت غير بين وذا من التعليم

اجزاء

الاول

الحجم مما سلب النهاية عن اجزائه نسبة متناه الى متناه ومحال ان يناسب المتناهي الغير المتناهي نسبة المتناهي الى المتناهي فان منع النسبة فلا شك انه وان اثبت اجزاء الجسم على عدد غير متناه فلم يسلم انه في نفسه متناهي المقدار المتصل اذ الكالسماء والارض والجبال ونحوها ظاهر للحس الطرافها فاذا كانت هذه متناهية الامتداد واضفنا اليه الامتداد الذي الغاه فيناسبه لانهما متناهيان ولا محالة انه يزداد بزيادة العدد يزداد الحجم فاذا ناسب الحجم بالصورة ناسب العدد العدد فليلزم ما قلنا فنعلم ان الجسم ليس ذا مفاصل غير متناهية بالفعل ولا ينفصل الجزء عليهم الانفصال فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل الى غير النهاية وان منع القسمة في المحسوسات لمانع فينقسم عقلا لاختلاف عرضين مارين والجنبين اوافاقين اونحوها فان قيل اذا كانت القسمة غير متناهية في السماء والحصاة وعدم النهاية يستوي انهما متساويان في المقدار قيل لا يلزم ان يستوي عدمها النهاية سيما اذا كانت بالقوة واعتبر بعدد الالوف الممكنة الغير المتناهية كيف يزداد عليها عدد العشرات ولا يوجب شركتهما في اللانهاية من حيث مفهوم اللانهاية تساوي المقدار ولا يلزم خواص الغير المتناهي من محصورية الاطراف فان القسمة معدومة بالفعل والجسم واحد في نفسه كما هو عند الحس اذا جزئي تجزئي والغير المتناهي من القسمة لا تقصر الجزء وحده الى العقلاء فعه فلا الحصار وهذا اقوى خيال لهم فصل ونعلم ان في الجسم ما يقبل الاتصال والانفصال والاتصال نفسه لا تقبل الاتصال ولا الانفصال الذي هو امام اضافة او عدمه المقابلة هذا هو الحق وهو ايضا لحاج الى اضافة محل فالقابل لها جميعا امر اخر والامتداد ليس خارجا عن حقيقة الجسم والا لما افتقر في تعقله الى تعقله او لا فهو جزء والقابل له المسمى بالهيولى جزء اخر للجسم وهو صورة فيه وايضا لو كان الاتصال

كل حقيقة الجسم لكان متصلا لذاته لا لاتصال زايد فامتنع ان الشئ لا ينعدم عنه وليس كذلك فهو مما يتصل وينفصل وهو المادة على انه ليس ان المتصل بقي مع الانفصال فان قيل يجوز ان ينفصل الجسم الى صغار الاجسام التي لا ينفصل فنقول ان كل نوع من الماء والهواء اذا كان كذا فانه يتألف من الاجزاء المتشابهة فاذا لم ينفصل الجزء لطبيعته والكل يشاركه في الحقيقة فلا ينفصل اصلا ومثل هذا غير نوعه في تخصصه

التلويح الثاني

في ان الهيولى والصورة لا يبقى احدهما دون الاخر ونسبة كل واحد منهما الى صاحبه اعلم ان الهيولى لا يبقى دون الصورة لانها حينئذ ان اشير اليها من جميع الجهات فهي ذات ابعاد لمثله جرمية وقد فرضت مجردة هذا محال فان لم يشر اليها لا من جميع الجهات فهي لا يشار اليه من جميعها فهي عرض هذا محال وان لم تكن مشارا اليها فاذا لبست الصورة الجرمية بالضرورة تخصصت واشير اليها فاي مظهر يعرض لها ليس اولى من غيره ونسبة جميع معينات المظاهر والاوضاع اليها سواء حتى ان حصلت على صورة نوع لا يمكن تخصيصها من جميع اجزاء مكانه بنبش لا كهو اصارها الخرز على خط مستقيم على زوايا قائمة فتعين لمكانه الاول محل لخداده اوما اقتضى بسبب اخر اتفاقي والخارج عن هذه الاسباب لا يخصص له ملا اولوية فلا حصول فتبين امتناع تجرده

برهان اخر هو انا نفرض جسمين تجرد هيولاهما عن الصور وتوابعها اما ان يتكثر دون مميز والكثرة دون المميز محال الخلا يتصور ان يتميز فاما اشتركا من الهيولية ولا مميز او يتحدا بانفصال واعتراج وتركيب فيتقسم الصورة المنقبه والاتحاد على غير هذا عرفت استحالته ووجوب بطلان احدهما دون الاخر ليس اولى من العكس فان امكن فيها لاحدهما لذاته

فلذلك الاخر واذا بطلت اقسام البقا ينبغي البطلان **برهان اخر** هو انها اذا كانت مجردة لا يتصور تكثرها اذ لا مميز وان كانت واحدة فنفرض حصول صورتين مختلفتين فيها ان قام احدهما حيث حل الاخر فاجتمع ما لا يجتمع وان حل كل لاحيث حل الاخر فثم حيثيات متباينة ان انفصلت او انفصلت فمنعها الصورة وقد انفرضت دونها ولا يتصور وجود الصورة دون الهيولى فانها ان لم يكن مشارا اليها فليس بامتداد اذ كل امتداد لا بد وان يكون له طرفان فتستدعي جهتين فان ذا اشارة اليه فليس بصورة وان اشير اليه من جميع الجهات فهي جسم او في مادة وقد فرضت لا كذلك هذا محال او نقول كلما استغنى عن المحل ففي حقيقته الاستغنا فلا يتصور عليه الحلول المبطل للاستغنا واستقلال القيام بنفسه فلو قامت الصورة بنفسها لما حلت اصلا والتالي باطل فان كل صورة مما يحل فيه غير ممتنع عليها الحلول اذ لو امتنع في غير الصورة الهيولية التي كلامنا فيها فيكون المقدم باطلا اذ القسمة لما امكنت على نوع من الجسم امكنت على جنس الجسم الا لمانع فتثبت الهيولى في الكل

فصل ولبس كل واحد من الهيولى والصورة علة للاخر فيدور وقد عرفنا استحالة ذلك ولا الة ولا واسطة فيتقدم فيلزم التقدم الدوري الممتنع ولا احدهما علة الاخر ولا واسطة فيتقدم على الاخر فالمتقدم يستغني في وجوده عن المتاخر اذا العلة والواسطة يتشخص اولا فيوجد والمعلول وان لازم العلة كان لنا ان ننظر الى العلة وحدها حاصلة دون ملاحظة المعلول ولا كذلك احدهما فلا علية ولا واسطة اصلا ولا تقدم للصورة بمحصل امتداد لا لشئ اولا ثم تفيد وجود ما يكون منطبعا بكليته فيه هذا محال مع ان انك تقدم الصورة بناء على استحالة المعية بالبيان المذكور

سما لا يمكن نعرف ان المقيم اذا كان هو الثالث يجوز ان يقيم كل واحد منهما مع الاخر كما سبق

التلويح الثالث

في تناهي الامتدادات اعلم ان كل امتداد موجود كيف كان يجب فيها النهاية وبرهانه انه لو كان امتداد غير متناهي لامكن غير المتناهي محصورا بين حاصرين ونقيض التالي بين الصحة فالمقدم باطل ووجه اللزوم انه ان صح البعد الغير المتناهي لامكن ساقان خرجا من مبدا واحد ذاهبان الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان امكان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناهية لعدم نهاية الانفراج الصحيح الوقوع لصحة عدم نهاية الضلعين فحصر الغير المتناهي في البعد بين الحاصرين وهما الساقان هذا محال واعلم انه اذا سلب النهايات عن امتداد العالم كان مثل هذين الساقين وانفتاح الانفراج

البرهان الثاني هو انه ان صح خط غير متناه كان لنا ان نقطع في الوهم قدرا متناهيا من بين نقطتين اتفقنا ونصل بينهما حتى يقع ثلثه فيه فنا خذه هكذا ونسميه جيم وناخذه مع القدر المحذوف فنتساويا مع التفاوت هذا محال وان وقف جيم وذهب ما فيه متناهي بالنسبة الى ما او ما زاد عليه بالمتناهي الا حدنا عن جيم وما زاد على المتناهي غير متناه يتناهى

برهان اخر هو انه ان صح اللانهاية في الاجسام كان لنا ان نفرض دايرة خرج عن مركزها خط غير متناه مقاطع الخط اخر غير متناه والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدايرة فيتحول الخط الخارج عنها عن التقاطع الى المسامتة منه واذا عادت عادت الى مسامتة الخط ثم الى مقاطعته واذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدائرة ما سيقاطعه واذا سامت نقطة المقاطعة لا بد من اول

خط الاخر وتسميه بامان ذهب كل من جيم وب مع الاخر بلا تفاوت

نقطه المسامته وكذلك بعد المقاطعة لا بد من اخر نقطه وغير المتناهي
له قبل كل نقطه اخرى وكذلك بعد كل نقطة ما لا يتصور تمام حركة دوريه
وتبع وجودها فيبطل اللانهايه برهان على ان الاجسام
والابعاد لو كانت غير متناهيه لكانت فيها حيثيات غير متناهيه ونقطه
غير متناهية وكل حيثية في غير المتناهي بينه وبين كل واحد واحد من
الحيثيات الاخرى اما ان يتناهى او لا يتناهى فان تناهى ما بين كل واحد
واحد من الحيثيات اى واحد كان مع اى واحد فليس فيه عدد الا وفى الحيثيات
المستغرقة لعدم النهايه فوق الحد او بعدت اشتملت على الضواتها او ما
اشتملت الا وبينهما متناه فالكل متناه وان كان من حيثيه و
حيثيه لا يتناهى فقد انحصر عليهم النهايه بين الطرفين الحاصرين هذا محال

التلويح الرابع في صور اخرى واشاره الى حال المقدار والشكل

اعلم ان الهيولى لا يكفي في وجودها مجرد الصورة الجرميه اذ لا جرم
مطلقا فانه لو حصل مطلقا لكان اما ان يقبل الانفصال والتشكل
وتركه بسهوله او بعسر او لا يقبلها اصلا وعلى اى حالة كان من هذه
الثلثه على اطلاقه يكون مما اقتضاها الذاته فيجب له فلا يتصور عليه
غيره ومن الاجسام ما لا يقبل الانفصال كما سيبين في السماويات
ومنها ما يقبل بسهوله او بعسر فليس ولا واحد منها بواجب للنفس الجرمية
فلا بد لها ان تقبل التخصص فالمخصصات الاول الصورة الفلكية
والمائية والهوائية مقومات لوجودها بحسب ادم لكن الصور مقومه
لحقيقه المادة ونعلم ان الجسم يجب فيها النهاية فلا بد له من مقدار وشكل
وهذان لا يقتضيهما النفس الجرميه ولا احد جزئيها والا تشابهت الا
جسام في الاشكال وتساوت في المقادير لتساويها في الجرميه وجزئيها

بل لا بد من فاعل خارج المقادير المتساويها في الجرميه والانفصال لا يقبل
بنفسه المقدار والشكل والمكان بنفسه قابلا للوصل والفصل وقد ابطلناه
ولا المادة وحدها اذ لا يتصور ان فيها دون امتداد فالقابل كلاهما كالفلك
فلو كان لنفس الجرميه يقتضي شكله ومقداره لكان جزئيه كالكله ولم يعين
الكل كلا والمكان لا فاده فاعل اعطى الكل مقدار او شكلا فلزم من ذلك ان لا
يكون للجزء ما للكل ويعلم ايضا من توقف المقدار والشكل على المادة فان الامتداد
المتناهي ما لم يتعين شكله ونهايته لم يتشخص هويته ولم ينقطع عنه
ما ليس منه فلا يقتضي شيئا واعلم ان صور المختلفات لو اقتضاها نفس
الجرميه لتشابهت في الكل وبطلان التالي يستلزم بطلان المقدم فلا بد من
معين خارج

التلويح الخامس في ان النهايه لا يتقوم بها الجسم

اعلم ان الجسم ينتهي ببسيطة وهو قطعة والبسيط ينتهي بخطه وهو قطعة
وهو بنقطته التي هي قطعة والنهايه كون الشيء ذا كمية لا يبقى وراءها منه
شيء اخر فالنهايات عدميه لا يدخل في حقيقة الجسم وايضا عقل قوم الجسم
وشكوا في النهاية والسطح كما للكرة توجد ولا خط لها عند من جرى لها كما
يفرض فيها دوائر كالمنطقة وغيرها او قطع وليس ذلك بواجب في السطح
والخط كما للدايرة توجد دون النقطة والمركز يتعين عند تقاطع الاقطار
وقبله الاعراض في الوسط وغيره سواء واذا ذكر في تحديد الدايره نقطة
يعني به صحة افتراضها كما قيل الجسم هو المنقسم في الاقطار اى يتأتى
فيه ذلك ومما يقال ان النقطة بحركتها تفعل خطا وكذا الخط سطحا والسطح
جسما للتخييل والتفهيم ولا اذا فرضت هذه متحركة انفرض ما يتحرك فيه ذلك
فان قيل ان النقطه لا بد وان يبقى وبها من محلها شيء هو الجزء الذي لا يتجزى

يقال ليس من شرط العرض ان يبقى منه الا ما يتفق فيها وليس كذلك بل الصغير من
الارض والهوا حقيقته ما للكبير ويتغير المقدار والحقيقه باقيه فكان
يبقى ان يساويه من الهيولى شيء فكان لها في حد نفسها دون المقدار مقدار
هذا محال فان قيل البيت هي في الخط محلها منه لا ينقسم اذ لا يحل
عليه الانقسام في منقسم وكذلك محلها الى الجسم فيلزم فيه محل غير منقسم
يقال ان هذه قد بين انها عدميات فلا افراد لها في المحل فان قيل
السطح كلمة بان السطح محسوس فهو موجود يقال قد يعبر عن مجرد الطول بالخط
ومع العرض بالسطح ومع العمق الكمية فهو بالاشتراك والا النهايات
العرضية من حيث عدمها لا تحس والكميات ما لم يشترط فيها لا يتناهى
اخرى وانها لا يصير نهاية فلا بد من سلب في مفهومها

المورد الثاني في الجهة والمكان ولوازمهما وفيه تلويحات

الاول في الجهة اعلم ان في الوجود جهات مما تختلف الحركات بها فيقال
تحرك الى جهة كذا دون جهة كذا ولولا ان لها وجودا ما اشير اليها ولم يقصدها
الحركات اذ لا اشارة ولا حركة الى غير شيء وليس هذا الحركة كحركة الجسم من
السواد الى البياض فانها اليه الحركة يتحقق بنفس الحركة وها هنا دون
ما هو فيه فان الجهة محصلة ثم يتحرك اليها الجسم وليست عقليه صرفه بل
هي في امتداد الاشاره فهي ذات وضع ولا ينقسم الجهة لانه ان كان
فوقها جهة فليست هي الجهة في ذلك الامتداد وكلامنا في الجهة وان لم
يكن فوقها جهة وتنتهى الاشاره والحركة الى العدم وفيه ذلك محال وايضا ان فرض
انقسامها ووصول المتحرك الى اقرب جزئيها منه ولم يقف لا يخلو اما ان يقال
انه يتحرك الى الجهة او منها فعند حصوله الى الاقرب وعلى التقدير ان يصير جزء

الجهة كلها دون مدخل ما فرض جزء اخر هذا محال ثم الجهات المختلفة كالفوق
والسفل لا يحصل في خلاء وملا متشابه اذ الجهات المختلفة لا يحصل ما لا
اختلاف فيه ولا اولوية في المتشابه لعلوية بعض وسفلية اخر من العكس
ولا يحصل الجهات بجسم واحد من حيث هو واحد فانه لا يحدد به الا جهة واحدة
ولكل امتداد جهتان ولا بجسمين فصاعدا فانه ان اتفق وضعهما كالمحيط
والمحاط او كجزءين في جهة واحدة دخل احدهما في تحدد الاخر فلا احد اخلى
لما يليه اى المحاط وان تباين وضعهما فليس وفوق كل جسم وتخصصه
بحيث هو الا اعتبار الحيثيتين فالحيثيتان متحدان دونهما فنقول
متشابها الوضع اما ان يحدد بحركة كل واحد منهما الى حيث فيه الاخر او لا
يحدد وعلم الجوار دال على ان للحيثيتين خصوصية وتحدد دونهما وان جاز
الحركة وكل جسم يتحرك من موضع ويعود اليه فموضعه متحدد له لانه يتحرك
منه واليه فيكون قاصدا الى جهة حاصلة دونه وعنها فيتحرك كل
منهما الى حيث فيه الاخر توجب تحدد محليهما لا بهما وقد
فرضنا محددين هذا محال فبقي ان يكون المحدد جسما واحدا من حيث هو
واحد بل من حيث انه جسم محيط تحدد القرب منه بمحيطه والبعد عنه
بمركزه والمحيط يعين المركز والمركز لا يعين المحيط لجواز وقوع دوائر
غير متناهيه بالقوة على نقطه واحده ولا يجوز ان يكون المحدد المحيط
من جسمين مختلفين فانهما ممكنا الانفكاك فيجوز انفسامهما وهو
محال ولا يجوز ان يكون بعض المحيط جهة والاخر اخرى اذ هو جرم واحد لا
اختلاف فيه فلا اولوية على ما سبق في الجسم المتشابه والجهات مختلفة
في الحقيقه والباقيه مختلفة بالعدد دون الطبع فليست منها فتعين الاختلاف

والارضيه

ثابع م
ان لا تعليه ولا واسطة ولا تقدم للصورة على الاثر م

ونفصل

لا بد

ان زمان حركته بالطول لكثيره مما نعته ناخاوضا جوا ميله اقل من ميل
با على بسببه ما نقص زمان جيم عن زمان با وليكن د وحركة القاسر بتلك
القوة ايضا فلا شك انه مثل زمان با يقطع اضعاف مسافته حتى يكون قد
قطع في زمان حركة جيم مثل مسافته فيساوي حركتا المفسوين ذي ميل
وعديمه هذا محال او يكون الفرض على ان الجسم والباخر كان في زمان واحد وتقلد
ما نقص مسافته من جيم ينقص ميله عن ب وحركة القاسر في مثل مسافته
البا فلا شك ان تقدر نقصان ميله عن با ينقص زمان حركته جيم على نسبته
نقصان مسافته عن مسافته ما يستو با هذا محال ضابط والجسم اذا
وجد على حالة لا يجب لا منه من ذاته فلمحونها به لعلة فاذا جرد النظر الى ذاته
كان ممكنا عليه تبدلها لا مانع والحالة الممكنة ان كانت هي الوضع او الموضع
فكان ممكنا عليه الانتقال عنها ومكان التحرك وجب الميل مخلص اولى فرعونه
فلا وجود لذلك في شيء منه الا لعلة وكان النقلة ممكنة لذاته ولا موضع له ولا
جهة فوقه لنصور الميل المستقيم فيبعض الميل المستدير والنقل الكلي
للمحدد ليس بعض اجزائه الى بعض ولا خارج له ففي بالنسبة الى داخل ثم
لو تحرك المحدد وما فيه وليس ثم صوب ثابت ولا جهة متعينة ولا حركة
الى غير صوب فيمتنع فلا بد وان يكون في وسطه ساكن ليتبدل وضع كل وليس
من المتحرك والساكن بالقياس الى غيره ولما علمت ان المحدد بسيط فيقتضي
من الاشكال المستدير فتنهيت الجسم الكلي الفاسد اذا خلع
صورة ولبس اخرى فيحكى عليه الحركة المستقيمة لانها لبس المستحيله
في مكانها فلو ان قبل اللبس لاخر ذا المكان متحرك اليه وحركه ولا تنبت
على نقصها وان فرض بالاصق مكاني المستحيلة والخلعة فالمجاورة
لبست المكان والحلق للشيء المتمكن في الطرف الاخر لكان ذي عه [illegible]

الحركة المستقيمة عليه فالمحدد للجهات لما كان فيه ميل مستدير ما امتنع
عليه الميل المستقيم وكذا كل ذي ميل مستدير لان الطبيعة الواحدة
لا يقتضي توجها الى شيء وانصرافا عنه فيطلب المرغوب عنه هذا محال
فليس لكل ذي ميل مستدير فاسد لا مستديرا ذلك استقامة الحركة ولا يتحرق لما ذكرناه
من توقع الحركة في عدم وعدم ذلك ولانه اذا حركة القاسر عند الحركات
طاوعته الاجزاء في الجهات المختلفة دون ممانعة فلها ميل مستقيم
وقد يرى هو ان ذا الميل المستدير لا يحترق يستحيل عليه ذلك ولا غلاء
الثابت لها الميل المستدير لا يحترق لذلك من اول برهان اثبات الميل
الى هاهنا الكشي بان بعض العلماء قال للمسرف المستديد اذا تساوت
اوضاعه يستوى لحركة ميل اوضاعه ولا ميل عند الاستواء وبرهان
الميل فيه نعدوا ان الضعيف من الممانع عند قوة كثيرة قد يستوي مع
عديم الممانعة والجرم الثقيل الذي لا حركة ولا ممانعة الاكثر من الجبال
فقوة محركة او ممانع واحد منهم اذا استقبل وجودها وعدمها في التأثير
سواء عند شدة القوة الذابة عليه واعلم ان الحجرين مثلا متساوي الميل
اذا حرك احدهما الى المركز وحركنا الثاني اليه بقوة ان الثاني الذي
حركناه اسرع لانضمام قوتنا الى ميله ثم لو كان عديم الميل موجودا
وحركناه ايضا الى المركز بمثل قوة حركتنا بها الحجر اليه سواء حركة الحجر
اسرع للميلين وهب انهما يتساويا فاذا حركنا بادوا المذكورين
قسرا صرفا الى المركز مثلا على ما قلنا مع هذا الحجر كان المحال لازما
على طريقته او الزم وليس كذا فكلنا ان المحدد لا يحرق لما سبق
اولا ولا يتحرك على الاستقامة فليس لكائن ولا فاسد ميل العنصريات
محسوسة والمستدير ميل اخر ستعرفه التلويح الثالث

مختلف وان حالة الى الالتيام ايضا ففيها ميل مستقيم

بالمركز والمحيط تفاوت عرشية كفاك برهانا ان تقول الجهات
المختلفة لتستقيم عن جسم متشابه ولا عن جسمين او اجسام مختلفة فانها
ممكنة الاستدلال بالافتراض في الجهة لا ينقسم للحركة والاشارة في العلو
واليه ولا بواحد غير محيط لقصوره على جهة واحدة ولا باطراف محيط التشابه
بعضها محيط ومركز وقد اغنانا عن كثير مقدمات فصل
والمحدد ليس فوقه جرم اخر ولا موضع له ويتعين وضعه لما تحته ولما
تحته موضع وضع به فهو متقدم على الاماكن بالعلية وعلى الحركات
لا على المتمكنات والمتحركات لما سيأتي التلويح الثاني في قواعد
توجب لوازم للمحدد ضابطه مجالك في ان تفرق بين ما للجسم
من ذاته وبين ما له من غيره ان جرد النظر الى ماهيته دون غيرها من
العوارض فتأثير خارج فاعل وكل ممكن لها فما يجب لها بما انها كما بسنيك عن
لجسم مقدارا ما غير متعين ووضعا ما فلا ينتسب الى غيرها وما نسبته
اليها حسب الامكان فلا بد من مخصص خارج كمقدار خاص ووضع خاص
ومكان خاص كما المدرة اذ لو اقتضى النوع لاستوى في الكل وليس كذا
والشكل للجسم ليس كالمقدار له فان المقدار بعمومه مقتضاه دون خصوصه
والشكل بعمومه ظاهر انه مقتضى الجسم ونعلم ان الجسم البسيط وهو
الذي طبيعته واحدة ليس فيه اختلاف قوى وطباع اذا خلي وذاته
يقتضي ما لا يقتضي غير مختلف فلا يناسبه في الاقتضاء من الاشكال الا الكري
فان غير الكري يختلف مختلف تأثير شيء واحد عن قوة واحدة في مادة واحدة
وهو محال ولا امتناع في الاشكال غير الكرى فزاد الشكل على المقدار بان
الجسم يقتضيه بخصوصه ايضا الا انه يتوقف على الفاعل فيقال الى
المقدار المستفاد منه وكل جسم اذا خلي وذاته يستدعي بخصوصه نوعه

مكانا كالماء والهواء ففي البسيط يتعين مقتضى طبعه وفي المركب ما يقتضي
الغالب او ما يتفق التركيب فيه عند استواء المجاذبات فيبل ولا مركب معتدل
فانه لا يتصور فيه ميل الى مكان واحد من بسائطه ولا الى مشترك بين جميع
البسائط وستعلم انه لا يتصور جرم عديم الميل ما عندنا الى مكان طبيعي
بحسب طبعه فصل الجسم المتحرك بحسب فيه ميلا عاما ممانعه وليس
هو نفس الحركة فان المتمكن عند تسكينه يشاهد ميله وقد يكون الميل
من نفسه كما للحجر عند العود الى المركز وقد يكون من غيره فيبطل مثل
نفسه كحجر حركة قاسرا الى فوق ويحس حينئذ فيه الممانعة فالميل
القسري لا يبطل معانه اذا لا شيء مرجح لعدم نفسه ولا ينطله المتحرك لانه
اذا لو كان كذا ما استمر فيتعين ان ما يتحرك فيه لاجزائه يعاون القسري يتوهين
الميل القسري المنقطع مدده شيئا فشيئا وهكذا في الماء المسخن
وعودها الى البرودة بتوسط النار وتوهين الهواء ببرده يسخونتها
الى ان تمل من الطبع وليس الميل هو طبيعة الشيء التي هي عبارة عن مبدأ
الاول لكل تغير ونبات ذاتي الجسم فانها يبقى عند السكون الطبيعي وليس
الميل كذا فان الجسم اذا وصل الى مكانه الطبيعي لا ميل له اما اليه فلانه
فيه واما عنه فلان الطبيعة الواحدة لا تميل عما مالت اليه وكلما كان
الميل الطبيعي اقوى كان يمنع جسمه عن قبول الميل القسري فكان الحركة
بالميل القسري ابطا واضعف ولا يتصور جسم عديم الميل فانه لو امكن
جسم عديم الميل لكان ممتنعا عليه الحركة اما الطبيعية فلانها تجب
ان تكون عن الميل واما القسرية فلانه لو حرك قاسر بقوة حجرا عديم الميل
ولكن جسم مسافة وحجرا ذا ميل مثلها ولكن بالي في تلك المسافة فلا شك

في المكان وله امارات اربعة باتفاق الجماهير الاول جواز انتقال الجسم
عنه الى غيره والثاني استحالة حصول جسمين فيما شغله احدهما والثالث
انه ينسب اليه الجسم بلفظة في وما في معناها والرابع انه يختلف بالجهات مثل
فوق وتحت ونحوهما وظن ان المكان هو الهيولى وقيل هو الصورة وقيل ما
يستقر عليه الجسم والامارات المسلمة كلها ليس لواحد منها فيمتنع فيه
فليس شي منها بمكان وفي الاولين يلزم ان يكون الجسم في حد حدسه هذا محال
وظن ان المكان هو الخلا وهو امتداد مكاني فيه فرض الابعاد الثلثة قائمة لا
في مادة من شانه ان يملاه الجسم وجوزوا خلوا عن الجسم عند قوم ولا يجوز
عند غيرهم والمجوزون للخلا انتهوا وراء العالم ممتد الى غير متناه وقد عرفت
استحالة اللانهاية فيه ووجوده محال لانه لو كان فيما شغله جسم اذا حصل
فيه اصغر منه في الاقطار كلها لا شك انه يزداد عليه الخلا المساوي له ليس
منه ولا شك ان بين الاجسام المتباعدة الخلا الشي المتفاوتة فله مقدار
وهو كم فليس لا شي فاذا قام بنفسه وله طول وعرض وعمق فهو جسم وايضا
سانا ونقول انه طابق الكم المتصل وكل كم طابق المتصل فهو كم متصل اذ
المنفصل لا يطابق المتصل والكمية المتصلة لو كان لها طبيعة مستغنية
عن المحل ما افتقر نوعها الى المحل اذ لا يرتفع النوع لذاته لا يفارق شخصه
وافتقار شي من نوعها يوجب افتقار كل واحد فالخلا افتقاره في مادة
فهو جسم وقد فرض لا كذلك هذا محال ونعلم ايضا انه يقبل الانفصال
الوهمي فلا بد له من مادة كما سبق وان منع جواز الانفصال الوهمي فلا بد
له من مادة كما سبق وان منع جواز الانفصال فيقال اذا حصل فيه الجسم ان
لم يجتمع مع الخلا فقد فرغه وفضله وان اجتمع معه فتداخل البعدان
بعدا واحدا بلا زيادة مقدار ولا يصير حجمان واحدا والا دو قد عرفت انه
لا شيئان صارا واحدا وايضا نعلم ان الاجسام تمانع عن التداخل والتداخل
هو ان يلقي احد الشيئين بكليته كل الاخر فيكون لكله مكان جزئه وهو بين
الاستحالة وتمانع الاجسام ليس الا لكمالها البعدي والجسم لا يجاز ان يلقى
بعض الاخر ببعضه دون الكل بالكل فليس للجسمية ولا للصورة ولا للمادة فانها
لو منعت ملاقاة الكل بالكل لمنعت ملاقاة البعض بالبعض فانها متساوية
في الكل والبعض والثاني باطل فكذا المقدم ولا يظن ان التقا الجسم اخرهما
بسطحيه وعرض دون خ انه فان السطحين ان التقيا دون الجسمين فلكل
طرف الى الاخر وطرف الى الجسم والسطح ذو عمق فصار جسما هذا محال
وعلى هذا حال الخط والنقطة ولا الالتقا في عرضي جسمين ذاتيهما لعدم
تقومهما بنفسيهما فاذا ثبت ان التمانع للتمام البعدي فلا يتصور التداخل
في الخلا ولا في الملا فبطل مذهبهم وايضا لو تحقق الخلا لم يتصور فيه حركة
والسكون اما الطبيعي فلعدم الترجح والامتياز واما القسري فلا
بتناءه على الطبيعي طريق اخر قبل لا نعرف ان الحركات سريعة
وبطيئة تختلف بما فيه الحركة فان الملا الغليظ يمانع المتحرك اكثر من الرقيق
فاذا فرض الخلا ملا ما مانع اصلا فيتحرك فيه الجسم بقوة مسافة ويتحرك في
الملا ومثل تلك المسافة الى المساوي لجسم في الميل الاستان كان
حركة جسم اقصر لعدم الممانعة ونفرض متحركا في الملا تنقص غلظة من
الاول على نسبة ما نقص زمان جسم عن ياتي مثل مسافتيهما فينقص
زمانه عن ما مثل ما زاد رقة مكانه عليه فيستوي الحركة في مانع وغير
مانع هذا محال وهذا حاله حال برهان المثل ومما يبطله وقوف اجسام
ثقال دون ان ... على الماكا لسقف والطاسات وانما ذلك لتعلق

الهوا بالسطح الباطن ولذلك يحس انجذاب البشرة في المحجمة اذا اخذ
الهوا المصونة عدم الخلا وغير ذلك ما المكان هو السطح الباطن للجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر للجسم المحوي واجتمع فيه الامارات كلها
والمحدد لا مكان ولا حصوله اذ لا حين سوى المكان الا ان يعنى به
حيثية وضعية قد تعين بالحث فصل لا امكان عام لوجود
عالمين كل في محدد فان الكرات لا يتواصلح من جهة فيلزم الخلا وان تلك
نجوم مستقيم دوامتدادها طرفان مله جهتان تستدعي محددا فوقهما
فليسا بمحددين هذا محال ولا عالمان تحت محدد واحد في كل ما في الارض اذ لامرات
لمحيط واحد فيحصل هناك سفل فيحصل موضعان للارض وكذا الما وبالجملة
لا يجوز ان يكون في العالم مكانان لنوع فانه ان اخرج منهما اما ان يميل الى
كليهما وهو محال او الى احدهما لا مخصص او لعلة وهو محال والعلة خلاف
الاجرام متواصلة والمكان المحدد كرويا والبسايط كلها يقتضي كذلك فتمتلي
المحدد من كرات الاجسام منتظمة محفوفة محوي عمالو واحد وسطه و
احدة ولكل نوع من الاجرام نوع من المكان يوازي اعداده اعداد

المورد الثالث

في الحركة والزمان ولواحقهما وفيه اربع تلويحات
الاول في الحركة وهي هيئة غير قارة بالضرورة او يرسم بانها خروج
الشي من القوة الى الفعل لا دفعة وهي اما مكانية وهي ظاهرة او و
ضعية كتبدل نسبة اجزاء الشي الى الجهات ونسبة بعضها الى بعض ايضا
بالجهات كحركة المحدد اذ لا مكان له فهي وضعية وكحركة جرم دائر على مركز
نفسه لا على ما خرج منه فان لكله حركة ولم يخرج الكل عن مكانه فهي وضعية
او كمية فان الشي قد يتحرك الى مقدار اكبر اما بزيادة الاجزاء ويسمى نموا او
دونها ويسمى تخلخلا او الى مقدار اصغر اما بنقصان الاجزاء وهو ذبول
او دونه وهو التكاثف واما واقعة في الكيف كالجسم يتحرك من السواد الى
البياض شيئا فشيئا والثلثة الاول يعرانها الحركة لوجوب التجدد
المتعلق بالمسافة والتغير في الكيف قد يتصور ولا حركة كعلم يتبدل بغيره او
ارادة كذا دفعة والحركة في تقسيم اخر اما ان يقتضيها شي خارج عن جسم
دفواه وهي قسرية كاعلا حجر او يقتضيها قوة الجسم اما ان يكون ابدا الى جهة
واحدة وهي الطبيعية النسخونية كحركة الارضيات الى الوسط او الى
جهات مختلفة وهي ارادية كحركات الحيوان وللحركة طور اخر ينقسم الى
ما بالذات كما ينتقل الجسم بنفسه والى ما يكون بالعرض وهو ان لا ينقل
الحركة بنفسه بل بتوسط ما هو فيه كحركة القاعد في السفينة التلويح
الثاني في ان الحركة لا يقتضيها مجرد الجسمية ولا نوع منها اعلم ان
الحركة لو اقتضاها نفس الجرمية وجب على انواعها فكان كل جسم متحركا و
ليس كذلك وليس التحرك فصلا للجسم اذ جعله جسما ليس جعله متحركا بل فيه
جعلان اخر وان الحركة ذات تحدث متجددا فله علة متجددة وليس الجسم
كذلك وايضا الجسم متشابه فيقتضي المتشابه ولا شي من الحركة متشابه
فلا يقتضيها الجسم فصل نعلم ان الحركة ليست طبيعية لجسم
من الاجسام بان يقتضيها الطبيعة لان الطبيعة ثابتة والحركة
الى شي فلها مقصد ثم ما اليه الحركة اما ان يترجح فان لم يقتضيه الما
هية الجوهرية فاستوى طرفا نقيضه بالنسبة اليها فلا تتحرك طبعا
اليه وان ترجح فاذا وصل اليه فلا يفارقه بطبعه اشتياقها على مفارقته
وقبل الوصول كان المفارقة غير طبيعية وما ليست طبيعية لا ثباتها
بل لمانع والا لا اقتضا فلا ترجح لذاتها فلو حليت الماهية الجوهرية ومعها

كل ما بلا بيها فلا الحرك اصلا فالحركة طبيعية وما سمي بن طبيعه اسبابها
على مفارقه غير طبيعيه ونفس الطبيعة الثابته ايضا ما اقتضيتها
بل الطبيعه ووصولها الى كل نقطة غير ملايمه هي جزء علة الحركة عنها
فالعلة جزء ثابت ولاخر غير ثابت ويعلم ان لا جسم هوى بطبعه ابدا كما
ظن ان الارض كذا لما علمت من وجوب النهايه في الاجسام وان لا حركه
طبيعة للجسم ولو كان كذا ما كان لحقها حوم حفيف قد رمى من جبل او نحوه
التلويح الثالث في الزمان وليعلم ان بين ابتدا الحركة وانتهايها
الى حد معين امكان حركة ابطا منها يبتدي معها ولا تصل لبلوغها
الغاية الا بعدها وامكان لحركة سريعه يبتدي معها وتنتهي دون الوصول
الى الغايه وامكان حركة سريعة يبتدي بنصفها ويصل معها وامكان
حركة نصف هذه ونصف نصفها وهكذا فهاهنا امكان متقدر غير ثابت
اما تقديره فلانه النصف والسدس وكل ما كان كذا يتقدر وليس عدم الحنا
اذ لا يكن له مقدار المتحرك ولا ..... اما عدم ثباته فلصوات الاخذة في منتصفها
من مبدا الكل المسافه مثلا سرعتها ان لحقها ابدا فليس مقدار هذا الامكان
هو مقدار المتحرك ولا مقدار المسافه لامكان ثباتها دون امكان الحركة
ومقدار ثباته وقد يتفقان في السريع والبطي ويختلف مقدار مكان الحركة
ومقدار مكان نصف الحركة دون مقدار كلها ولم يختلف بينهما مقدار المتحرك
واحد وليس نفس السرعة والبطو فان السريعه والبطيه يتفاوت امكان
نصفها وكلها دون اختلاف السرعه والبطو ولا نفس الحركة من حيث هي هي
فانها موجودة في المختلفات في هذا المقدار وكل مقدار فهو مقدار لشي واذا
لم يكن مقدار الامر ثابت اذ لو كان كذا لبقي فهو مقدار امر لا يتصور ثباته
وهو الحركة فالزمان هو مقدار الحركة من جهة المتقدم والمتاخر الذين
لا يجتمعان ...... لاخر كل حادث بعدا لم يكن له قبل لم يكن فيه
موجود حالة يبقى القبل مع البعد لا كقبلية الواحد على الاثنين فانهما يجتمعان
فان حال اللاكون لا يجتمع مع حال الكون واذا حصل شي لاخر لم يكن حين كان
هذا ففي حالة الكون هذا لا كون واذا حصل شي لاخر لم يكن حين كان هذا ففي
حاله كون هذا لا كون الثاني فهو قبله وكذلك لا بعد الثاني فهاهنا قبليات
واجبه التجدد ليس نفس العدم اذ عدم شي قد يكون بعد ولا كذلك القبل ولا
امكانه ولا نفس فاعله ولا جوهر او عرض ممكنة الثبات لا هذه قد يكون
قبل الشي ومعه وبعده ولا كذلك القبليه وهذه القبليات لها مقدار فان
قبلا قد يكون ابعد من قبل وليس مقدار الامر ثابت فهو لامر واجب التجدد
وهو الحركة ومقدارها هو الزمان والان هو طرف للزمان به يتصل اجزاءه
بعضها لبعض كاتصال الماضي والمستقبل ويعين الان لشيء دفعي او وقوع
دفعي فيعبر الان والمستمر من الحركة التي منها الزمان لا مقطع لها
اصلا فلا طرف لها بالفعل ولا يتصور ان يكون الانات متشافعة والا
زاد مقدار عدد على واحد فتالف منها مقدار الحركة فصارت الحركة
لها جزء لا يتجزى وذلك محال فانه ان فرضت حركة لا يتجزى واقعه في مسا
فة فالمسافة التي استغرقتها تلك الحركة ان كانت منقسمه ففي كل جزء
منها يكون شي من الحركة فانقسمت وقد فرضت غير متجزيه ولا يتصور ان
يكون للمسافة جزء لا يتجزى للبراهين التي ذكرت فبطل تشافع الانات
والانات الواقعة دفعه ليست حركات لا يتصور وقوعها الا شيئا
فشيئا س نعني انا فنقول الفلك فيه ساكن او متحرك او لما استحال
السكون فيكون متحركا فيقع حركته في الان ح وليس متحركا في الان
ايضا اذ برهن على ان لا حركة دفعه س يلزم ان يكون

جسم غير متحرك ولا ساكن ح لا يلزم ..... من عدم تحركه وسكونه في الان
خلوه عنهما في نفسه فالزمان ليس له قبليا نه مقطع كان له قبله وكان
قبل كله او بعد كله منه شي متجدد وهذا محال وليس الزمان مقدار حركة مستقيمه
فان الحركات المستقيمه لا تذهب في جهة غير متناهيه لتناهي الجهات
بالتفاوت لا بد لها من الانصرام اذ بين كل حركتين مستقيمتين زمان سكون
وبرهانه ان الحركات دوات الحدود اذا اوصلت المتحرك الى حد يكون
في ان الوصول موصولا بالفعل ثم يزول عنه كونه موصلا دفعة فان نفي زمانا
حتى يصل تارة اخرى فان الموصلية غير الضرورة غير موصل وبين الانين
زمان هو زمان السكون وليس للموصليه على زوالها تقدم ذاتي كما ظن الظا
هرون اذ بينهما ترتب زماني والشي على زواله لا يتقدم بالعلية ولما
الكلام على زوال الموصلية دفعه لا على المتحرك والمفارقه اذ ليس فيهما اول
دفعي والزمان قبليا نه لا تنصرم ابدا فهي من حركة غير منصرمه وهي الوضعية
الدوريه وبعض المحشيين اعترض على المعلم الاول وعرض رحى اتسع
الهوا فصادفت حصاة صاعدة فتسرا فال بين حركتي الحصاة ان وقع
زمان سكون يكون حصاة وقفا ومنت الرحى وهذا محال ولا يعلم ان الرحى
لم يلحق الحصاة الا بعد ما نفع من الهوا المتحرك بتنحية الرحى ويقع زمان
السكون قبل وصول الرحى واستحفظ الزمان باظهر الحركات وهي التي
منها الحركة اليوميه ويتقدر به الحركات ونسبته الى الحركات نسبه
خشبة الذراع الى المذروعات وربما يقدر الزمان بما قدر بجزوي
اخر من نوعه كالفنجانات وغيرها وقسم الزمان الى حج وشهور وايام و
ساعات وقد يقدر العدمي كالسكون بالزمان بالعرض على ان موضعه لو كان
متحركا لتحرك كذا وكما ان الشي في العدد اما مبداه كالواحد واقسامه كالجزء
والفرد او معدوده ففي الزمان ما يوجد كالمبدء وهو الان واجزاءه من الشهور و
الايام وما يعلمه الزمان ويقدره كالحركات والجسم من حيث هو جسم ليس في
الزمان بل لانه في الحركة وهي في الزمان والاشيا الغير المتغيرة اصلا كالعـ
قول فانها والتي تتغير وتثبت من جهة كالاجسام هي مع الزمان لا فيه
ونسبة ما مع الزمان اليه في الثبات هو الدهر ونسبة بعضه الى البعض
اصطلح عليه بالسرمد والذاهل عن الحركة ذاهل عن الزمان **التلويح
الرابع** في بعض احوال الحركة والزمان ويتبين من طريق احوال الحركه ليس
لها جزء لا يتجزى فانها لو كان لها ذلك كان البطو والسرعة بتخلل سكنات
والتالي باطل فكذا المقدم ووجه اللزوم ان الحركة الغير المتجزية اذا وقعت
من سريع وبطي اذا شرعا معا وقطع السريع جزءا واحدا فالبطي ان قطع
اقل من جزء فانقسم او مثله فتساويا فيما بعد هكذا او اكثر من جزء
فصار اسرع من السريع وا اوجب هولا تخلل السكنات بين الحركات
فغايته ما يتخلل من السكون ان يكون مقدار الزمان كل حركة يتخلل مثلاه
من الزمان السكون مع ان هذا استحيل بديا اذ لو كان كذا لكان
سكون المتحرك محسوسا فالحركة محسوسة مستمرة وزمانها اقل من
زمان السكون ولا يحس هذا عجب ثم السهم اذا تحرك ينبغي ان يزداد
حركة الشمس المشرقية عليها بقدر الزمان سكونها وهو ضعف زمان
الحركة هذا محال وايضا وقوف السهم في الهواء مع بقاء الميل القاسر ممتنع
فان الفاعل المتشابه تتشابه فعله واذ لا تخلل للسكون فلا جزء
لها غير متجزء وبرهن هذا ان لا جزء للمسافة فان الحركة المتجزئة
ان وقعت في مسافة غير متجزئة وكل ما يعرض جزءا لها ان قطع فيها

فسبيل التفاوت وقوف البطي لا بتحرك السريع

فاجتمعت الحركات متواردة متتالية على محل واحد ثابته عليه هذا محال
وان وقع كل جز لها في كل جز منها ما انقسمت **فصل** وتضاد
الحركات ليس بالزمان والمكان ومحل الحركة قد تختلف منها متلازان وتتفق
بينها ضدان فالتضاد بالجهات فضد كل حركة هو ما قابلها على خط مستقيم
فضد الصاعدة النازلة والمتيامنة المتياسرة التي تقابلها على زاويه
قائمة ولا ضد للمستديرات اذ لا جهة لها **المرصد الثاني** في بسايط
الاجسام وفيه تلويحات ثلثه الاول في اقسامها الاجسام
البسيطة منها ما لا يقبل التركيب هي المحدد وما معه لا لها علية الميل
المستقيم وفي المركبات لا بد من حركة مستقيمة لان الاجزا التي
مكان الاخر والا لا تركيب واحل تتفكك فيما سهل الاتصال بها ولا يتشكل
بشكل لا سبق ومنها ما يقبل التشكل وتركه والتفكك لها بسهولة
هو الرطب واما بصعوبة وهو اليابس وكل كاين فاسد هو ذو ميل مستقيم
لا بد في كل انه ينفصل عن غيره وتفكك بالنسبة غيره وما سوى الرطوبة
واليبوسة من القوى المعدة الانفعال لا يعم الكاينات الفاسدات وكل
ينتمي الى احد هذين وتركيبها والقوى المعده نحو الفعل ما يعم هذه الاجسام هي
الحرارة وهي كيفية توجب عند التمكن حركة الشي عن الوسط من شانها التفريق
والتحليل والتلطيف والبرودة وهي كيفية توجب عند التمكن حركة
الشي الى الوسط من شانها التسكين والتعقيد وقد شوهد اقتضا الحر
ده للتصعيد والبرودة خلافه فهما يقتضيان على حركتهما در
جانبها والحركات محصورة فيما هي على الوسط كما الاثيران والتي عن الى
الوسط ويقال لما هذا شانه ثقيل والتي ما عن الوسط ويقال لما هذا
شانه خفيف وكل جسم عنصري اما ان يميل عن الوسط واليه فلا يخرج

من الحرارة والبرودة ولا اذا ركب كل من الفعليين مع كل من الانفعاليين
حصل اربعة اقسام حار يابس وحار رطب وبارد يابس وبارد رطب
واليبوسة باين الفعالين اقترنت زادها خفة او ثقلا فحصل الاركان
الاربعة خفيف مطلق نحو اقصى الفوق كالنار وثقيل مطلق نحو اقصى
السفل وهو الارض وخفيف غير مطلق كالهوا وثقيل غير مطلق كالما والارض
الثقال الى الما الرسوب التراب والحجارة فيه ويدل على جرابه الهوا السلاله
عن الما والزق المملو من الهوا ترسب قسرا في الما ويطفو طبعا **س**
انما يطفو لاجل الضغط ثقل الما لا لطبعه والبخارات والنار تتصاعد
لجذب الهوا اياها **ج** لو كان طفو الزق للضغط فكلما كان الزق اكبر
كان امنع للقسر وكان حركته ابطى وشوهد على خلاف هذا وكذا فيما
يتصاعد ويدل على ثقل ميعان الهوا سرعة تخلخله وانفصاله فهذه هي
الامهات الاربعة يتولد منها ما يتولد وكيفياتها المذكورة هي امهات
الكيفيات المحسوسة التي عندنا وهي مختلفة بالطبع لا يستقر احدها
حيث يستقر الاخر وهذا في الاطراف اظهر ولكل واحد من هذه صورة
مقومة لماهية نوعه ووجود هيولاه غير محسوسة تنبعث عنها الكيفيات
المحسوسة والكيفية قد تتبدل مع انحفاظ الصورة كالما اذا تبخر او
تجمد فان صورة المايية في البخار والجمد باقية لانها ترجع الى مقتضاها
بازالة معاوق والكيفيات المحسوسة كالحرارة ونحوها تشتد وتضعف با
لمزاج والبساطة والصورة جوهر ويستحيل ان مثلها يشتد ويضعف
واذا قيل ان الما الحار بارد يعني بالفعل بل باعتبار الصورة المقتضية للبرد
عند زوال المانع والكيفية الخارجة اذا اشتدت قد تبطل الصورة وتخلع
المادة لما يناسبها من الصور **فصل** وهذه الاربعة تنقلب بعضها

الى جوجوها والنار اذا صفت فلا لون لها اعتبر بما قرب من الشعل من
اصولها ومن المصباح من الفتيله فيرى هناك ظلمة ينفذ فيها البصر ويظهر
الفاظ احرق ما لاقته **التلويح الثالث** في اثبات الاستحاله في
الكيفيات الاجسام يؤثر بعضها في بعض اما بالتجاور كالتسخين للنار او
بالملاقاة كاحراقها او بالمقابلة كاضاءة الشمس ودون ذلك مناسبة فلا يتعلق
واسباب الحرارة ثلثه الاول مجاورة جسم حار زعم الاتراطوا ان الكيفيات
صور منعوا الاستحاله في الكيف وحكموا بان الماء يتسخن بالنار بل تفشت فيه
اجزا نارية داخلته والبرد هو الصورة الباقيه ولكل عنده وسطا في
بالجمد المبرد ما فوقه في اجزائه البارد من انتصاعدة والطرف المملوء من الما
لم يخرج منه شي ليدخل الفاتي ولو كان كما قالوا لكان المسخن في مستخصف كانية
الحديد والنحاس ابطا تسخنا واقله من مسخن في ضعيف كالخزف لان الدخول
امنع من الفتوعلى نسبته استحافه والامر على خلاف هذا ولما كان القماقم
الصياحة ينشقق لكانت ترتفع فالرفع اهون من الشق وقالوا ان التحليل
مخالطة اجزا شي غيره ولزمهم ايضا ما قلنا بل المقدار عوض لان الجسم يتكاثف
ويتخلخل وماهيته محفوظة **السبب الثاني** الحركة كما يكون من حال
الجلول والمخضخض والما الجاري اقل بردا من الراكد وقالوا هو لانها مختلطة
بما لم من النار وا وجبوا ان العصا يخرج منه النار ما حرقه واذا كان في
قوه يخرج زجاج جعله كانه نار وينفصل كثيرا بالسعال ويتفق لجم ما يسخن
فالعاقل لا يصدق بكمون مثل هذا ثم كمنت فما عرض لحرقته وما ينبئ
الكسر والقطع المظهر لما بطن ولو كان كما قالوا البرد باطن هذه الاشيا
سيما الابعاث والتعقد باطن سهم الرصاص الذايب بالحركة ولبس كما او
لعبس [illegible] الشرط في النار التي هي اشد

حرا [illegible] هذا اولى ولا كما قالوا
من جرب النار التي اطفيها فان النار من طبعها طبعها البين ورد الى
خلافها **السبب الثالث** الشعاع وحسبوا ان الذي اشتعل
ضوا هو قبل الحرارة ويعتبر بالمراة الحراقة التي لها مقعر ينعكس الى مركزه
الشعاع عند مقابلة الشمس فيحرق ما قابلها فقبل اثرها وزعم هو لا ان
الشعاع جسم لطيف يبث في الاشيا ومعه الحرارة فلزمهم انه لو تولد
من الشمس كما ظنوا كانت الشمس حارة ولا لانه يقبل الميل المستقيم عندهم
حارة ولا باردة ولعدم انفصالها لا رطبة ولا يابسة ولبين ان الكل
يسخن الكون حارا واعتبر بما ذكرناه من الحركة وهي غير حارة في نفسها ثم من
الاعراض تتعاقب ومنها عصبة متطاردة فلو كان الشعاع جرما
حارا لما مال عن الوسط الا اليه كما قالوا ولا نعكس من اليابس اشد مما من
الرطب فانه اولى مما هو بعكسه واقع والكوة اذا اخرقت نعبته ما يقابل
ولتخلل اجزاء الشعاع ولتحرك على الاستقامة على قاعدة الزوايا لا كما
يرى بمحاذاتها ولتد[illegible] في الهوا ويستثنى في الكل بقبض الثاني لتقبض
المقدم فالشعاع عرض يحصل في الاجرام عند مقابلة النير بتوسط
جسم شفاف كالهوا وفي الصيف اشتداد الحر والضو لشدة المقابلة
وفي الشتا ضعفهما لقلتها **فصل** والعناصر مطبعة
لا ثرات والطبايع تاثرها للنيرين من نضج الفواكه وافادة الاصباغ
ومد المياه وسنبرهن على هذا فيما بعد والهوا شفاف ولو كان ذا لون
ما يا في لمنكره الانكار فلا يثبت عليه الشعاع ومما يدل على ان الحر ليس من
الشمس انه لو كان منها كان ما هو اقرب اليها من البخارات اشد حرارة وليس
كذلك بل ما فوق من الارض **المرصد الثالث** في المزاج والتركيب

الى بعض ويحس انقلاب الهوا نارا بما يشاهد من التهابات فان الهوا يلي النار
لانقلاب اليها والهوا الحار الذي عند السموم المحرق واستحالة النار هوا
تحس من الشعل والسرج فانها تصير هوا وينفصل الدخان الذي كلما فوق
النار خلا ولو بقيت هذه على النارية لتحركت الى مكانها على خط مستقيم
على زاوية قائمة لانه اقرب وكل متحرك طبعا فلحركته ما حاذاها
وليس كذا وانقلاب الما هوا نشاهده بالصاعد من البخار الصاير هوا ا
لشدة الحلال وانقلاب الهوا ما يحس بما يركب على السطوح الظاهرة
للطاسات والزجاجات المملوة من الجمد او المكبوبة عليه من القطرات
ولو كان الرشح ما كان عند الكب ولكان الحار اولى به لانه الطف واقبل
للرشح وليس كذا فهو هوا انفعل بشدة البرد فصار ما وشوهد في بعض
المواضع سحاب لم ينسق من موضع آخر تكاثف والحزر كله ما وانقلاب
الما ارضا يرى في بعض المواضع مياه تتقاطر فتنسحج والعجب انها ان خرت
قبل الوصول الى الارض لم تنسحج فهي خاصية ذلك في تلك الارض فيها قوة
معدنية شديدة التاثير في التحجير وربما يكون لطينه فتظهر بالزلازل
وان صح انقلاب بعض الناس حجرا كما رأينا في بلادنا اشخاصا وصورا مشا
كلة للانسان لا يعوزها من التخطيط شي على بعض احوالهم تختص بالناس
وعلى قرب من مدينتنا سهرورد اشباح على هيئات رجال ونساء وبهايم
واطفال واثاث بيوت يكاد يغلب على الظن انها كانت قوالب انسية
وما يتعلق بها فهي لمثل هذه القوة التي قد تظهر على قوم غضب الله عليهم
وقد سود الرجال الممتزج مع البحار في الهوا شديدا فيستبعد لصوق بعض
الاجسام الارضية كما شيبا بقذفها السحاب الصاعق من النحاس و
نحوها يرى في الارض ذلك وجيلان وغيرها هما وقد نزل من الهوا في بعض
الازمنة ما زاد على ماية وخمسين رطلا من الحديد حكاه الشيخ الرئيس في
زمانه وجعل الارض ما شاهده اصحاب الكيميا المحللين للاشياء عيانا حاجة
بسرعة فتفحض لها هيولى مشتركة تخلع وتلبس ولا ينقلب عنصر الى
مشاركة في كيفية وان قلب الى ضده بالكيفيتين بتوسط الانقلاب الاول

التلويح الثاني في طبقات العناصر والعناصر على بسيطها طبقات
ما يوجد فالارض لها طبقة هي طين امتزاج المياه وورائها الطبقة
العليا بعضها استولى عليه الما والرطوبة وبعضها انكشف للشعاع //
المجفف للرطوبات فهو يابس والما يوجد منه الصافي لمخالطة الارض و
مياه البحر ذات مرارة او ملوحة لمخالطة اجزا ارضية محترقة وكل ما
لا تحيله الحرارة تامة فهو مر والماكان ينبغي ايضا محيطا بالارض الا انها
قد تنقلب بما اختلط معها من اليابس ودوام الحرارة عليها حجرا ارضيا
فيصير موضعا مرتفعا وهي تجذب اخر وداس الارض فلا على انها الا بانبساط
وفي ذلك من الله رحمة وعناية على الحيوان المحتاج الى التنفس وقد يحصل من
الحجر التي حبا هو عما جبال في ذلك احد اسبابها ولهذا قد يوجد في بعض
الجبال عظام الحيتان والصدف مع ان الجبل قد يحصل من زلزلة فصلت
قطعة على ناحية فارتفعت وريح جمعت بهبوبها ترابا وغيرها وعمارات
توالت فتخربت وكثير من هذا في بلادنا فيوجد فيها امتعة البيوت والات
الذهب والفضة وللهوا ثلث طبقات الاولى ما قارب الارض وخالطه
الابخرة المتصاعدة وهذا طبقات منه ما اشد قربه من الارض والعكس
اليها تسخن النور من مطرح الشعاع ومنه ما كان ابعد فيبقى باردا و
الثانية ما فوق هذا وهو هوا صرف والثالثة خالطت الدخان والنارية
والنار طبقة واحدة وهي اصفى العناصر فانها صرفة لحالة ما جاورها

بل لا بد للعلوية وهيئة للمركبات اولا ولي في حقيقة المزاج ليعلم ان الممتز
جات لم يبطل قواها والا لا مزاج بل هو فساد والمزاج كيفية متوسطة
حصلت من كيفيات البسائط المجتمعة المتصغرة الاجزاء المتضادة //
المتفاعلة متشابهة في جميع الاجزاء وكل من العناصر يفعل بصورته
وينفعل بمادته اذ التاثير والتاثر مختلفان لا يتصوران من حيثية
واحدة متشابهة وحركة الحجر الى اسفل حال اقتضائها وقبولها
هكذا واذا ثقل اسفل الطرا واجتمع مع البرد يعني به حاملة والمركبات
من العناصر قد تؤثر بالمزاج كتبريد ما غلب عليها البرد على حسب غلبته
وسموه التاثير بالكيفية وقد تؤثر بقوة تتبع المزاج وهي اما ان تكون
تاثيرها يستمر على وتيرة واحدة او يؤثر على جهات مختلفة والاولى تخص
باسم الخاصية كجذب المغناطيس للحديد وكتاثير بعض السموم في الحيوان
فان اليسير منها اذا نال عضوا سرى الى جميع البدن ولو كان بالمزاج لكان
اليسير لا يتم الكيفية الجزء المنكسر سورتها اولى به وليس كذلك والثانية
هي قوة النفسانية مع ان المركب قد يفعل بالعنصر كهوي بعض المواليد
الى الارض وقد تطاح النوع الى مزاجين كالانسان الى مزاج الدم و
اخواته ولكل مزاج وقد يكون المزاج الثاني والثالث فصاعدا اضعافا
كالسكنجبين وبعضهم خص التركيب الثاني اذا لم يتم التفاعل وسوسط
الكيفيات فيه باسم المركب وليس تساوي الاجزاء بشرط في المزاج فقد يغلب
القليل في المزاج على الكثيرة فالصنعويون يعصون بقليل من الزرنيخ
المبيض الذي استحكم عقده في الرصاص المكلس كثيرا من النحاس واذا قيل
مزاج كذا معتدل لا نعني به المعتدل المطلوب بل على ما ينبغي لكل نوع بحسبه

وفي المزاج لا بد من تقصير الاجزاء بتحليل الملقي الشر كل الشوا الاخر فان
الصلنوق لا يلقي كل واحد منهما من الاخر ما يلقي الماء في اللبن عند الخلط ولا يتو
هم التداخل اذ لا يشترط فيه ملاقاة الكل بالكل فالمزاج يحتاج الى تكثير
سطوح واجزا لتكثير التلاقي فصل كل واحد من العناصر حالة التركيب
يسمى اسطقس كالهوا للمواليد وكل اذا استحال الى شي يسمى عنصره كالهوا
الى السحاب واذا قيس الى مجموع العالم يسمى ركنه واعلم ان الحرارة والبرودة
كل منهما اذا غلب على شي قد يشتد تاثيره او لا ثم يضعف لانه ينعصب
اولا عن ضده ما ظهر فيعكف عليه فيشتد تاثيره فيه فاذا عصب ما
لكليه انتشر تاثيره فتضعف وكل اذا غلب على الظاهر اشتد ضده في
الباطن لان القوة المبردة او المسخنة تقتصر قوتها التي كانت على الكل عند
مصادمة الضد على الباطن فيشتد اثرها فيه التلويح الثاني في الاثار
العلوية اعلم ان الحرارة من الشعاع وغيره تحلل وتصعد مما من الرطب تسمى
بخارا وما من اليابس تسمى دخانا وان لم يكن اسود كما هو المسمى به عند العامة
ومصعد اليابس اعلى لشدة لطفه فالبخار اذا انتهى الى الطبقة الباردة
فيصيبها البرد فيتكاثف وينعقد سحابا وينزل مطرا وان اشتد على السحاب
برد شديد قبل نزوله مطرا هبط كالقطن المحلوج وهو الثلج وان كان
غلبة البرد بعد التقطير وتشكل القطرات واصابه بعد ذلك حر فيلتجي البرد
الى الباطن منحصرا فيه كما في الربيع والخريف فيتجمد بردا ويمخض زواياه بتسخين
الحركة فيشتد برد ما ثقل من البخار قبل صعوده كثيرا وضربه برد قبله
ينزل طلا وان كان البرد اشد نزل مثل الثلج رقيق ويتخلل كثير من البخار
الى الهوا سيما ان ارتفع اشد وما قرب من البخار المتكاثف الارض متسددا
يسمى ضبابا والبخار كلما كان الطف كان اشد قبوله للجمود ومن ذلك ما نشاهد

في الحمامات من انعقاد الهوا مظلمة وعودها قطرات بسبب يبسه وكثيرا
يسخنون الماء في البلاد الحارة ثم يبردونه كما قلنا وقد يحدث المطر من
غير سحابات كثيرة لغلبة البرد على الهوا والهوا المتبلل والغيوم الرقيقة
قد يحصل منها قوس قزح والهالة وغيرها اما الهالة فمن انعكاس خط البصر من
الغيم الرقيق الى النير واجزاء الغيم متراصة كالمرايا المجتمعة على شكل دائرة
فيرى الهالة كانها دائرة وها هنا فائدة اعلم ان الصغير من المرايا يرى
فيه لون الشي دون تمام شكله وذو اللون لا يرى فيه لون شي تاما والصورة
ليست في المراة والا ما اختلف رؤيتك للشي فيها اذا تبدل موضعك والمراة
والشي بحالهما والهالة هي ايضا هكذا تتبدل الرؤية باختلاف المواضع وقوس
قزح من انعكاس شعاع الشمس الى البخارات الرطبة ولا يتم دائرة لانها
لو تمت وقع منها شي تحت الارض وقوس قزح من يشاهده يكون الشمس
خلف قفاه ان اشرق القوس فهي متغربة بالعكس وهي كالغطل لتلك
الدائرة وعند الاستواء اقل من ربع وان اتفق فهي دائرة صغيرة والبخار ما حاج
منه لغلبة البرد عليه شديدا او لم يشتد ولكن رجع لمصادمة الهوا
الدائر بحركة الفلك كما يرد بعضا دائرة سهام على جهات مختلفة فيتحامل
على الهوا وحركه فيحصل منه الريح وقد يتصادم فيها ريحان عالية و
سافلة بالتردد فيحصل منه الريح الدوار المسمى زابعة وقد يكون الزوابع
من مقاومة ريحين مختلفين يصطرعان وقد يصادف غيما فيدبره في الهوا
كتنين وما احتبس من الدخان في الغيم يطلب مخلصا الى فوق ان بقي فيه
الحرارة او الى تحت لغلبة البرد بان يكون البخار والدخان تصاعدا معا ممتزجين
مما انعقد البخار سحابا واحتبس فيه الدخان فيتقلقل وربما يكثر مدد //
مواده فيصعب تخلصه فيقاوم الغيم بقوة فيمزقه فيحصل من شدة حركته
ومصاكته صوت عظيم هو الرعد من اضطكاكه بالريح هي البرق

وقد ينفصل الدخان مشتعلا اذ كان اغلظ فهو صاعقة تحرق المكان
للكبريت ونحوه والبرق يرى قبل الرعد لان الصوت لا بد له من حركة الهوا
والحركة دفعية يحتاج الى زمان ولا كذلك الرؤية على ما بين فيرى حركة
يد القصار ويسمع صوت الدق بعده بزمان والدخان ان استمر صعوده
يصل الى كرة النار فيشتعل فان انقطعت مادته الى الارض يرى الاشتعال
منتصبا الى جهات فان كان لطيفا سريعا انقلب رافقا فيرى نفثا الطف
وان لم يتلطف سريعه وبقي زمانا ودار مع النار الدائرة بموافقة الفلك
كان منه الشهب وذوات الاذناب وان استحكم ظهرت علامات حمر
هائلة في الجو وان سقط لغلاظ المادة ظهرت علامات سود وقد يحدث
من بقية مادة الشهب السموم مع انه قد يكون ايضا من هبوب الريح
على ارض غلب عليها نارية والابخرة والادخنة ما يحتبس منها تحت
الارض وفيه ثقب وفرج فيها هوا وبخار ومياه فقد يبرد الابخرة
والهوا فتنحصر بما فاله قوة ومدد ينفجر عيونا ويحركه على الولا لضرورة
عدم الخلا وليس للهوا مدخل من مخرج وما نبعه وما لا مدد له من
العيون يركد وماله مدد الا ان احواله متبددة والارض واهنة
لا يحتاج الى مقاومة حصلت منه القنوات وما البير ايضا منها
قلنا الا انه ليس بذي مدد يصل الى الانبساط على الارض واما الادخنة
وكذا بعض الابخرة اذا لم تجد مخلصا زلزلت الارض وربما خسفت
وقد تتخلص نارا او يحصل منها صوت هائل وقد تكون تحت الارض ثقب
واسعة ومواضع مثل الغيران فان نفذت والنفذ ما في بطن الجبال
والبلاد قد حدثت الزلزلة في موضع فحدثت قلة جبل فيحدث من
سقوطه الزلزلة في ناحية اخرى فصل وحدث من العناصر

الاربعة المواليد الثلثة النبات والحيوان والمعادن **التلويح الرابع**
في المعادن وان العنصر المتخلخل من البخار والدخان المحتبس في باطن الجبال
والارضين يمتزج على ضروب بحسب اختلاف الامكنة والازمان والمواد
فيحصل منه المعدنيات اما الادخنة المحتبسة اذا غلبت تتولد منها
جواهر غير منطرقة ولا ذائبة بالنار وحدها مثل النوشادر والملح
والنوشادر قد يتخذ من تمام الاتون بالتصعيد والملح قد يتخذ من القلي
والرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ ويخثر حتى ينعقد ملحا والنوشادر
يقرب تكونه من الملح الا ان النارية فيه اكثر وما غلب **فيه البخار على الدخان**
وانعقد اما قبل الانعقاد فاما كان منه جواهر غير منطرقة عسرة
الذوب كالبلور والياقوت ونحوهما والكبريت يتحصل من بخار امتزج
مع دخان دهني امتزاجا تاما حتى حصل فيه دهنية والزيبق من بخار
ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه واذا امتزج البخار
والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال كان منها الاجساد **السبعة** كالذهب
والفضة والنحاس والحديد والرصاص والخارصيني وانواعها **هذه الزيبق**
والكبريت ولهذا ما يرى من الزيبق متى جابها ادنت منها فالمختلف
الذي لا يغيره انه يصير ذهبا والذي يحققه انه واحد هذه على حسب
الحوادث وتختلف باختلاف صفا مادتي الزيبقية والكبريتية وعلاطها
واختلاطهما وغلبة الكيفيات وعند دون هذه تميل الى التصاعد
الحر واللطيف ويمنعه الغليظ فيتقاوم فيحصل من ذلك حركة
دورية فما لا يذوب ولا ينطرق يصعب تحليله فغلبة الارضية فيه
كالمرقشيتا والطلق وقلة المائية والدهنية فيه ونحوها مما
يصعب اذابته كبرادة الحديد اذا امتزج بالزرنيخ او الكبريت مرارا
اسرع اليها الذوب وما يذوب ولا ينطرق كالزجاج فلغلبة المائية وقلة
المائية دهنية وارضية وما ينطرق ويذوب فللدهنية المحفوظة
الغير التامة الانعقاد والمائية الحافظة وما يشتعل فيه النار ففيه
غلبة هوائية او نارية وكل ما ينعقد بالحر ينحل بالبرد وما ينعقد
بالبرد يحله الحر والحجارة تتكون من طين طبخته الحرارة **الموصل الرابع**
في النفوس وفيه موارد ثلثة المورد الاول في النفس النباتية انه يتشاهد
من النبات احوال مثل النمو والتغذي فلو كانت للجرمية او لصورة عمت
لعمت ايضا وليس فليس ثاد الى ذلك ما قبل من مواهب الصور من صورة لمزاج
واقع له اتم مما للمعادن فتلك الصورة هي مبدا الافاعيل المنفصل عن غيره
ولما لم يحصل الاشخاص من النباتية ونحوها دفعة على كمالها الممكن ولا على وجه
لا تخلل منها شي ولا على جهة لا يلحقها فساد والعناية الالهية ستعرف
انها يستبقي نوع ما لا يبقى بالذات فباعتبار هذه احتاج النبات ونحوه
الى مبادي افعال ثلثة فالقوى فيه اما ان يكون قوة متصرفة في المادة
الغذائية المحيلة الى شبيه جوهر المغتذي لبدل المتحلل من اجزائه وهي
الغاذية او يكون قوة موجبة لزيادة في اجزائه على تناسب مرعي في الاقطار
لا كيف ما اتفق حتى يبلغ الى غاية ما فيه من مقداره
وهي النامية او قوة توجب اختزال فضلة من المادة ليكون مبدا الشخص
اخر وهي المولدة وهذه في بعض النبات يتعلق بشخص واحد وفي بعضه
كما للنخيل والحيوانات ايضا يتعلق بشخصين في احدهما مبدا الفعال وفي
الاخر مبدا الانفعال في المولدة تستخدم القوتين والنامية تستخدم الغاذية
وتخدم الغاذية قوى الاولى الجاذبة اذ لا بد لها من قوة تجذبها والثانية
الهاضمة اذ لا يقتصر الى قوة تحلل الغذاء ليستعد لقبول تصرفها والثالثة
الماسكة اذ لا بد مما تمسك ليتصرف الهاضمة تصرفها والرابعة الدافعة

لما لا يقبل المشابهة والدليل على ان الغاذية غير القوتين تقابلهما بعدهما الى
حين الاجل والنامية غير المولدة لوجودها دون هذه النامية بعدها
وفي الخ قبل الثمار لا مولدة بخلاف هاتين **المورد الثاني في النفس**
الحيوانية واذا امتزجت العناصر امتزاجا اتم مما سبق من النبات قبلت
كمالا اشرف من كماله وهي النفس الحيوانية وحد النفس على طريق الارضيات
هي كمال اول لجسم طبيعي الى وقيد في الحيوانات الارضية بقولهم من شانه
ان يحس ويتحرك واحترزنا بالطبيعي عن الصناعي وبالاول عن كمالات
ثواني كالعلم وغيره مما من الافاعيل واللوازم والالى عن صور العناصر وهذا
النفس بعد استيفاء القوى النباتية تخصها قوتان مدركة ومحركة و
المحركة اما محركة على انها باعثة او على انها فاعلة والباعثة هي القوة التي
وعبة المذعنة لمدركات الخيال او الوهم او النفس فيما لا ادراك لها على
البعث الى طلب او هرب بحسب السوانح وهي ذات شعبتين شهوانية
وهي الباعثة على التحريك الجالب اشياء ضرورية او نافعة نفعا ما طلبا
للغلبة وتخدمها المحركة على انها فاعلة وهي قوة تنبعث في الاعصاب
والعضلات من شانها ان تشنج العضلات لجذب الاوتار والرباطات
او ارخائها وتمديدها والمدركة على قسمين ظاهرة وهي الحواس الخمسة
منها اللمس وهي قوة منبثة في جلد البدن كله من جهة ما انبث فيه
فيدرك مماسة ويؤثر فيه بالمضادة كالكيفيات الاربعة والخفة و
الثقل والملاسة والخشونة والصلابة واللين ومنها الذوق وهي قوة تنبث
في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم من الاجرام المماسة
المخالطة للرطوبة العذبة التي تستحيل الى الطعم الوارد ومنها
الشم وهي قوة تنبث في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
مدركة للروائح بتوسط الهواء المنفعل والبخار من جرم ذي الرائحة ولو
لا انفعال الهواء ما كان من الحرارة دفعة ما وصل الى ما بعد من وصول
الرائحة ومنها السمع وهي قوة تنبث في العصب المفروش على
سطح الباطن الصماخ في مشعر الاصوات بتوسط الهواء والصوت
انما هو تموج الهواء القلع او قرع فسقط منه الهواء بعنف فينتهي تموجه
الى الهواء الراكد في الصماخ وتموجه تشكل بشكله فيقع على جلد مفروش
على عصبة مفرقة كمد الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه القوة وتموج
الهواء كما يرى من دوائر الماء لما وقع فيه والصدى انما هو انعطاف الهواء
المصادم لجبل او غيره من عال الرمي وهو كرمي حصاة في طاس مملوء ما
فيحصل دوائر متراجعة من المحيط الى المركز ومنها البصر وهي قوة مرتبة
في العصبة المجوفة مدركة لما ينطبع من الصور في الرطوبة الجليدية
بتوسط جرم شفاف ومن ظن ان الرؤية لخروج شعاع من البصر الى
المبصرات غلط فانه ان كان جسما فكيف ينبعث من العين ما يلاقي نصف
كرة العالم ثم ان اتصل فيدفع الهواء ويخرق الافلاك حتى ينتهي الى الثوابت
هذا محال وان انفصل فلا ادرى ثم حركته ان كانت طبيعية لكانت
الى جهة واحدة وليس كذلك وان كانت ارادية فكان لنا ان نقبضه البتة
الحدقة فلا نرى شيئا وليس كذا ولو كان كذا لما اختلف الرؤية بالبعد
والقرب ولما اختلفت عند هبوب الرياح وركودها لممانعة الهواء
وكان لما تحت مايعات ذوات لون احق بان يرى مما في الزجاجات
الصافية لسهولة النفوذ ولكنا اذا نظرنا الى الكواكب مع ما بيننا ها
دفعة بلا كان تختلف على نسبة قربها وبعدها والثاني في المكان باطل
فكذا المقدم وانما يرى الابعد اصغر على قاعدة انطباع الشبح لكونه

الجليدية وظاهر ان مقابلة الكرة بالمركز فاذا فرض سطح مستدير كالترس يقابلها فيخرج من الجليدية اليه خطوط على شكل مخروط ومن منتهى الخطوط على جانب الترس تحصل دايرة ومثلثات متسعة الاسافل متضايقة الا عالي ومبداها من الجليدية دايرة صغيرة على قدرها فكلما ازداد الترس بعدًا ازداد الشكل المخروط الذي مبداه العين وقاعدته الترس طولا مان حادث الزوايا ضيقا فاشتد صغر الدايرة لقلة مقابلة اجزا الحدقة وهكذا الى ان تنمحي واهم الحواس للحيوان اللمس والذوق وعما ورا بهما قد يتعرى بعض الحيوانات فصـــل والقسم الثاني من المدركات هي الباطنة من القوى ومجموعها خمسة وهي تنقسم الى ثلثة اقسام قسم هو مدرك للتصورات الجزئية فالاول منه الحس المشترك ويسمى بنطاسيا وهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب الحس يجتمع عندها صور جميع المحسوسات فيدركها ولولاها ما كانت لنا ان نحكم ان هذا الاصفر هو هذا الحلو الطاهر على سبيل المشاهدة ولا بد للحاكم من اجتماع الصورتين ولا يكفي الحس المنفرد بواحد وقد يا بين من النقطة الجوالة بسرعة دايرة والقطرة النازلة خطا مستقيما على سبيل المشاهدة والمدرك بالبصر ما يقابل وما قابل الا نقطة وقطرة فيوجب هذا ان يكون في تخال الة تودي اليها البصر ويبقي فيها ما ادي اليه كانه مشاهدًا الى ان يتصل به الابصار الحاضر فارتسم خطا او دايرة والثاني الخيال وهي قوة مرتبة في اخر التجويف المقدم يجتمع فيها مثل جميع المحسوسات ويبقى فيها بعد الغيبة عن الحواس وبنطاسيا وهي خزانتها وتعلم ان قوة القبول غير قوة الحفظ فرب قابل للنقش كالما والرطوبة هي شرط سرعة القبول

لم حفظه لعدم اليبس الذي هو شرط الحفظ وقسم هو مدرك للمعاني والتصديقات الجزئية فمنه القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في اخر التجويف الاوسط في الدماغ يدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات ويحكم احكاما جزئية كادراك الشاة معنى في الذيب وكالحكم بان الولد معطوف عليه ومنه القوة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ الاحكام الجزوية وجميع ما حكم به الوهم ونسبتها اليه نسبة المصورة الى الحس المشترك فهو بان للتصور الجزئي مبدا وخازنة وقوتان للتصديق الجزئي كذلك وقسم لحركة تركيب الصور بعضها ببعض وكذا المعاني وتركيب المعاني بالصور ولها الفعل والادراك وهي التي سميت متخيلة عند استعمال الوهم ومتفكرة عند استعمال العقل وربما استعان عليها بالوهم وهي قوة مودعة في التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة من شانها التركيب والفصل وهي التي تفرض الحيوان مركبا من اعضا الانواع المخالفة وخلقت متحركة دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وبها يقتنص الحد الاوسط وهي الجالبة للمدركات والهيات المزاجية وتنتقل الى الضد والشبيه ولكل من هذه الالات تختص به وهو جرم حار لطيف حادث عن لطافة الاخلاط على نسبة محدودة هو حامل القوى المحركة والمدركة وغيرها طرا كما يحدث الاعضا عن كثافتها ومنبعه القلب ولدى الانبعاث يسمى روحا حيوانيا والمتصاعد في الشرايين الى الدماغ الصاير معتدلا بتبريده الفايض الى الاعضا المدركة والمحركة منبثا في جميع البدن يسمى روحا نفسانيا والصاير الى الكبد في الاوردة الذي هو مبدا القوى النباتية يسمى روحا طبيعيا والرئيس المطلق هو القلب ولو كان الدماغ غير لحز منه بل مبدا الروح كان لكثير الحرارة المفتقر اليها

في التبخير والتلطيف فما كان باردا رطبا ولا يستقل بانتظام تسخين افعال القوى التي فيه فراي جالينوس باطل والذي شد طرفه لحس لحرارة فيه وقد لا يتالم بجرح وضرب ومن لحذ بعض عروقه يحس بحركة جسم لطيف فيه ويتاجه عنه وهو الروح واذا وقعت شدة انقطع الروح فيبطل عنه الحياة ولولا لطفه ما سرى في شعب الاعصاب والعظام والهادي للناس الى اختصاص كل قوة بالة بلاريب ما في الخلل والصلاح والفساد والمرشد الى التغاير بعضها دون بعض نكتـــه لو كان النفس مجرد المزاج وقد عرفته لكانت هذه الافاعيل استيجابا بها في البسايط التي لم تنكسر سورتها او لحز او في اذ ليس فيها الا توسط مقتضيات البسايط وكيف يكون النفس مزاجا وهو مانعها كثيرا التحريك ويتغير عند اللمس الى الضعفاني تلاشم النفس المجبرة للمتضادات على الالتيام الحافظة للمزاج كيف يكون هي المزاج المحفوظ بها المورد الثالث في النفس الناطقة وفيه مقدمة واربع تلويحات مقدمة البس الك لا تعيب عن ذاتك في حالتي نومك وتيقظك وصحوك وسكرك ولو فرضتك تخلو فاجعة على كمال من عقلك وما استعملت حسك في شي منك وغيرك منفرج الاعضا لئلا يتلامس في هوا غفلت عن كل شي الا انيتك فالاجسام والاعراض التي لم تحصلها بعد مدخل لها في ذاتك التي غفلت دونها غير محتاج الى وسط ودليل ومشعر جرمي ممنوع قبل ادراك وانها غير جرمية ضرورية س عرفتها ذاتي بهذا الفعل فهو وسط ج في فرضك جعلت عريا عن فعلك فلو اوسطته س هذا الفرض فعل فهو وسط ج هو نك فعل انما هي خطرت اذا وضعتها وضعته الخطرة وراها معلوما فليس الا بما هو ذاتك ذكـــر عن شي كل جرم وعرض فيه مرتكز

وغيره مشار اليه من جهتك ... وكل مشار اليه من جهتك بانه هو مفرد عقلك على انه غير ذاتك وجزؤك فكل جرم وعرض فيه مفرد كذا فاذا افردت فلا يكون مجموعها لعدم جزئيتها لك فذاتك غير جرمية اصلا ولا جهتية ذكـــر ينبغي ايها انك ان قدرت تنهدله دريت بقا انيتك وكذا الحال وعضمك فلا مدخل لها فيها وقد غفلتها مع غفلتك عن قلب ودماغ وكبد فانها معلومة لك بالتشريح وقد تخطر بالك مع ما لك منها في كل عام مرة او مرتين ولست بجاذب عن انيتك فلا مدخل لها منها في العقل بقوتها فانت ورا الجميع انها ذات طال ما ذهل عنها الغافلون هي جوهر لا بل الغشية الانفس الناطقة وهي التي قد افلح من زكاها وقد خاب من دساها فاعرفها ولا تكونن من الذين نسوا الله فانساهم انفسهم ذكـــر انك لو لم تحلل من بدنك شي وانت الغاذية عانت لنا دعظيم بذلك كثير احدا على ما عهدت بينهما عند فقه النامية واذا ثبت التحلل ودريت عكوف الحرارة على التحليل والتقبض وغيرها من الاسباب انت في كل سنة ذات اخرى وذات منتقصة انيتها ام هي ذات لا تتحلل فهي غير متحرمة ببعضك فانتبه انها شعلة ملكوتية لا هو بيته تعالت عن انطباع مادة وان تكون نفس المزاج س اما النفس التي لنا متنبهة بتشبيهات مضت وبراهين الى هذا الذي الاخير كنت انشك في حيوانات اخرى كالفرس مثلا فان تحلل اجزائه ايضا بين ثم ان كانت نفسه كما قبل منطبعة اهي في روح تتحلل شيئا فشيئا على الدوام او هي في عضو ولا بد فيه من التحلل او شي ما منه كما قبلون من سبع عام او الى هذه السنة ممتنعه البقا بل كل اسبوع من متجدد والحدس يحكم ببطلانه او فيه عضو ليس للحرارة عليه سلطنة بالتحليل والتنقيص فلبس يعنفي ولو نقص العضو لنقصت ذات الفرس به ام هي نفس كما لنا بانفي حاله ح

المحدوم للحس المشترك المخدوم للحواس الظاهرة وحدمتها ايضا القوة النوعية المخدومة لقوتيها اللتين سبقتا وخدم القوى كلها الكيفيات وخدم الانفعال لبيان الفعليين فسبحانه من ناظم للوجود احكم الحاكمين لطيفا بخلقه لبيناتم النفس تخرج ذاتها من القوة الى الفعل لا من جهة الفعل غير جهة الانفعال وليست تروم بفعل بالصورة وتنفعل بالمادة ولو كان لها كان لها وليس ملبس ولا الجسم الذي هو دونها المنفعل منها ولا نفس من نوعها ولا او لو به بحسب الطبيعة النوعية وكم من نفس شريفة رامت اخراج نفس من القوة الى الفعل مانت كلملة وما استمعت الى انكلك من لحسنه وايضا تعلم ان القوة الجوهرية اذا غابت عنها صورة اما ان يحفظ في قوة اخرى كالحيانه فتنعاودها من غير حاجة الى كسب جديد او تغيب فتحوج الى كسب فالنفس اذا غاب عنها صورة ولها الرجوع اليها دون كسب فلا خزانة جوهرية لهاذا المعقولات كما ستعلم لا محل في الجسم المنقطع ليس جزان يكون احدهما منتم فاو الاخر خازنا فلها بجمالها معيد هو جوهر عقلي هو عقل لا الفعل اذا اتصلنا به ابدنا وكتب في قلوبنا العلوم واذا اعرضنا عنه الى التفتيش ونفوسنا كمراة اقبلت فقبلت ما عرضت تخلت في العطي الكمال الغامر عنه محرضا الى الفعل هو بالفعل ومعلمنا من القدس عالم سمي عقلا فعالا لانه هو محرجنا الى الفعل وهو روع القدس ونسبة الى النفوس كنسبة الشمس الى الابصار وعلى حسب الاستعدادات الغريبة والبعيدة والافكار تستعد النفس للاتصال به والقبول عنه وليس المقدمات بما انها موجبة للنتيجة منها فستعلم ان عرضنا لا يوجب عرضا وكم من تمحص عرض عليه امرها افادة علما وافاد غيره علما يقينيا و لما بينة دونها به نقصه وسايط والواهب غيرها وحصل بالمقدمات

الحقيقة فلا بد منه مناصرو ركز كالاوليات ونحوها لا امكان لنحو دها لمن شرق

الملوح الثاني في براهين وبراهين واستبصارات على تجرد النفس

واعلم ان الادراك ها هنا ليس الا حصول صورة الشيء في المدرك هنا وليس حد هذا انما هو تنبيه فانه اذا حصل فيها علم بحيث احصل فيها شيء او لم يحصل فان لم يحصل فسيان قبل هذا ان نعلم ومعه وليس كذا ولو حصل منه اثر يطابقه ام لا فان لم يطابق ولا النسبة ولا ادراك وقد ادركناه كما هو وان طابقه فهو صورته وبعض من تفلسف من المتقشفين اوجب ان يكون المدرك ان ينال ذات المدرك لا صورته وهو لغو فانا اذا ابصرنا السما والارض فانلنا ذاتيهما لا بالبصر ولا بالنفس ثم قد يتخيل صورا معدومة عن الاعيان اما لعدم وجودها او لا فليس لهاذات لينال س صورة السما واعتدادها كيف يحصل في العين المقدار الاصغر لا يطابق الاكبر وشاهدنا السما كما هي فليست الصورة اصغر منها ج الجسم قابل للتجزية الى غير نهاية وليس من شرط العرض ان يساوية من المحل شيء والقابل للصورة والمقدار الهيولي وهي قابلة للمقدار الصغير والكبير س فليس من ان يحصل في شيء واحد مقدار صغير وكبير هذا محال ج الممتنع اذا كان على سبيل الاستقلال او لهما صورة ومثال والاخر مقدار له والاخير لا وجه لامتناعه وهذا القدر يلقى ها هنا وفيه بحث الاخر والانطباع والمقابر لا نذكر الا في حكمة الاشراق وبه تبيين الحق وهذا الشخص عطل الحواس عن ادراكاتها وقال انما هو مخصصات والمدرك هو النفس لا غير والحاجة الى التخصيص ليرا الحصل فيها الغير المتناهي وهذا عجب فلو ان لها فكيف يمنعها بقوى ولو امتنع فالحاجة الحاكم واعلم ان الحس كالبصر يجرد الصورة عن المادة ولكن يحتاج الى علاقة وضعية بينه وبين ما حاط حتى

فيه سر سيانيك فانظره مقتنشا التلويح الاول في شرح لها وقواها و بعض احوالها وحدها على ما يعم الانسانية والفلكية انه جوهر ليس عن المادة ولا فيها من شانه ان يحرك الجسم ويدرك الاشياء وكفاك هذا فان اردت تخصيصها بالفلك فقيدها بالفعل او بالانسان فقيدها بجواز الفعل والقوة وينقسم قواها الى نظرية وعملية وكل منهما يسمى عقلا فان العقل قد يقال على التصورات و التصديقات الفطرية وعلى غيرها فالعاملة قوة محركة لبدن الانسان الى الافاعيل الجزئية على مقتضا اراء تخصها اصطلاحية ولها نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخجل والبكا ونحوها ونسبة الى الحواس الباطنة وهي استعمالها في استخراج امور مصلحية وصناعات ونحوها ونسبة الى القوة النظرية ومنهما تحصل المقدمات المشهورة و العملية هي التي ينبغي ان تتسلط على سائر قوى البدن ومن موجبات الاستفادة والبعد عن البارئ جل جلاله شانه انفعالها عن القوى و تسلط القوى عليها فالنفس وقوى البدن كل منهما ينفعل عن الاخر ولولا الانفعال ما كان بعض الناس اشد غضبا ونحوه من الملكات وانت اذا فكرت في جبروت الله العلي وكبريائه والكروبيين من ملائكته الذين هم انوار واشعة جلال الله او سمعت من صحيفة الهيبة اية تشير الى الملكوت او الى المعاد و المسير الى الله الحق يقشعر جلدك و تضطرب اعضاؤك انما هو نور قذف في نفسك و انعكس الى هيكلك فانفعلت القوى عن النفس س هذه القوة ان كانت عرضا فكيف كان له رتبة التحريك بل كانت تحصيل الشوق والارادة او جوهرا فالنفس جوهران انطبع فيها صورتان نظرية وعملية وما احدث الا ذاتا واحدا به ح فيقال ان النفس نوع تحت الجوهر فله فصل بالضرورة وكل ما كان كذا انما يجب ان يكون فيه حيثيتان احدهما هي الوجه الذي

الى القدس بها يأخذ الصور الكلية والعلوم كلها وبها يجب ان يدوم انفعالها عن القدس والاخرى هي الوجه الذي الى البدن وبها ينبغي ان يتسلط ولا يتسلط عليها س عاد الكلام الى الحيثيتين اهما من ذاتيات النفس فهما جوهران وليس لهما جنس ولا مادة للاخر وليس لكل واحد مفهوم للحقائق البسيطة جعل غيرها للاخر بل مجموع المفهومات فيهما موجود واحد بسيط يتحد اثره ثم هما متفاوتان كما قيل في الانبياء وغيرهم بالشدة والضعف ولا كذلك فالواقي للجوهر فينبغي ان لا يمكن لما الزمان فيلزم عن صنفيتيهما ما اوجب البحث الكثير انها تبين اعتبار ان اضافتان تختلفان بالاستعداد التي تشتد وتضعف الى الجنبة العالية والسافلة لا غير والنفس ذات وحدة غير مركبة عن جوهرين مادة وصورة والنفس قابلة للمعاني بالقوة والفعل فالقوة على مراتب ثلاث احدها هي استعداد الاول الذي للطفل الساذج هي التي سميت العقل الهيولاني والاستعداد الاخر وهو ما يحصل بعد المعقولات الاول فيتهيأ بها لادراك الثواني اما بالفكر او الحدس ويسمى العقل بالملكة ثم يحصل للنفس بعدها قوة وكمال اما القوة فهي ان يكون لها تحصيل المعقول المفروغ عنه متى شاء بملكة من غير طلب وهذا هو الاستعداد الاقرب ويسمى عقلا بالفعل واما الكمال فهو ان يكون المعقولات لها حاصلة بالفعل مشاهدة ويسمى العقل المستفاد وبه تم جنس الحيوان ويتم به نوع الانسان وعنده يكون النفس تتشبه بالمبادئ صايرة عالما عقليا وهو المخدوم المطلق والرئيس جرمة العقل بالفعل المخدوم للعقل بالملكة المخدومة للعقل الهيولاني المخدومات كلها للعقل العملي المخدوم للوهم المخدوم لقوة بعده هي الحافظة واخرى قبله هي المتخيلة وعدمها الخيال

حتى اذا انقطعت بطلت الصورة والخيال جردها عن العلاقة وادركها
مع غيبوبة الحامل لكن ما قدر على التجريد من وضع والكم والكيف والعقل
جردها حتى اخذ صورة انسانية عن زيد محذف العوارض الحسية عنها
مستبقي الا الحقيقة التي طابقت عمرا وخالدا فمن بالمحسوس عملا
جعله معقولا ولو كان في الوجود ما لم يلزم ذاته غيره ذاته فهو معقول
بنفسه لا مجرد برهان على النفس وهو انك ادركت المعاني
الكلية كالجوهرية والانسانية وطابقت المختلفات حتى ان الجوهرية المعقولة
صح حملها على السماء والحصاة فلو كان معها خصوص مقدار ووضع ما طابقت
المختلفات وما كانت مطلقة واذ ليس لها مقدار ووضع فلا تحل في متقدر
فليس محلها مقدار بالضرورة ووضع وكل جسم متقدر ذو وضع وعرضه
به كذا الانقسامه بانقسامه فالذي فيه هذه غير جرم ولا جرم من
قسمة النفس ان شئت طريق اخر هذه الصورة المجردة تجردها المطلقة منها
فكان الاشخاص كذا وليس او باعتبار ما اخذ منه فليس هو باعتبار ما حل
فيه فهو مجرد عن الجهات والمقدار برهان اخر عرشي لو كان محل
المعقولات منقسما كالجسم وما فيه المنقسم به اذا عقلنا مفهوم الشيئية
المطلقة دون مقدار او الوحدة فحلت في المنقسم فانقسم في الكم وانقسمت
كذلك وكل جزء من الشيئية او الوحدة شيئية شيئية ولا مع زائد ليكون
شيئا مع خصوصية فلها جزء لا شيء وهو محال وان كانتا مع زائد فقد
زاد الجزء على الكل وايضا ما كان الكل وحدة مجردا بل مع زائد مقدار وقد
فرض مجردا هذا محال وان كان شيئية بحسب فلتساوى الجزء الكل وهو محال
ايضا وكذا الوحدة اما ان تكون جزؤها هي او زاد عليها او ليس لواحد ولا لشيء
فليس لشيء هذا محال برهان اخر لو كانت المعقولات المطلقة

المجردة عن المقدار في منقسم في الكم فاذا انقسم فينقسم الصورة الحالة لان
العرض المتقدر ينقسم بانقسام محله وكل جزء من المعقول العري عن المقدار
ان كان متشابها للاخر فشابكا الكل في الحقيقة ولا مخالفة الا بالمقدار
كما علمت ولا مقدار فيلزم ان يكون الكل لا يخالف الكل بسبب هذا محال وكون
الشيء مقسوما الى غير النهاية على حسب امكان القسمة فظاهر بطلانه
وان انقسم الى جزوين مختلفين فيقوم ان الكل ضرورة فصار ذاتيا الماهية
والجسم لا يتناهى القسمة فيه فالمعقول اذ ذهب في الانقسام الى المختلفات
الى غير النهاية فثم مقومات غير متناهية للماهية الحاصلة من القسمة
الكمية للمحل اذ لا تحصل حقيقة واحدة ذاتي بعد ان لم تكن قبل كل مقوم مقوم
الى ان لا يتناهى وقد عرفت بطلانه وسياتي ان الصفات الحاصلة المترتبة
بالضرورة متناهية من طرق اخرى فهذا محال فان وجبت القسمة الى
المتشابهات لزم ذلك المحال فاذا البيت في منقسم ~~ب~~ فيحل في نقطة
~~ج~~ هي علمية ولا يتقرر فيها صورة طرق غير شيء لو كانت النفس
جرمية لكانت لا تعقل هي على ~~ج~~ النهاية العدد والمقدار الغير المتناهي
من حيث مفهوم الغير المتناهي ~~ب~~ هو على ~~ج~~ النهاية علمية
وسلب العلمي في كل المواضع ليس سيئي محض بل في المحل الذي من شانه
ان يكون له وجودي فان الحصر هذا المفهوم فيما يتناهى فيما طابق الغير
المتناهي وكل جسم وعرضه متناه فهي في مجرد وها هنا استبصارات
لو كانت النفس البيه كائنة في عضو لكان يجب عند كلال الالة كلالها
كلالها وقد كلت الالة بعد الاربعين وهي في الزيادة فالمقدم باطل
~~ب~~ الهرم كلت الالة فكلت نفسه ~~ج~~ لو كان على ما يجب استمر
وحيث لم يستمر فلا مر اخر وقد يعتري الشيء غيره ما يشغله عن امر

نفسه دون كل الاشياء ستعرف ولو كانت الية ما عقلت نفسها ولا الفقا
اذ لا الة التي ذاتها والى الالة والتالي باطل فكذلك المقدم وايضا الى
كانت الية لكانت تبطلها تكرر الافاعيل كالطواس ولا الشم بالصعيف
بعد القوى كالداخل من موضع شديد الضوء الى بيت قليل الضوء وكالروائح
الضعيفة بعد القوية وليس النفس كذا ولما ادركت الاضداد كالسواد
والبياض مجبولة معقولا وله حد او في مثل هذه يستثنى نقيض التالي
لنقيض المقدم ونعني بالبينا الطباعها في الة جرمية حجة اخرى
رهانية لو كانت النفس منطبعة في عضو ان كفاها في تعقله نفس صورته
وكانت دايمة التعقل له او صورة اخرى فكان يحصل له صورة اخرى فهي
مادة التعقل لها وصورة واحدة مثلان من صورة نوعية ستعرف
استحالته والحكم بعد تعقلها له ولا انفعالها في جميع الاوقات فليست
فيه التلويح الثالث في احوال لها اعلم ان النفس ليست واحدة
بالعدد تدبر جميع الابدان والا ما ادرك واحد ما ادرك الكل بلا مميز فهو محال
ولا زم النوع بنفسه ولا عين ولا تعلق لها بالجسمانية لتفاوتها وامور
تقاويه عارضة وان احدث فهو محال ايضا اذ ليست مما ينقسم فبكلش
حجة اخرى لو كانت قبل الابدان لكانت في الازل متعطلة ولا معطل
في العالم والمقدم باطل حجة اخرى لو كانت قبل البدن وليس
بينها وبين المبادي حجاب فانتفست بكمالها وما احتاجت الى البدن
وكان ثم ما فيه ضايعا والعناية تاباه وبطلان التالي يعرف
بطلان المقدم وليست علاقتها بالبدن علاقة جرم عليه ولا عرض لمحله
كما سبق ولا تعلق العلة والمعلول فلا يوجدها البدن لان تاثيره يختص بما
يناسبه وضعا وحيث هو ولا يوجد الشيء اشرف منه وليست علته والا
امتازت دونه اذ ما لم تحصل خصوصيتها لم تفعل وقد سبق انها ابتدائية

فهي علاقة شوقية لمناسبة بينها وبين البدن المستعد بالمزاج لقبولها
فاعلها واما المزاج الاكفنبلة استعدت ما شتعلت من رحصبلها
فهلا استدعى من واهب الصور نفسا هي كماله وبعد ان رايت علاقة بين
الحديد والمغناطيس وحركته فلا تتعجب من هذا وابن فينا نفس انسانية واخرى
حيوانية فان لك ان تقول احسست فغضبت وادركت تحركت فمبداه
انت وانت نفس شاعرة فهذا القوى من لوازم هذه والعقل الفعال للنفس
ناش بك مذكورة عنه بالشعاع واخر به وبالتسخين ولخز بهما والاشتعال
لكن بينة فيه مثلا فهذا مثال مراتب اثارة في النبات والحيوان والا
نسان فليس التفاوت للنوع فانه واحد ولا للاخذ عنه فقد تجعل
ما ليس هو لمحل متقدر ولو لم يكن جرمية لكان لنا ان نجعل البياض والسواد
معا في محل واحد من حيوانات وليس الا في محلين منه فهي اذا جرمية
التلويح الرابع في بعض التحريكات النفس ليست مباشرة للحركة لذاتها
والا لدامت على وتيرة ولا دوام ولا اتفاق وقد عرفت ان الثابت لا يقتضي
الغير الثابت فهي محركة باعتبار ارادة وسوانح وما لم يترجح المطلوب
لا تحول اليه فغير التساوي اختيار والنائم قد يتخيل له امر مطلوب او مهروب
فينزع عنه او يتحول اليه والعابث بلحيته ايما حصلت له ملكة يتخيل
رلحة وغيرها وكل حيوان يتحرك لغرض اما كلي يتوسل اليه بحركات وارادات
جزئية نحو ارادات وانتاج الارادة كلية الى ارادات وحركات جزئية
اوحركي وكثيرا ما يتخيل ويسر الحركات فليس لك انكاره فصل
والذي يتحول على الاستدارة فليست حركته طبيعية اذ كل وضع ونقطة
يتوجه اليها يفارقها فيكون المطلوب مهروبا عنه هذا محال وان كان
شيء من النقط غير مطلوب فالتوجه لماذا وان كان مطلوبا فالمفارقة

لما اذا ما الافلاك حركتها ارادية ولها لها ميل مستدير ارادي ليس في
جبلة جرمها ميل الى غايته بخلاف ابداننا وعلى هذا يحمل كلام
الحكيم فان لها ميلا طبيعيا مستديرا فلها نفس وهي الحقة اذ فاعلها
كما ستعلم اشرف وما هو في حكم قابل النفس من ابداننا اشرف من ابداننا
فهي اشرف وان كانت اخس فالخسة احدهما وليس كذا ويعرف من هذا
انها ليست عنصرية فان بسايطها لا يتصور ان يكون ذات نفس والا لما
احتاجت الى المزاج ومركباتها لا تدوم وكانت تتحلل الحركات وليس كذا
وليست بمحرقة والا لانحصر حركة مستقيمة ورطوبة ويبوسة وكانت
عنصرية ذوات الكيفيات الاربع وليست كذا فصل والناس
متفاوتون في الحدس فمنهم البليد الذي ما افلح ابدا في فكره ومنهم شديد
الحدس كثيره نافذ في الكم والكيف على غيره وليس حد يجب الوقفة فيه فيجوز
ان يقع من يدرك بحدسه اكثر المعقولات في زمان يسير دون تعلم ومنه نفس
سميت قدسية شديدة القوة كما لا تبالي والذهن قوة للنفس معدة لها
كسب الاراء والفهم جودة تهيأ هذه القوة لتصور ما يرد عليها من غيرها
والفكر حركة الذهن الى المبادي لينتقل منها الى المطالب والحدس
جودة هذه الحركة الى اقتناص الحد الاوسط من غير طلب كثير والذكاء شدة
هذه القوة واحوتنا بيان بقاء النفس وتعقيبه كلام في الاداء الى العلم الاعلى
والله ميسر كل عسير انه ولي التوفيق

الفن الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم
تباركت ربنا خالق النور ومبدا الوجود ارزقنا شوق الغايات والصعود
الى جناب كبريائك واجعل ذواتنا من الطاهرات الكاملات لا من الغافلات
العابدات الى ملكوتك ولي المزيد وصاحب الطول العظيم المجيد هذا هو الشروع
في علم ما بعد الطبيعة من الملكوتات اللوحية والعرشية العقلية منها
الى المشهود انفع منها ما استطعت واذكر قواعد المعلم الاول
وعلى الله توكل انه قايم على كل نفس منه بدو وكل اذ واليه اوبة كل اب ونبيه
الاطوار تقسيم وضوابطه وحصر موارد والمرصاد المحيط ونقدم على الكل مقدمة
مقدمة انه لما كان الامور منها ما لا يتعلق باعمالنا كالسما والارض ومنها ما
يتعلق بها سمي العلم المتعلق بالاول الحكمة النظرية وبالثاني الحكمة العملية
وينقسم الثاني الى حكمة خلقية ومنزلية ومدنية باعتبار ان الانسان
يحتاج الى معرفة الفضايل ليقتنيها والرذايل ليجتنب عنها فيحتاج الى
الاولى وباعتبار معرفة مصالح منزله الى الثاني ليعلم تدبيره وكيفية النظام
اللايق به والواجب من المشاركة بين اهله وباعتبار ان يعرف ما ينبغي من المشاركة
مع الناس واهل المعمورة واستبقا النوع الى الثالث والحكمة النظرية
لها اقسام فما يتعلق بامور غير مادية اصلا كالواجب الحق والعقول ونحوها
واقسام الوجود المطلق التي وان خالطت شيئا منها المادة ولكن لا على سبيل
الافتقار اليها لطبيعتها سمي العلم الاعلى وموضوعه اعم الاشيا وهو الوجود
المطلق ويبحث عن اعراضه الذاتية واقسامه فمنه العلم الكلي الذي فيه
تقاسيم الوجود ومنه الالهي وما يتعلق بامور متعلقة بالمادة ولكن الوهم
يجردها ولا يحتاج في فرضها موجودة الى مادة خاصة مستعملة سميت
الحكمة الوسطى وموضوعها الكم فمن حيز المتصل الهندسة ونحوها ومن المنفصل
الحساب وما يليه والذي يتعلق بالمادة غير متجرد اصلا بل تقتفي المواد خاصة
واستعدادات وتغيرات سمي العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث
ان فيه مبدا حركة وسكون وتغير ولنخرج الامور عن القسمين وكل من ثلثه
وما تقاسمه فنذكرها في كتاب لحكمة النالوح الاول

في قول على وانشانه الى المقولات اعلم ان الوجود والشيء من حيث
مفهومهما الجنس ولا فصل لهما ولا حد لهما لانهم اظهر منهما فلا رسم والتعريف
بانه الذي ينقسم الى فاعل ومنفعل او قديم وحادث وايجاد لفظه كما و
الذي ومن وهو ونحوها في تعريف شرحه لحاصل له فان الاربعة الاولى يدخل
نحوها الوجود ولا التعرف الا مع اعتبار افادة او استفادة او سبق علم
او لا سبقه فيكون من الاغاليط الذي بين الكل وهذه الالفاظ كلها اسما الوجود
امرادفة له او لخص ولخر الشيء في حد نفسه اغلوطة عرفتها فتصوره فطري
لا حاجة لها الى شرح والتشبيه تحمل على الاشيا غير متاصلة ولا شيء مطلقا
بل هي تابعة لمقتضيات من الماهيات في العقل ولا واسطة بين الوجود والعدم
ولخر بعض الناس محولات على الحقائق كاللونية على انواعها على انها غير موجوده
ولا معدومة وسماها احوالا فغلطه من الكليات التي هي غير معدومة عن الاذهان
ولا موجودة في الاعيان فيقال لهم اذا كان السواد معدوما فلونيته معدومة
فانه اذا لم يكن السواد موجودا لا يتحقق لونيته فاذا وجد السواد فلونيته
ان بقيت على العدم فللموجود صفة معدومة يوصف بها هذا محال وان حصلت
فوجدت وقالوا ان الوجود من هذا القبيل الاشيا تغتار بالاحوال والعجب
ان ما في الوجود اما ما به الاشتراك او ما به الافتراق وكل عندهم غير موجود ولا
معدوم فليس في الوجود موجود واذا علمت ان صفة الشيء اما ان يجوز حاصلة له
فهي موجوده والحصول هذا الوجود او لم يحصل فهي معدومة ولا مشاحة في
الاسما فما سموه ثابتا هو ما سميناه موجودا وما سموه نفيا هو العدم وزعم
ايضا ان المعدوم الممكن شيء والمنفي هو المحال والممكن ثابت قبل الوجود فقال له
الماهية المعدومة ليست بموجوده فوجودها منفي مسلوب وهو ممكن فمنفي
فبطل كلامهم ثم ان ثبت الوجود المعدوم للماهية كما هو مذهبه في الممكن
وما ثبت للشيء من الصفات يوصف به فالوجود يوصف به المعدوم هذا محال
ثم الذي اشتبه عليه بما كان قبل الوجود ثابتا وهو هذا فيكون قبل الوجود
موجودا او لم يكن هذا فهذا لم يكن قبل الوجود ممكنا بلى قد ينعدم عن الاعيان
الموجود في الاذهان والعكس مقسم ان الموجود اما ان يكون
في المحل او لا يكون والصفة الاولى يعني انه يكون في شيء شايعا فيه لا كجزء منه
يسمى حالا وما فيه محله وقد وقع الاحتراز من كون الانسان في الحصن والوتد
في الحائط والجزء في الكل والشيء في الزمان والمكان بالقيد الاول وعن كون
الجزء في الكل بالقيد الثاني والذي هو في المحل منه ما يستغني المحل عنه في قوامه
فيقوم دونه ومنه ما لا يستغني والاول يسمى عرضا ومحله موضوعا بالاضافة
اليه والثاني صورة ومحله هيولى وان كان الهيولى قد يقال على المحل بالنسبة
الى الصورة الغير الحاصلة بعد وبالنسبة الى الحاصل يسمى موضوعا فيكون
واقعا بالاشتراك على هذا وعلى اعتبار الاضافة الى العرض والعرض يتغير
جواب ما هو والصورة متغيرة واعتبر ثبوت اسود ابيض وما صار هوا وعلم
تغير الجواب في الاول وتغيره في الثاني فالعرض هو موجود في الموضوع والجوهر
هو الموجود لا في موضوع سوا استغنى عن المحل او طلب او لم يستغن المحل عنه
كالصورة واقسام الجوهر اربعة جسم واجزايه الهيولى والصورة والخارج
عن الاقسام الثلثة المفارق ولم يخرج عن هذه الاقسام من انه اما جسم او احد
جزيه او غيرهما فصل من خاصية الجواهر انه ليس له ضد على اصطلاح
الحكما فان الضد عبارة عندهم عن ذاتين متعاقبتين على موضوع واحد بينهما
غاية الخلاف والجوهر لا موضوع له فان عبر لفظ الموضوع بالمحل فبعض
الجواهر كالصورة لها ضد ومن خاصة الجوهر ان بعضه يقصد بالاشارة
الحسية كالاجسام ولا يوجد هذا لغيره وان بعضه يقبل الضدين لتغيره
في نفسه وقيد بهذا ليخرج عنه تغير الظن الكاذب صادقا فانه لتغير الامر
في نفسه لا الذاته وكل موجود في الموضوع اما ان يتصور ثباته او لا يتصور اصلا

وهذا هو الحركة كانت في الكيف او في الكم او الوضع او المكان وقد سبق
تعريفه وما يتصور ثباته واما ان يعقل ماهيته دون القياس الى غيرها
او لا يعقل الا بالقياس الى غيرها وهذه هي الاضافة كالابوة والبنوة للاب
والابن فان كل واحد منهما وجودا جوهريا ثم ربما يلحقه الاضافة بعد
حين كالاب وان كان يسمى المضاف الغير البسيط وكالمعلوم والعلم فان
المعلوم ماهية ذاته يتحقق دون الاضافة ولكن من حيث كونها معلوما
والاول هو المضاف الحقيقي البسيط س العلة قبل المعلول لابد
ان تكون قبل المعلول وهذا محال اذ العلة لا يعقل مفهومها الا مع المعلول
واذا المعلول فلا علية ج هوية ما تحمل عليه العلية تتقدم على هوية
المعلولية لا من حيث العلية والمعلولية وهذان معا والمتضايفان
متعاكسان واذا اشتبه عليك ما يتعاكس اليه احد المتضايفين فارجع
الى حد الاضافة وانظر الى انها توضع ماذا فيصير موضوعه ويرفع ماذا يرتفع
فتعرف قسمة المتعاكس عليه ويلحق بهذا جميع المقولات بحسب مساواة
او شبيه او مشابهة ونحو هذه والذي يتصور ثباته مفهوما دون اضافة
واما ان تحصل صورته دون اعتبار ان يوجب التجزي وعدم التجزي ونسبة
وترتيب في نفسه ومحله او تحصل الصورة موجبا لذاته هذه الاشياء وهذا هو
الكم وهو لذاته يقبل التجزي واللاتجزي والتناهي واللاتناهي والمساواة
والتفاوت ويلحق هذه الجسم بتوسطه س عرفت الكم بهذه ولا العرف
الابهج ج ليس هذا حدا حقيقيا ولا رسما كما ينبغي وليس كل ذاتي يخطر بالبال
مفصلا كما دريت وان الخط جملة فالعامة عرفوا الجسم والجزو فيه جملة جزوية
الهيولى من الصورة وفي التفصيل احتاج الى الحجة وان كان ذلك الحمل يتثبته
ايضا والجسم اشتهر من جزويه المفصلين لا اجمالا بل ربما كانت الانسانية يتخص
من النفس وان اخذت في تعقلها البتة في الذهن مجملا محضه وان كانت يتقوم
بالكميه هي اشهر من اخطارها مفصلة مستقلة محصلة كشرح اسم في
تقسيم لا حدا او رسما كيف والعوالي من المقولات وهي التي ... لا جنس
لها فلا فصل لها احد وهي ظاهرة وقسم الى كمية متصلة وهي التي
يوجد لاجزائها حد مشترك تتلاقى عنده وقسمت الى غير قار الذات كمقدار
الحركة التي تنفصل اجزائها بالان وقارها وقسمها المحدد طول ماخوذا في
العقل وحده وسمي خطا ومع العرض سمي سطحا ومع العمق جسما تعليميا وهذه
الابعاد اعراض كما ستعرف وظن ان المكان من انواع الكم المتصل ومن حده
السطح والباقي من المضاف فلا استحقاق للنوعية او الى كمية منفصلة
وهي التي لا يوجد لاجزائها ذلك كالعدد وليس الثقل نوعا منه بل من الخفة
ذلك والخفة والثقل الذان هما عبارتان عن قوة محركة للشيء الى الوسط
او عنه ظن انهما من الكمية وليس كذا وما ظن انه مساواة اشخص تقاوم
الشيئين في جذب عمود الميزان واذا اشتد الجذب لشدة الثقل سمي تفاوتا
وفي الحقيقة المساواة هو انطباق طرفي كل من شيئين على طرف الاخر مع ابطا
فيهما وما ليس كذا فلا مساواة فيه وقسم الكم ايضا الى ذي وضع وغيره وهو ما
لاجزائه اتصال مع ثبات على ان يقال اين كل واحد منهما من الاخر ويخرج منه
من انواع المتصل الزمان خطا منها الوضع له الذي ليس كذا والكميات لا ضد لها
اذ لا شيء المتصلات تجتمع والزمان لا يتبعا فيهما على موضوعها فان موضوعة
الحركة والمنفصلات كل نوع اقل موجود في الاكثر فلا مضادة والزوج والفرد
ليسا بضدين بل الفرد هو العدم المقابل للزوج وليس بذات ولخرت وجد الضدين
ثم الفرد يتقوم بالزوج كما قال الشيخ المبرز وعن ان العدميات في مفهومها
فلا مضادة تتقوم بالوجوديات والمتصلات لا تتضاد المنفصلات الاجتماع واما
من غيرها فلا مضادة وما يوجد اضداد في الكم كالانحناء والاستقامة في الخطوط
والقلة والكثرة في المنفصل والصغرية والكبرية في قسمه فلا ولا الكيفيات

في كميات وهذه ليس بها غاية الخلاف وتختلف بالاضافات اما الثقل ان
المقدار الذي يسمى جسما في نفسه والاصغر وهو بالمتصلين المتعاقبين على
مادة واحد بالتخلخل والتكاثف الحقيقيان حتى لو عرف غاية الاطراف كما اصلن
والذي يعقل غير متعلق لنفسه بهذه الاشياء من قبول التجزي ونحوه هي
الكيفية وهي هيئة قارة لا يحتاج تصورها الى اخراج عنها وموضوعها
ولا اعتبارها الذي يوجب شيئا من التجزية والترتيب ونحوهما فمنه كيفيات
واستعدادات فالاولى محسوسة وغير محسوسة والاولى منهما الثابت
كحمرة الورد وملوحة ماء البحر ويسمى كيفيات انفعاليات ومنها الغير الثابت
كحمرة الخجل وتسمى انفعالات وثانيهما منه الثابت كالعلم والحلم الحكيم وتسمى
ملكات ولا يشترط في الملكة الوجود بالفعل بل القدرة على الاحضار متى شاء من
غير تكلف ومنه ما لا يثبت كغضب الحليم ويسمى حالا والاستعدادات منها ما
للمحسوسات وما لغيرها ومنها ما للامتناع كالصلابة المتابية عن قبول
الانفعال والمصحاحية لا الصحة ويسمى قوة طبيعية وما للقبول كاللين
والممراضية وتسمى لا قوة طبيعية ومن الكيف ما يختص بالكم كالاستقامة للخط
ولما كان المحمول عليه الوجود اما موجودا لا في موضوع وهو الجوهر واما موجودا
فيه اما غير قار الذات كالحركة او قارها الذي لا يعقل الا مع الغير وهو المضاف
والقار الغير الاضافي اما ان يوجب لذاته التجزي والنسبة وهي الكمية او
لا يوجب لذاته ذلك وهو الكيف فانحصر الاجناس من المقولات في خمسة س
وما بال لعل الحصر الاقسام ينقسم ابقا ج القسمة حاصرة بالنفي والاثبات
وما ينقسم يقع اقسامه تحته واما في ما اخذ من المقولات كالاين عرف بانه
عبارة عن كون الجوهر في المكان ومتى الذي هو عبارة عن كون الجوهر في الزمان
وخص اسم السوالين بهما والملك الجدة الذي هو عبارة عن كون الجوهر
في محيط بكله او بعضه ينتقل بنقله كالتقمص والتختم والوضع وهو هيئة تحصل
من نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض نسبة مختلفة بالجهات وان يفعل
وهو تاثير الجوهر في غيره تاثيرا غير قار وان ينفعل وهو تاثر الجوهر من
غيره غير قار تاثرة وفي الحقيقة متى والاين والملك والوضع لا يعقل الا وان
يعقل الاضافة قبلها فانه اذا كان الجسم في المكان تحصل له هيئة الا لا
ضافة اليه وهي اضافة خاصة وكونه فيه ليس وجوداله بل وجود اضافة فاذا
كان الاضافة ذاتية للكل وكل ذاتي عام اما جنس او جزء جنس فالاضافة
يعم هذه الاشياء فليست باجناس عامة والفعل والانفعال حركة يضاف
تارة الى الفاعل واخرى الى القابل فبنفس الاضافة ما استحقت المقولية
س خالفت المعلم والجمهور ج اما المقولات فليست ماخوذة عن
المعلم بل عن شخص فيثاغورثي يقال له ارخوطس وليس لها برهان على الحصر والعشرة
والبرهان هو الذي يتبع س ما نوقضت لا دخول الاشد والاضعف
في كل من المقولات ج لكثرة المغالطات فيه فترى تحصيا تقول الاشد في
الكم ثم تعترف بان خطا الطول من خط او اعظم وتعلم ان الطول والعظم ليسا
بمقدارين زايدين على الخط بل اخذ الخط على انه عبارة عن الطول فحسب ثم
يقول انه ليس اشد خطية لان هذا اللفظ لا يطلق بل اشد طولا او يطلق
ان مقدار هذا الخط اكبر وسلم انه نفس المقدار وتعتمد على اخذ الخطية
بعينها وكذلك يعم حد البياض الاشد منه والاضعف س الاشدية
حد تقف عنده ج من يسلم قد وقف وتسلم ان العدد لا تشتد لانه لا
يقال كذا اشد عددية ثم يقول ان عدد كذا اكثر من عدد كذا والكثرة
والعدد واحد وتعتمد كثيرا على اطلاق الالفاظ وياخذ الحيوانية في حدها
للحساسية والمتحركية ثم الذي له حاسان وتحريك ضعيف بدوان يساوي
ذا الحواس الناعمة والتحريكات القوية والمبدا الاقوى في ذلك وليس كذا

ان مفارقتها المحل غير اذ حلولها في الاخر وبين الانين زمان كانت فيه بنفسها ضابط وما قام بنفسه محال ان ينطبع في غيره اذ لا بد في الحلول من ان يكون تابعا فيه ملاقيا للكل بالكل وما قام مستقلا بالا بعاد لا بد لا يظهر هذا القانون فاحفظه **فصل** واذا اثبت الشكل الكري بتنصف الدائرة الكرة اذا قطعت بتنصيف حصلت الدائره وايضا اذا فرض جسم ممتد مستقيم يلزم لحد طرفيه نقطة والاخر يتحرك مستمرا على سطح الى ان يعود نقطة فارقتها حصلت من حركته دائرة وموجب التنصيف من القائلين بالجزء يلزمه ان محل النقطة ان كان ينسد بصحاح الجواهر فسدت بها تتساوى الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط وان كان باقل من جوهر فانقسم الجزء الذي هو مبنى الخيال واذا اثبت الدائرة والخطوط ثبتت متساوي الاضلاع من المثلث ويجوز دوائر ضلعي القايمة على الزاوية فيبين تسمح بخطوط والوجود والعرضية درست انهما غير ذاتين للماهيات والوجود يقع بالتشكيك على الواجب اولى واول ثم على الجوهر ثم على الفاسد والذات والعبر الصافي منه اتم ومن الكم ما يتقدم على جميع الكيف اذ من الكيفيات علوم والحقيقة اعتبار ذهني يقال على المقول عليه بعد الوجود وان مفهومه مفهوم قبلها **خاتمة** واشارة واذا علمت ان الاربعة لها مفهوم وهو من الكم المنفصل فصورتها في المدرك شكل اركان جسما ممتدة بامتداده فالكم المنفصل صورته يكون طابقت المنفصل هذا محال ممدد كها غير جزئي ولكن هذا الكم البراهين العرشية على الوجود النفسي **التلويح الثاني** في الكلي والجزوي والنهاية واللانهاية والاعتبارات العينية والذهنية والموجود ينقسم الى الكلي والجزوي وقد عرفتهما وليس الانتهائية

الكلية معنى واحدا عاما موجودا بعينه في الجزئيات فان هذا الانسان غير ذلك الانسان فلو كان في كل واحد شيء منها فكان اذا بطل بطل جزءها فما بقيت انسانية وليس كذا بل في كل شخص انسانية تامة خاصة عدم الاخرين وفي الذهني ما لم يضر عدمه ايضا فلكل انسانية خصص والكلي انما هو في الذهن وهو ما الجزء من الصورة من جوى طابقته وغيره كشمعة احرقت رسما من شيء لم يختلف بوروحا شبا عه فمعنى اشتراكها فيها مطابقتها لها والعموم والخصوص والكلية والجزئية عرفت انهما عارض للماهية من حيث هو مما هي صالحة من حيث هي لحمل كل وتسمية عليها والكلي تكثره في الاعيان لا بد ان يكون فيما يقع بالتواطي بشيء زايد فان اربعة من الماء والطين احلقت عدا هما بهما وهذه الاربعة غير تلك الاربعة فلو كان كونها هذه مطلق الاربعية لكانت هي هذه وليس فان المثل من الماهيات تغايرها باختلاف حواملها او بالزمان ان اخذ المحل السوادين حصلا في محل واحد ولكن احدهما بعد بطلان الاخر ومنه يعلم ان حصول المثلين صورة وعرض في محل لعدم المميز الجامع الزمان **س** يكون احدهما حاصلا في زمان جيم والاخر في زمان جب فا[illegible] **حنماح** اضافات الازمنة لا يتغير الحاصل بعدها انها اذا بطلت بطلت الاضافة اليها الكون بطل الشيء مع زمانه فلا تجتمع مع ما بعده فاذا كان الزمان مما تمتاز به المتماثل فلا يتصور اعادة ما انعدم لان الكاين في الزمان الثاني غير ما كان في الزمان الاول وكل واحد منهما تتخصص بزمانه فان قيل يعاد الاول باعادة زمانه قيل ان الزمان ان اعيد فيكون الزمان قد وجد في زمانين قبل وبعد فيلزم للزمان زمان الى غير النهاية وهو محال

ويلجئ الجوهر انه لا شك فيه ويسلم كثير ان المفارقات المستغنية عن المحل اصلا انما هو وتحوهما من الصور المنطبعة مع ان الحكماء المتقدمين قاطبة على ان الجواهر هذا العالم كظل للعالم الاعلى كيف ساوا هذه الجواهر وفي الاكثر تقتصر على مجاري الاطلاقات ولبست احب هذا **س** الاولية والاشدية يقال بينهما بين ضدين **ج** الوجود الواجبي العلي اتم من الوجود المعلولي واشد اذ لا اغنى بالشدة القدرة على المانعة ونحوها بل انه اتم والكمال ولا تعاقب لهما على موضوع واحد لا ضد به ولا سلوك ضابط وما كان بالجوهر من هذه الاعداد **الحوالي** اعراض وتتبدل هي او من نوعها او جنسها على محل والحقيقة كما هي غير متغيرة فيها جواب ما هو ورايت الشمعة يتغير قوتها وشكلها وابعادها وهي هي ومجموع الاعراض عرض فالجسمي التعليمي عرض والمقدار عرفت عرضيته بالتخلخل والتكاثف **نعم عرض شين** الجرم العيني لا يتقوم بمقدار ما وامتداد ما كلي فانه لا يكون الا في الذهن فكيف يقوم العيني ولا يتصور ان يقال في الجرم امتداد حاصل هو جوهر واخر عرض فان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا اختلاف فيه جواب ما هو لا يكون منه جوهر وعرض ثم ان الامتداد الجوهري موجود في كل جسم وجزئه وما في الكل اكبر مما في الجزء وكذا اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الجرم المتخلخل الزايد مقداره الصورة الجوهرية وهي امتداد ويحصل منه شيء اخر وهو كم بذاته فاذا المقدار واحد في الجسم وهو عرض وفي الجسم جزء ثابت جوهري هو الهيولى واخر عرض متجدد تتحدد به الاعداد الاجسام مع بقاء الحقايق النوعية فليس الجسم محض الجوهر

ولما برهن على ان الهيولى دون مقدار فيكون مقدار ما يلزمها على سبيل البدل كالوحدة والكثرة وليس من شرط ما لا يتحقق الشيء دونه ان يقوم وجوده واعتبر بزوايا المثلث فليس الامتداد صورة جوهرية كما ظن الجمهور وان سميت صورة فلا باس والعدد ايضا مختلف فيما يتحد ويتكثر وحقيقته محفوظة والواحد واحد والعدد له مراتب وخواص واني يكون للعدم ذلك فبطل كلام من زعم انها امور عدمية ولبست الجسمية جزءا مقوما لحقيقة العشرة لانا نعقلها شيئا واحدا دون النظر اليها **س** العدد من الواحد فكيف يتقوم به لانه اذا تكثر شيء بطل وحدته **ج** بطلت وحدة كانت قبل التكثر وحصلت احاد مقومة والعشرة حقيقة نوعية واحدة لبست عشرة لنفسها بل هي كثرة وعشرة لغيرها والاضافة بين عرضيتها **س** قبل انها لبست بشيء **ج** لو كانت الابوة نفس مفهوم الشخص الموصوف بها كان ابا ابدا وليس كذا ولو كانت سلبية او عدمية كان سلبها او عدمها عن محلها وجودا فيه والثاني باطل وهذا طريق في اثبات وجود باقي العوالي فالمعيار عن عرضيتها تبدلها او شيء منها او زوالها والحفاظ الموضوع والشكل واللون لو كان له قوام بنفسه ان لم يكن مشارا اليه فليس هو وان اشير اليه في جميع الجهات فله الابعاد وشارك بها الاجسام وما رفعا في السوادية ففي الجسم وفرضت دونه وان اشير اليها لا من جميع الجهات فمختص مستقل بالجهة هو الجسم وكانت مجردة هذا محال ومن هذا يعلم ان الصورة لا ينتقل وكذا الاعراض لانها لدى المفارقة يستقل بالحيز والجهات فلها ابعاد لانه اذ سنة الجهات مستدعية لعلته الابعاد فهي مع الجسمية ووضعت مفارقة لها فهو ممتنع وايضا

احدهما انه لا يلزم من التغاير الذهني التغاير العيني والثاني ان الجيم والبا
ليس الا متباينا بينهما بما وراء الامتداد بل بكمال ونقص في نفسيهما فقط
كلي واقع بالتشكيك لا يلزم ان يكون الامتيازين بحسب ابانه في الوجود
بما وراء الماهية ليعلم طويل وقصير ذكرناهما من حيث هما كلي الطول لكن
وبالبعدية بما امتاز عن غيره وكذا الاشد بياضا والانقص لا يجوز
ان يكون ثم ميزان اخرى ولكن حكمت بعلم اللزوم عند التفاوت فاياه
لا يجوز ان يقال الوجود في الاعيان زايد على الماهية لانا عقلناها دونه
فان الوجود ايضا كوجود العنقا فهمناه من حيث هو كذا ولم نعلم انه موجود
في الاعيان يحتاج الوجود الى وجود اخر فيتسلسل مترتبا موجودا معا
الى غير النهاية وعرفت استحالته س الوجود وكونه موجودا واحد
مما الغيره منه فله في ذاته ج فهمناه مضافا الى الجن مثلا كما سبق ولم
نعلم انه حصل في حد الوجود غيره كما قيل في اصل الماهية ولو كان موجودا
لكونه وجودا فكان لماهيته كذا ولا يتصور ان ينعدم ثم اذا زاد وجود
الوجود عليه متسلسلا لا يحصل الوجود للشي الا وان يوجد الفاعل وجود
وجوده وهكذا صاعدا فلا يحدث حادث في زمان الا وتحدث قبله فيه
ما لا يتناهى والمتوقف على ما لا يتناهى مترتبا غير حاصل يعلم لحصول
ابدا ثم اذا كان الوجود في الاعيان صفة للماهية فهي قابلة اما ان تكون
موجودة بعده فيحصل مستقلا دونها فلا قابلية ولا صفتيه او قبله فهي
قبل الوجود موجودة او معه فالماهية موجودة مع الوجود لا بالوجود
فلها وجود اخر واقسام الثاني باطلة كلها ما المتقدم باطل واذا اخذ
الموجودات شيئا ولكل اوان لا مر وجود الا واحد هو ح فليس ثم اضافة
الى امر اخر حتى يقال انه كاين في الاعيان او في الخارج عن الذهن بل ماهيته
كما هي والوحدة ايضا ليست في الاعيان وراء الماهية المقول عليها فانها
ان كانت فهي موجود وواحد من جملة الموجودات ثابتة الموصوف به فانه
كما يقال ذات وذوات كثيرة يقال واحد وآحاد كثيرة فيعاد الكلام الى الوحدة
الوحدة مترتبا متسلسلة معا س وجود الوحدة ووحدتها ج
وجهة الوجود هي حتى لا يذهب احد اذا قلنا وجود كذا غير ماهيته
فانما نعني بحسب الفصل الذهني فاذا قلنا شي كذا وجوده غير ماهيته اي
لا يتصور في مفهومه ان يفصله الذهن الى وجود وشي اخر وليعلم ليس
الصعوبة في هذا الا ان الوجود اذا اضيف الى الماهية ما اضافته موجودة
ولوجودها اضافة مستمرا هكذا الى غير النهاية لكفى فرينبه
والذاتيات في بسايط الانواع كاللونية في السواد التي لا يجوز بحسبها
ان يقال جعل اللون فجعل سوادا كما لا يجوز ان يقال جعل سوادا فجعل
لونا المخالفة لذاتيات الغير البسايط الجايز فيها ان يقال جعل جسما
فمثلا فجعل حيوانا لا يجوز ان يكون لها وجود غير وجود الذاتي الاخص
فان اللونية لو كان لها وجود غير وجود ما به خصوص السواد والبياض
مستدعية له لماهيتها والا لازمها قلنا ان نستبقي لونية
للسواد مع زواله بخصوصه مقترن بها خصوص بياض كما نستبقي ما فيها
الحيواني مع زوال الصورة بدلها واذ لا جعلان فلا وجودان فهو
شي واحد ولو كان للجنس وجود غير ما للفصل عينا لكان جوهرية
المقولة على الحيوان والصورة لها وجود في الحيواني ولها فصل اخص
موجود ثم فصلها جوهرا ايضا اذ لا يقوم الجوهر بغير الجوهر ثم

فصل والفصل قد علمت انه لا يقوم حقيقة الجنس بل وجود حصة
والنوع البسيط ما ليس فيه جعلان جعل لجنسه وجعل اخر لفصله و
الغير البسيط ما يفرز فصله حجاب ما هو ولكن لجنسه وفصله جعلان كصورة
الحيوانية فان جعلها ووجودها ليس جعل جسميتها في الاعيان بل تستبقي
الجسمية في الاعيان والحيوانية غير باقية والامور الزايدة على الماهية اذا
لم يقتضها الماهية لذاتها فلحوقها بها لعلة وكل عرضي يعلل اما بالماهية
كالزوايا الثلاثة للمثلث فانها لو امكنت نسبتها اليه لا يفرض دونها و
يستحيل ولو وجبت بغيره لا مكنت بالنسبة اليه وهي حادثة
ممكنة فالمرجح والموجب نفس الماهية واما ان يعلل بجاعل الماهية اذ
لو وجب بذاته ما انضاف الى غيره عرضيا لدوامه ثم يترجح بنفس الماهية
فتعين بغيرها لانك ستعلم ان الممكن لا بد له من مرجح ضابط مما يجب
فيه النهاية وما لا يجب وهو طور تقسيم لحن ينفعنا في امر سياتي كل عدد
احاده موجودة معا وله ترتيب وضعي او طبيعي يجب فيه النهاية وما لا
يجب اما الترتيب الوضعي فكما للاجسام وسيتبين برهانه واما الطبيعي
فكما للعلل والمعلولات والصفات والموصوفات الموجودة المترتبة
معا فانا اذا اوجدنا سلسلة موجودة غير متناهية فرضنا لنا الحذف
في العقل من بين اي عدد ثبت عددا متناهيا ويوصل على الترتيب
فناخذ السلسلة معه تاره وكل جيم ودونه اخرى ولنطبق ب فاما ان تكون
في مقابلة كل واحد واحد من اعداد جيم واحد واحد من اعداد ب وهو محال
اذ زاد عليه جيم بالقدر المحذوف فلا بد من التفاوت وليس في وسط
الترتيب للتوصل وكل تفاوت غير واقعة في وسط فهي في جانب ما استمرت
سلسلة جيم وبا انقطعت دونها وزاد عليها جيم بالقدر المتناهي
وما زاد على المتناهي بمتناه فهو متناه ويستعمل ايضا هاهنا البرهان
العرشي من ان بين كل واحد واحد من الاعداد اما ان لا يتناهى فينحصر بين حاصرين
من ترتيب فيمتنع او يتناهى ولا يبقى واحد فيه على الترتيب الا وبينه وبين اي
واحد كان من الترتيب متناهيا فالكل متناه والفايت لا يحصر الشرطين من الوجود
معا والترتيب ليس بهذا البرهان اليه سبيل ولا يجب فيه النهاية
كالنفوس البشرية الموجودة معا دون الترتيب او الحركات التي لا يخالفها
فصل ولما انساق الكلام الى هاهنا فنعمل ميزانا في الاعتبارات
الذهنية فان من الامور ما يزيد على الماهية ذهنا وعينا ومنها ما يزيد
ذهنا فقط الفسطاس الاول اخذنا في الوجود العيني امتدادا
طويلا معينا ثلاثة اذرع مثلا سميناه وما ساواه اب فحكم اخذنا صورة
الكلية في الذهن الواقعة بالتواطي على جزئياته وبالذات واخذنا في الذهن
الامتداد المطلق المقول على الجيم والباء وغيرهما فطابق الامتداد المطلق
جزئيات جيم وجزئيات با بالعينية فطابق جيم جزئياته باجزائه
وبالجزئيات فاقول جزئيات جيم في الاعيان ليس منها حصة تطابقها
الامتداد جهة والجيمية بالاخرى بل هو امتداد واحد في الاعيان مثلا الذي
فيه الامتدادية لذاته والجيمية ايضا وليس شيء منه طابق الامتدادية
غير ما طابق الجيمية في الاعيان س فيه امتدادية وزايد ج ان
كان في الاعيان فالزايد ايضا امتداد وليت شعري كم الاصل وكم الزايد
والكلام عايد اليها واما في الذهن فليس مفهوم الجيمية والامتدادية واحد
والا ما كان امتداد ما يحمل على ب فكان كذا الجيم وليس كذا بل كل جزئي من
الجيم امتداد واحد وجيم واحد وشخص واحد لانا فقنص هاهنا طال

٦٧

ما زاد به الفصل على الجوهرية له وجود اخر في الاعيان فلا بد له من جوهر
هكذا متسلسلة مترتبا مع انه تحصل في الهيولي تركيب فالمجموع صوري
س بل يحتمل مثل هذا التسلسل في الاذهان ج خطرات الاذهان
لا تخرج منها النهاية س خالفت المعلم الاول ج هذا
بعينه موافقته اذ هذا فرق بين الجنس والمادة اي الجلي والسواد
بكليته محسوس وكذا البياض وليس في ان احدهما ما يطابق شيئا
من الاخر في الحس اصلا بل في العقل كالاختلاف بين جسم وجسيم مثلا
حيواني ثاني فرع تنبيه اخرى والامكان والوجوب للسا
زائدين في الاعيان على الماهية والامكان ان زاد فله وجود فان
كان واجبا من غير نسبة فلا يوصف به غيره وان وجب بنسبته الى الماهية
فهو معلول ممكن وله امكان وكل ممكن امكانه قبل وجوده اذ قبل الكل فحط
لا وجد فالممكن ما اذا كان امكانه قبله فليس هو نحو الكلام اليه كما سبق
وكذا الكلام في الوجوب ووجوب وجوده مستمر بل هي امور ذهنية لا له
عتبارات الذهنية لا حد لها دون الحقائق العينية الموثقة فمن جملة
المغالطات اخذ الاعتبارات العقلية ذواتا في الاعيان بنى عليها
امور س فكيف طابق الحقائق الغير المتطابقة شيء واحد ج
كما سبق في القسطاس الاول ليس من شرط المثال المطابقة من جميع
الوجوه العقلية س خالفت المعلم الاول في الامكان اذ حكم ان كل
حادث تتقدمه امكان وموضوع ج ليس ذلك هذا الامكان بل امكان
لا وجد [illegible] وسماه [illegible]

تكون واحد متسلسلا امترادفا فطريق التفصي ما قلت فافهم وتامل
كل كلام حتى يتبع الامر ذهنيا ماخوذا ذاتا عينيه فيقضي الى باطل
واطنبت لعظيم حاجة مست فيما بعد وكثرة الخبط فيه ضابط
كل نوع لم يمتنع التكثر فيه لا يقف فيه النهاية على حد وكل ما يفرض
موجودا وان تنبت الاعدا يبق عنه شيء من العدد ما لم تقع بعد
التلويح الثالث في بقايا التقسيم الوجود الطور الاول من التقسيم
انه ينقسم الى واحد وكثير والحقيقي من الواحد اربعة الاول والاحق بالوا
حدة ما لا ينقسم في الكم والحد لا بالقوة ولا بالفعل كذات الباري عز
جاره والثاني ما لا ينقسم في الكم اصلا قوة وفعلا وان يصور انقسامه
الى اجزا الحد هنا كالعقول والنفوس الثالث الواحد بالاتصال
كالواحد من الخط والما وهو مقابل العشمة بالقوة ولاجزاؤه مشابه
وتشاركه في الحد والرابع الواحد بالاجتماع كالانسان الواحد من
نفس وبدن مركب من جلد وعظام ونحوها والواحد الغير الحقيقي هو
حسب شركة اما في المحمول فالاتحاد في النوع تسمى مشاكلة وفي الجنس
مجانسة والكيف مشابهة والكم مساواة والاتفاق في الوضع مطا
بقة وفي الاضافة يسمى واحدا بالنسبة كما يقال نسبة النفس الى
البدن كنسبة السلطان الى المدينة واما في الموضوع كقولهم
الحلو والابيض واحد اي هما محمولا شيء واحد كالسكر مثلا ومن لواحق
الواحد الهو هو وهو ان يكون واحد لها اعتبار ان يشار اليها صاحب
الاعتبار بعينه ذي الاخر كقولهم هذا القائم طويل بل والاحق
بالوحدة الحقيقية ما ذكرناه المتقدم فالمتقدم ومن الواحد تام لا امكان

٦٨

لزيادة فيه وهو كخط العابر ومنه ناقص وهو ما يمكن فيه ذلك كالخط المستقيم
والغام اخرى بها ومن لواحق الكثيرة التغاير والتقابل طور اخر
في التقسيم والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد
من جهة واحدة وذلك على انحاء الاول تقابل الايجاب والسلب
في القضية وحدها بل في مثل فرس ولا فرس والثاني تقابل
المتضايفين كالابوة والبنوة والمضاف الحقيقي هو الاضافة لا ما جاءت
عليه والثالث تقابل الضدين وعرفتهما كالسواد والبياض
والرابع تقابل العدم والملكة والملكة على المشهور هو القدرة للشيء
على حاصل شانه ان يكون له متى شيئا كالقدرة على الابصار والعدم انتفا
هذه القدرة مع بطلان الماهي في الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كالعمى
لا كما للجرو وقبل فتح البصر والعدم الحقيقي المقابل للملكة الحقيقية هو
انتفا امر عما فيه امكان وجوده او في بعض ذا بنائه فالعمى والظلمة و
انتشار الشعر بدا التغلب الذي هو بعد الملكة والمرودية التي هو قبلها
وعدم البصر الممكن في حق الشخص الاعمى وانتفا اللحية للمراة الممكن لنوعها
كل هذه عدميات وليس هذا عدما حقا لانه يشترط فيه الامكان ولا يكذب
على المعدوم لهذا ومن التقابل ما بين الواحد والكثير فليسا ضدين لتقوم
الكثير بالواحد وليس تقابلهما بالسلب والايجاب والعدم والملكة لانهما
وجوديان وليسا متضايفين اذ الوحدة قد يكون دون اضافة كثيرة ومن
ذلك تقابل الصور كالمائية والهوائية نعم لا لخلو والجمع خاصة الاول
لا بد من صدق احد طرفيه وكذبه الاخر والباقيات يكذب على المعدوم ومنها
ما يكذب على غير المعدوم وخاصة الثاني التلازم وخاصة الثالث
الواسطة وجواز الانتقال اليها من الجانبين وعدم يوجد لغيره والفرق بين

الضدين والعدم والملكة ان كل من الضدين وجود وله علة وجودية والعدم
لا ذات له ولا يحتاج في تصوره الى غير كون الملكة في الموضوع وعلة العدم هي
كالسكون عدم علة الملكة كالحركة طور اخر وينقسم الوجود الى متقدم
ومتاخر فمن المتقدم ما بالزمان كالموسى على عيسى واما بالشرف كابي بكر على
عمر واما بالطبع كتقدم الجزء على الكل مثل الواحد على الاثنين وبالجملة تقدم
ما يمتنع بعدمه الشيء ولا يجب بوجوده وحده والتقدم بالرتبة فمنه رتبي
وضعي وهو ما بحسب المكان كتقديم الامام على المأموم بالنسبة الى المحراب
ويتقدم عليه المأموم بالنسبة الى الاتي من الباب وطبعي كترتيب العموم
كما اذا ابتدا من الانسان للجوهر يعطى الى الانسان وجدت المتقدم
الاعم فالاعم واذا ابتدات من الانسان رجع التقدم الى الاخص فيما يليه
وكل ترتيب يتقدم متاخرة بحسب الابتدا من الجوانب والتقدم بالذات
وهو تقديم العلة الكاملة على معلولها فنقول تحرك الاصبع فتحرك الخاتم
ما تحرك فما تحرك ولا نقول تحرك الخاتم فتحرك الاصبع وما تحرك فما تحرك
واقتضاء التاخر بوازنها وكذلك المعية ولا يمتنع التقدم والتاخر باعتبار
واحد في شيء واحد يجوز باعتبارين طور اخر وينقسم الوجود الى
علة ومعلول والعلة على احد مفهوميها هو الشيء الذي يحصل من وجوده
وجود شيء اخر وبالجملة ما يجب بوجوده وعدمه وجود شيء اخر وعدمه
والمعلول ما يكون وجوده من شيء اخر ويصير ضروري الوجود او العدم بوجوده
وعدمه وقد يقال العلة بازاء ما له مدخل في وجود الشيء كالنجار للكرسي
وقد يكون بالقوة كما هو قبل الشروع وقد يكون بالفعل كما هو بعده كانت
كلية لمطلقه او جزئية كالمنشار اليه منه عامة كالفاعل الصانع علة
الكرسي او خاصة وقد يكون هذه اي الفاعلية قريبة كالعفونة للحمى

69

ونقد يكون بعيده كالاحتقان مع الامتلاء والصورية مادية وهي التي عنها الشيء كا
لخشب للكرسي والصورية وهي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة الكرسي فانها
اذا وجدت يلزم ان يكون الكرسي موجودا لا بها بل بها وبغيرها والغائية وهي
التي لاجلها الشيء كخاصة الاستواء عليه وهي علة فاعلية العلة الفاعلية لما
هيتها ومعلولة في الوجود لها في علتها وهي تخرج الى الفعل بعد الشيء وفي
الحقيقة العلة الغائية ماهي متمثلة عند الفاعل لا الواقعة عينا والعلة قد
تكون بالذات كالطبيب للعلاج وقد تكون بالعرض على وجهين احدهما ان تكون
العلة بالذات غير ما وضع كالكاتب للعلاج وانما حسب كونه طبيبا والاخرى
ان تكون المعلول غير ما وضع كتكون السقمونيا مبردا فانه ليس بذاته كذا بل
لانه يستفرغ الصفراء والعلة القريبة للجسم المادة والصورة والفاعل
المطلق للشيء ما هو علة لجميع اجزائه وان كان يجوز ان تكون علة للمجموع لانه
علة لبعض الاجزاء والمعنى الاول لا يجوز ان يكون الشيء الحركي علتان فانه ان
لم يكن لاحدهما مدخل في وجوب الشيء ووجوده فليس بعلة وان كان له مدخل
فهو جزء العلة الكاملة والشيء الكلي يجوز ان يكون علتان كالحرارة الكلية
التي عرفت عللها والامكان للماهيات الجوهرية والعرضية طور اخر
وينقسم الموجود الى ما هو بالفعل والى ما هو بالقوة فالاول ما هو حاصل
والثاني ما هو غير حاصل ولكن له استعداد الحصول وان كان القوة قد يقال
على المعنى الذي به يتهيأ الفاعل للفعل واذ ذاك ليس لعموم جوهريته او
جسميته فلمعنى زايد وعلى المعنى الذي به يتهيأ الشيء للانفعال واذ لم يكن
لامر عام فلشيء يخصه وان كان القوة قد تقال لمعنى في شيء يأبى عن التغير والا
نفعال والقوة الثانية غير الاولى فانها تجتمع مع الفعل ولا كذلك الاولى
طور اخر ينقسم الموجود الى واجب وممكن فالممكن هو الذي ليس لضروري

الوجود والعدم وهو ليس يعدمين مانه يجتمع مع الوجود والماهيات فلا
يكون عدمها وسلبها وليس عدم الواجب فيكون الممتنع ايضا عدمه فللشيء
عدمان وذلك ممتنع بل اعتبار تعقلي وجودي والممتنع سلبهما والممكن
بشرط حصول العلة الكاملة يجب وجوده وبشرط عدمها يمتنع وعند قطع
النظر عن الشرطين ممكن في نفسه ومن خاصية الممكن صدق نقيضيه عليه
بشرط وليس لغيره من الجهات هذا والممكن لا يصير موجودا من نفسه
اذ لو ترجح وجوده على عدمه لذاته فهو واجب او عدمه على وجوده
فهو ممتنع بل وجوده لوجود علة وعدمه لعدمها والواجب بذاته لا
يجب بغيره فانه ان نفى وجوبه عند فرض عدم الغير فلا تعلق والا يبقى
فهو ممكن بذاته لا واجب ولا بد من اعتبار الوجوب اذ لا يتخصص احد الشيء
مانه ان وجد ثم وجب فقد وجد دون الترجح ولا بد في الترجح والترجح
بالعلة فان ما فرض علة اذا كان نسبة الممكن اليها الامكان كما في نفسه
لا يوجد به **فصل** ورود المانع كسقوط الدعامة ايضا له
مدخل في علة الهوي للسقف س كانت مانعة والعلة الطبع ج
لو كانت تجب بالطبع وحده دون السقوط للمانع لوجد ادل لحيث
الا مع الزوال المفروض العلة اذا المعلول اذا لم يقع بما فرض علة فليس علة
لان النسبة اليه بعد امكانيته س واجبة بدون المانع ج
صحيح اي به مع عدم المانع تجب وذلك ما نقول س العدم كيف
يقال انه علة ج اما العدم وحده ولا يجوز ان يكون علة كاملة ولا علة
مفيضة للوجود وهذه اعلى العلل بل شيء ما باعتبار العدم بحيث
لحق فاذا اخذ المجموع لا يكون عدما بحتا اما العدم البحت لا يجوز ان يكون
معلولا الا بالعرض فان الامر الوجودي اذا اثر في العدم فيكون اثر في لا شي

وكل اثر في لا شي ليس بشي فلا علية فليس العدم مفقودا ولا معلولا
المورد الاول في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكيفية فعله
وفيه تلويحات خمسة **الاول** في ذاته ولما كان كل واحد
من الممكنات محتاجا الى العلة فجميعها محتاج لانه معلول الاحاد الممكنة
فيفتقر الى علة خارجة عنه وهي غير ممكنة والا كانت من الجملة فهي اذا و
اجبة الوجود وايضا السلسلة المرتبة من علل ومعلولات متناهية
فتنتهي الى ما هو علة محضة اذ لا وجه للامتناع ونمهد على طريق اخر
فنقول المجموع معلول الاحاد فعلته الكاملة ان كان كل واحد فيكون
علة لنفسه ولعلله او الجملة فهي والمجموع واحد او بعض كيف اتفق
والبعض معلول فاذا لم يكن شيئا غير معلول فجميع ابعاضه محتاجة
الى ما ورائها الخارج عن السلسلة الامكانية وهو واجب الوجود
وكنا نسلك في غير هذا الكتاب اقتداء ببعض الكبار مسلكا وهو ان الواجب
وجوده لا يجوز ان يكون وجوده غير ماهيته فان الماهية يجوز ان تكون
علة لبعض صفاتها كالمثلث لزواياه ولا يجوز ان تكون علة لوجود نفسها
فيكون قبل الوجود موجودة ولا يكون الوجود الذي هو صفة الماهية
واجبا اذ كل عرضي بذاته ممكن وكل ما وجوده غير ماهيته ممكن فقط
وهذا اقناعي فان لقائل ان يقول على هذا الطريق الوجود المحمول على
الماهيات عرضي وكل عرضي يتاخر وجوده عن وجود الماهية وكذا الصفة
فالماهية قبل الوجود يجب ان تكون موجودة هذا محال والغسطاس اثبت
ان الوجود في الاعيان لا يزيد على الوجود فاعلم الاساس ان اقول بطريق
العرشي ان الذي فصل الذهن وجوده عن ماهيته فماهيته ان امتنع وجودها
لعينه لا يصير شيء منها موجودا فالكلي له جزئيات اخرى معقولة لا يمتنع لما هية

الا لمانع بل يمكنه الى غير نهاية وقد علمت ان كل ما وقع من جزئيات كلي يبقى
الامكان بعد فاذا كان هذا الواقع واجبا لوجود وله ماهية وراء الوجود فهي
اذا اخذت كلية امكن وجود جزئي اخر لها لذاتها اذ لو امتنع الوجود لما
هيته لكان المفروض واجب ممتنع باعتبار ماهيته هذا محال غايته ما في الباب
ان يمتنع بسبب غير نفس الماهية فيكون ممكنا في نفسه س او يكون واجبا
ج جزئيات الماهية الكلية وراء ما وقع ممكنات كما سبق وليس واجبة
فاذا كان شيء من ماهيتها ممكنا فصار الواجب ايضا باعتبار ماهيته ممكنا
وهذا محال فاذا ان كان في الوجود واجبا فليس له ماهية وراء الوجود
بحيث يفصلها الذهن الى امرين فهو الوجود الصرف البحت الذي لا يشوبه
شيء اصلا من خصوص وعموم وما سواه لمعة عنه او لمعة عن لمعة لا يمتاز الا
بكماله ولانه كله الوجود وكل الوجود س فالوجود كلي فله جزئيات ممكنة
واعم على ما سبق ج صرف الوجود الذي لا اتم منه كلما فرضته فاذا نظرت
فهو هو اذ لا ميز في صرف شيء فالمخالط منه ليس هو الواجب المذكور اذ الذي فصله
الذهن الى وجود وماهية ليس ما لا يقبل الفهم العرضي وممتنع الشركة كيف ويقع
بالضرورة تحت مقولة من المقولات وهذا عن شيات الماهية فواجب الوجود
لا يتشكل اصلا وليس في الوجود واجبان طريق اخر لو كان في الوجود و
اجبان لكان الاشتراك بينهما من جميع الوجوه اذ لا بد من مميز ولا الافتراق
من جميع الوجوه اذ لا يبقى الشركة في وجوب الوجود فلا بد من اشتراك وافتراق
فيلزم امكان المنقسم والمنقسم وقد فرضنا واجبين هذا محال و واجب الوجود
لا جزء له من طريق اخر فانه يصير معلولا للجزء فيمكن فالحاصل ان واجب الوجود ان
كان نوعه يقتضي ان يكون هو فلا يكون من نوعه واجبا اخر وان لم يكن فتخصص
نوعه به علة فلم يجب فنوعه هو شخصه واذ لا جزء فلا جنس ولا فصل وكل جسم

منقسم بالكم واجزا الحد وكليه منقسم الى انواع واشخاص وليس واجب الوجود
كذا فالجسم والقايم به ممكن محتاج الى واجب فثلث س وواجب الوجود لا يشارك
له شيا في الوجود فلا يمكن ان يقارن شيا شي فيتركب فيصير معلولا ج الامتياز
قد سبق انه بما هو الماهية حب فيما يقع بالتواطي وفي الكلي الواقع بالتشكك
بنحو الاحسان بالكمال في نفس الشي وقد علمت القسطاس السابق س الوجود
المطلق ان اقتضى ان يكون واجبا فليكن كل موجود كذا وان لم يقتض فالوجوب
ممكن فواجب الوجود وجوبه ممكن ج اما ان الواجب بذاته من اقسام الوجود
ضروري ساعدتك عليه واما ان مفهومه لا يقتضي الضرورة اذ هو واقع على الحادث
والممكن ايضا بين ساعدتك فقوله في المقدمة وان لم يقتض الوجود ان يكون وا
جبا موجبه فوجوبه ممكن غير صحيح اذا الوجوب لا يمكن الا ان يعني به الامكان
العام او المحتمل فلا ابعد ان يمكن فلا يبح بنقيض مقصودنا واذا تاملت القسطاس
السابق لا يبقى لهذا المجال اذ للماهية الذهنية المطلقة اعتبارات غير ما
للعينية الواقعة وهو واحد لا يزيد وحدته عليه وقد علمت القسطاس و
اندفع القسطاس ايضا بما علمت ان الوجوب يزيد عليه مع ان الوجوب ليس
الا كمال الوجود العيني المحتاج الى علة بحسب وواجب الوجود لا يشارك الاشيا
في معنى جنسي فلا يحتاج الى فصل س هو موجود لا في موضوع فيقع تحت
مقولة الجوهر ج ليس هذا حد الجوهر ولا رسما حقيقيا ومع ذلك لا نعني
الموجود لا في موضوع بالفعل حتى من علم ان الجسم جوهر علم بالضرورة انه موجود
ونسبه الجوهرية اليه غير معلولة بخلاف الوجود بالفعل بل معناه ان له ماهية
اذا وجدت تكون لا في موضوع ومعناه الوجود البحت ليس كذا ثم الوجود اذا لم
يكن جنسا لما سبق وبالاضافة امر سلبي لا يستحق الجنسية واذ لا جنس له
ولا فصل فلا حد له واذ لا واجب غيره فلا ند له ولما كان بريا عن الموضوع فلا ضد له

على ما سبق وكل معلول فلا ضد له اذ قد يفسر في اطلاق العامة بالمساوي
وفي القوة المانع ولا مثل له فلا جهة فلا اشارة اليه الا اشارة عقلية وهو
الوجود البحت فلا ذات في نفسه موجود الا هو واذ كل هوية سواه مرتبة
فلا هو على الاطلاق الا هو ولما امتنع فيه القسمة على الاعتبارات فهو
الواحد المطلق وهو الحق لان حقيقة كل شي خصوصية وجوده الثابت
له فلا احق بالحقيقة من نفس وجوده خصوصيته والحق يقال ايضا لما يكون الا
عتقاد بوجوده صادقا بل وبانه لذاته موجود فلا احق بان يكون حقا
ممن يدوم الاعتقاد بوجوده صادقا قابل وبانه لذاته موجود بل ولانه
هو الوجود البحت وهو الخير المحض باعتبار انه تتشوقه كل شي ومنه وجوده
وباعتبار انه نافع والشر عدمي كما ستعرف والامكان شر اذ ليس فيه
استحقاق وجود واخذ عدميا لهذا المعنى فالخير المطلق هو الوجود
المطلق وهو تام لا ينفصل من نوعه ما يكون ذا ما اخرى وطريق اخر
من البرهان على واجب الوجود هو ان الصبي غير واجبه ولا الضرورة
والا استغنى كل عن صاحبه ولا يجوز ان يكون سببا لكل بحث به وجودا
لاخر فيكون علة لنفسه وعلته وذلك محال مجموعهما وهو الجسم ممكن
ويحتاج الى واجب غيره من مع الاعادة الكلام اليه والاجسام واجبة التناهي
ولا تركيب لذلك الواجب عن اعراض والا كان حاله حال الجسم وايضا لما عرفت
ان الحركات ليست طبيعية للجسم فلها محرك غير متحرك وغير متغير وان لم يكن
انتهى الى واجب والطريق الاول اشرف فينظر الى الوجود فيستشهد بالواجب
فتعرف الواجب وبه غيره طريق اخر واذ بين الله اننا بهما حصر
المقولات فيما ذكرنا فواجب الوجود لا يقع تحت مقولة اذ ما من مقولة
الا وشي منها جزئيا لها حادث او مفتقر الى مميز او محل فيكون ممكنا فيمكن
جنسه المخصص في الطبيعة جنسه الامكان اذ لا تختلف ماهيته لا بالسبب

لجميع المقولات ممكنة مفتقرة الى واجب لا يقع تحتها فكيف وجود الحنا
غير متكثر فيخرج الكل الى مبين موذن بالامكان الملوح الثاني
في كلام جملي في صفاته ان من المعقول قسمان ذات لها كمالها بنفسها وذات
فرضا نجميع ما للاولى بنفسها لما لح الضمان صرح العقل حاكما
ان الاولى اتم لعدم افتقارها في كمالها الى زايد فالمجردة عن الصفات
اذا كان لها في نفسها من الكمالات ما للمحفوفة بها لكانت في ذلك اكمل
ضابط كل ذات فعلت وقبلت فالفعل بجهة والقبول باخرى لوجهين
الاول ان الفعل للفاعل قد يكون في غيره والقبول للقابل يكون في غيره
والثاني ان القابلية لا تقتضي الا التهيا والاستعداد والفاعلية مقتضية
للوجود فالمقتضي للامكان غير جهة تقتضي الوجوب والوجوب مبطل
للقوة التي اقتضاها القابلية ولا يبطل الشي بذاته ما اقتضاه لذاته
فهما جهتان ولو كانتا جهة واحدة لقبل كل ما فعل بنفسه وفعل كل
ما قبل بنفسه وهذان الجهتان يعود الكلام اليهما حتى ينتهي الى
جهتين في حقيقة الذات اذ كل ما استفاد هما من غيرها فخلص
واجب الوجود لا يجوز ان يكون له صفة واجبة لما علمت انه لا واجبان
في الوجود ولا شيئان كل هو الوجود البحت وايضا بالضرورة قامت
الصفات بالذات فان قامت ايضا بها فليس ولا واحد منهما بواجب
او قامت الصفة وحدها بها وكل ما قام بغيره لو لم يكن هو لم يكن فوجوبه
بغيره فيتعلق لذاته فالصفة ممكنة وليس مرجحها الذات فيبطل الذات
وحدانيته ونفعل بجهة عن المحال ولا غير الواجب اذ لا وجب غيره
ولا ينفعل ايضا عن معلوله وهو شي مع انه يكون فعل وانفعل على الفعل

فما يشتمل على جهتين تعالى الواحد الحق عنهما فمن الامهات العوالي العرضية لا يجوز
عليه الا الاضافة كالمبداية والعلية اذ لا تغير بها على عقل او في محاذاتك
دون تغيير فلا يحتاج الى [illegible] تغير في النفس الشي وما سواها من العوالي
يلزم منها شي من المحالات التي ذكر فله تعالى صفات اضافية لا صفات بل نسبها
الاضافة فيكون في نفسها كيفية او كوها ويلزم ما قلنا وله صفات سلبية
كالقدوسية فانها عبارة [illegible] وهو سلوب لعوارض [illegible]
بوحدانية عن سلب [illegible] ضابط جامع كل شي حكم العقل انه كمال
لواجب فاثبت حيث هي ذات او موجوده من غير اعتبار خصوص جسم وتركب
وعارض ما وتكثر وممكن الامكان العامي فيمكن بالامكان العام على واجب الوجود
فيجب انه كمال للوجود من حيث هو موجود ولا يجب تكثر اذا امتنع والوجود
البحت الواجبي اولى بكل كمال غير مكثر وهو المعطي لكل كمال ويمتنع ان
يعطي الكمال القاصر عنه فيصير المستفيد اشرف من المفيد هذا محال واذا كان العلم
والحيوة وغيرهما كما يجب لدي الممكن العام على واجب الوجود حيث لا اذ
لا على الامكان الخاص شي عليه فيوجب جهة امكانية فيتكثر وهذا
نعرفه فيما بعد لحرزناه لعرض الملوح الثالث في الفعل والابداع
ظن العامة ان الفعل هو ان يكون وجود الشي عن غيره بعد ان لم يكن ولكثير
منهم [illegible] البارى فرض عدمه لا بطل وجود العالم اذ الموجود بوجوده
استغنى عن الفاعل بلا يحتاج ما وجد ومثلوا لا لبناء الباقي بعد البا
قلنا ان تنظر فيما اذا كان وجود شي عن غيره بعد ان لم يكن فانه سلم
مفعوليته [illegible] له مدخل في المفهوم وما زاد او ورد فصار [illegible]
المفعول او وجب [illegible] لتقييد الارادة او الطبع فنقول
اما ان هذه لا مدخل لها فلان التقييد بها لا ينافي مفهوم الفعل ولا يوجب

التكوين كفولك فعل بالطبع لو كان مشروطاً فيه الارادة لتناقض والطبع
لتكرر واما ان التقييد بسبق العدم لا وجه له فلان العدم للحادث
لا ينتسب الى الفاعل بل نسبة الحادث اليه من حيث افادة الوجود
حتى لو وجد بذاته بعد العدم لم يكن فعلاً فاذا التعلق بالفاعل من حيث تعلق
وجود الممكن به ومفهوم الوجوب بالغير لذاته لا يمتنع الدوام واللا
دوام وتعلم ان الصفة الدائمة للشي الغير الدائمة لغيره حملها عليه اولى
منه ولم يلحق الثاني الا وقد لحق الاول دون العكس فاذا كان شي ان واجب
بغيره دائماً او واجب به وقتاً ما فلم يلحق الوجوب بالثاني الا وكان لاحقاً
بالاول وصح ان يقال للدائم انه واجب بغيره وقتاً ما ولم يمكن ان يقال للحادث
انه واجب به دائماً فالاول هو احق بالنسبة الى الفاعل والمفعولية
وان لم يسم مفعولاً اصطلاحاً فلا مشاحة فيه فلنخترع له اسماً اعلى وهو
الابداع ثم الممكن لا يصير واجباً من ذاته فيتحقق ما دام موجوداً وجوبه
بغيره اذ لو انتفى الفاعل ونفى لذاته صار واجباً في نفسه من حساس
الوجود في الزمان الاول يحتاج بقاؤه في الزمان الثاني الى المرجح لا بد
وان يفضي لدى الترجيح اذ المعدوم لا يترجح والاضافة الى الزمان بالجملة
بطلانه فليعرف يرجح واما مثال البنا والبنا فليعلم ان الشي قد يكون له
علة وجود وعلة ثبات كالصنم فان علة وجوده الفاعل وعلة
ثباته يبوسة العنصر الحافظ لشكله وقد يكون علتهما واحد كالقالب
المشكل للما المفرغ للشكل يبقى به معه فاذا عرفت علة الوجود انها غير
علة الثبات فلا قصور الوجود

التلويح الرابع في ترتيب المعلول

على العلة والاشارة الى كيفية العلل التي تجب منها النهاية وما لم تجب

اعلم ان الوجود المعلول يتعلق بالعلة من حيث هي على الجهات التي صارت
بها علة من وجود ما ينبغي وانتفاع ما لا ينبغي كالحاجة الى معاون كما
للنشار الى مثله او وقت او مادة او زوال مانع او وجود آلة او ارادة
او داع كالجاذب في ارادة الاكل الى الجوع وكل ما يصير به امراً ما فعله لغيره
بالفعل فله مدخل فاذا وجد الجميع لم يتأخر عنه المعلول واذا انتفى المعلول
فاما لانتفاء علته بجميع اجزائها او لانتفاء جهة هي بها علة فاذا استمر
عدم العلة على الطريقين دائماً استمر عدم المعلول واذا استمر وجودها
بالفعل استمر المعلول والابداع هو ان يكون وجود شي عن شي غير متوقف
على غيره اصلاً كمادة ووقت وشرط ما وهو غير التكوين المنسوب الى
المادة والاحداث المنسوب الى الوقت واعلى منهما وكل مسبوق بالعدم
غير مبدع لحاجته الى الحضور امرها بما دكل واعلم ان الممكن المتأخر عن
العلة الكاملة بالذات انما وجوبه بغيره بعد امكانه لذاته عقلاً اذ لو وجب
بذاته او امتنع فلا تعلق بالغير والممكن لا يستحق الوجود لست اقول يستحق
العدم فيمتنع فلا استحقاق وجوده باعتبار الامكان قبل استحقاق الوجود بغيره
فلا كونه يتقدم عقلاً على كونه وهو الحدوث الذاتي المتحقق في كل وقت في
دائم الوجود بغيره ايضاً اذ من ذاته لا يستحق الوجود بل من غيره يستحق
فكل شي هالك الا وجهه اي جهة الوجوب به فاذا احدث شي فلا محالة
ترجح وجوده ولا بد ان يكون المرجح او جهة ما لها مدخل في الترجيح
حدثت اذ لو دام الترجيح لدام الترجيح والوجود ثم يعود الكلام الى الحادث
المرجح غير منقطع اما ان يتسلسل على حادثة واقعة معاً وقد بطل بالبرهان
والضابط او يتسلسل على متعاقبة وتتعين هذه ولا ينقطع او يوجد هذا

الكلام في اول حادث كل حادث فلحدوثه اسباب متسلسلة على النهاية
متعاقبة لا ممتنع اصلا والحادث من غير الحركات الغير الواقعة دفعة ان لم
يبق فان وجوده غير آن عدمه وبين الآنين زمان علة ثبات فلا بد من علة ثبات
ولا يتسلسل اذ هي معا فينتهي الى الواجب ثم من الظاهر ان في الوجود اشياء
ثابتة من الممكنات ومجموع الممكنات ثبتت او بطلت لها علة ثبات مبد
الوجود والثبات للجملة من حيث هي جملة هو الواجب وحده س الحادثة
اذا حصل وله علة ثبات فنسبته اليها ليست دائمة والا لدامت ولكنها
حادثة فللنسبة علة حدوث وثبات ثم يعود الكلام الى نسبة النسبة
في نسبتها الى علة الثبات فيتسلسل العلل الثابتة الى غير النهاية ج
فلو وجود شي ثباته على سبيل الحدوث متجدد الاتصال وهي الحركة الدائمة
المقربة والمبعدة للعلل المعدة لزم السوال شديد فالحركة من حيث عدم ثبات
احادها يوجب حدوث حوادث ومن حيث ثبات نوعها قد لا ينافي الحادث
بل استمرار مدة يثبت نسبة الحادث الى علته الموجبة او المثبتة حتى
باي عدد من نوعها وجب قطع النسبة فينعدم الحادث فما تنقطع
النسبة بثبات علة واوجبت الحدوث والبطلان تجدد اعداد المدة
فانظر الى حركة اوجبت النهار لطلوع الشمس ومدة بقائها فوق الارض
جملة تثبت بنصفها مثلا متجددا اعدادها الى ان قربت من الغروب
فيبطل النهار فضروري وجود حركة دائمة لا ينصرم وقد علمت انها الدورية
وهي نفسانية واعلم ان المباشر للحركة لا يجوز ان يكون عقلا محضا اي مجردا
عن المادة بالكلية اذ لا بد له من تخيل حدود جزئية فان الحركة من ج الى
غير الحركة من ب الى ح والراي الكلي لا ينبعث منه الارادة الجزئية
اذ ليس تخصيصه لنفسه بجزء اولى من غيره والعقل لا به الكلي متساوي
النسبة الى النقط فلا يلزم تعيين نقطة منه ورعاية الاوضاع لا بد لها
من قوة متخيلة في جسم فلا تكفي التجرد عن المادة ذلك بل المباشر للحركة نفس
س الحركات معلولة للارادات الجزئية والارادات الحادثة لا بد ان يكون
لها علل من نوع فوقها فثبتت طبقات من انواع علل ومعلولات لا تتناهى معا
ج لولا ان النفس المحركة لعله لها ارادة كلية تستند اليها الارادات الجزئية
للزم هذا الا ان لها ارادة دائمة كلية بان حركة دائمة توجب ارادات
جزئية وكل نقطة يفرض وصول المتحرك اليها من ضرورة الارادة الكلية
لمطلوب كلي ثابت تخصص ارادة جزئية بالتحرك عنها الى اخرى فالوصول
الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة لما هو ثابت وهو الارادة الكلية
ومتجدد وهو وصول النقطة للحركة منها الى غيرها وهذه الحركة علة للوصول
الى نقطة اخرى فلا زالت الحركات علة الوصول الى النقطة والوصول
مع الارادة الكلية موجبا للارادة الجزئية ولا يحتاج الارادة الى نفس
حركة لتحتاج تلك الحركة اليها حتى يلزم الدور بل الى عدد اخر من نوعها
فلا دور ممتنع س الحركة ان كانت علة لحدوث شي لا يكون قبل وجودها
ولا مع وجودها اذ لا بد وان يحصل ثم يصير علة وبعد الحصول لا بقاء للحركة
زمانا فلا علية ج بعد وجودها بالذات ومع وجودها بالزمان كما
يتوهم من حركة الشعاع مع حركة الشمس او حصوله شيئا وشيئا الحركتها
كما لحس حقيقته واذ قد علمت من طريق اخر ان القبليات لا انصرام
لها ولا اول منها من طريق ثبت دوام الحوادث سلسلة متعاقبة
فصل قيل ان كل حادث قبل حدوثه ممكن وليس امكانه نفس العدم

فقد يكون العدم مع امتناع الوجود وليس قدرة القادر عليه اذ قد يقال
هو غير مقدور لانه غير ممكن قولا صحيحا ولو كان المعنى واحدا لكان تعليل
الشي بنفسه واذا كان متحققا امكان الحادث قبله وليس مما يقوم بنفسه
اذ لو كان كذا لما وصف به غيره وما اضيف اليه فلا بد له من موضوع فكل
حادث تتقدمه مادة وامكان فصل يقول المعلم ان كل حادث
يسبقه قوة وجود وموضوع لا يعبر به الامكان الحقيقي لما سبق في
القسطاس اذ الامكان ان كان حادثا عاد الكلام اليه وهلم جرا الى ان كان دائم
الوجود فلا بد من ان يكون على ما سبق ويسبقه امكانه اذ لا يجب بالغير ما
لا يمكن اولا ويجر الكلام الى سلسلة موجودة اجزاؤها معا ممتنعة بل
الامكان اعتبار ذهني س هو ممكن في الاعيان ج اي هو محكوم عليه
ذهنا انه ممكن في الاذهان ومحكوم عليه ذهنا انه ممكن في الاعيان والحكم
الذهني على الشي قد يكون على انه في الذهن وعلى انه في العين ومطابقه
ومن المحمول ذهني يحسب منه ذهني يطابق العين والامكان نحوه من
قبيل الاول ثم الامكان يضاف بالضرورة ولا اضافة الى المعدوم س
اي انه اذا عقل يضاف الامكان اليه ج ما يعقل من الصور نفسها
لا يمتنع وما يمتنع فمحض غيرها ثم ان كان الامكان لكل واحد من جزئي نوع
فكيف امتازت في العدم حتى عينا ان امكان ذا لكل واحد واي علة تخص
امكانه موجودا يبقى على الامكان المعقول وراءه س هو امكان النوع
ج النوع الطبعي ممتنع الوقوع وايضا يلزم ان يكون التشخص نفسه غير
ممكن قبل الوقوع س نقل عن المعلم انه يجوز ان يكون للامكان امكان
الى غير النهاية ج يبين هذا كلامي اذ من قواعده امتناع العدد المترتب
للموجود معا حتى فيه النهاية فلا يعنى به ذلك وقد علمت ان الذهن
يمكن الحكم الى غير النهاية س فما معنى الامكان هاهنا ج الامكان
القريب وهو الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشي تبعه اذا القا[بل]
على اذ لم يتغير فالحادث حدوثه انما يكون لاستعداد المادة كما سياتي
بعد س انما اراد به الامكان الحقيقي لتعليله بان قبال الشي غير مقدور
لانه غير ممكن ولا شك انه اراد به الحقيقي ج البرهان صدنا عن ذلك و
التاثير فيما لا يستعد ايضا غير مقدور كالجماد للحيوة في مادة الحجر يجوز
التعليل على هذا الطريق ايضا والاستعداد من الكيف ونحوه اذ لا نعني
به الامزجة او حالا يستدعي وجوده وجود شي بعد فيقال ذلك استعداد
هذا هاهنا س والاستعدادات ايضا تترتب الى غير النهاية ج
الاستعدادات القريبة لا ينبغي مجتمعة الى غير النهاية فلا يضر والحادث
متسلسلة كما سبق التلويح الخامس في كيفية ابداع الواحد
من جميع الوجوه وان الواجب لم يصدر عنه شي بعد ان لم يكن الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد فانه ان صدر عنه شيئان جسم وما اقتضا الجسم
ليس نفس اقتضا النفس فيكون هو ذو جهتين في ذاته لا اقتضائين
المتحاصلين وايضا اقتضا الجسم حمل عليه لا اقتضا النفس كاحاطة المدلول وان
كان المحمول لعن فيكون لحقه ولحقه اقتضى ب وما اقتضاه هذا محال
فلا بد لها على الشيئين من حيثيتين ان كانت من لوازمه عاد الكلام اليها
حتى تنتهي الى حيثيتين في ذاته فيتركب فمبدا الاثنين بلا واسطة منقسم
وواجب الوجود لا يصدر عنه الا الواحد وعاقبة عن شبهة اذا كان
الممكن منه الاخس والاشرف وحده الاخس فيلا على ان الاشرف وحده
ولانه اذا اقتضى واجب الوجود الاخس فلا جهة فيه اخرى يقتضي الاشرف

والممكن لا يلزم من فرض وجوده محال فاذا انفرض الممكن الاشرف فيستدعي
ان تقتضيه جهة تعقل اشرف من واجب الوجود وهذا محال والشيئان
احدهما يقتضي الاشرف لذاته دون اعتبار شرط اخر والثاني الاخس فلا اشك
ان الاول اتم وقد وجد الاجسام والماديات والماهية المجردة عن
المادة غير ممتنعة واما امكن النفس مما وحدث والمتجرد بالكلية
اشرف منها فيجب ما قلنا فايده عليك بها فان لها عموم عظيم و
استعمالها في بقا النفس فانه غير ممتنع وهو الاشرف والاكمال بحول الامر
علوي لا ما اختها ويجب الاشرف والسعادة والخير على فوق الشقاوة و
الشر فيجب واذا تبين امكان ما انت بسبيله وشرحه فيكون قد وجب
ثم علمت ان النفوس انثى وواجب الوجود واحد والجسم لا يوجدها ولا
بعضها بعضا اذ لا اولوية طبيعية نوع ان يوجد بعض اشخاصه المتساوية
بعضا من العلل فهي اذا امر مجرد مما ذكرناه فصل والامكان الاشرف
طريقته انما تطرد في امور تلحظ نفس ما هيتها ولا يوجب
عدمها امر اخر كلاف ما يقع تحت الحركات والامزجة والاسباب
المختلفة فقد يصير الممكن فيها ممتنعا باعتبار امر اتفاقي ومثل هذا لا
يوجد في ماهيات معقوله هي فوق الحركات والاتفاقات فان ماهياتها
ان امكن من حيث هي هي لا يمنعها خارجيات دونها واذا لم يمتنع الامكان
الاشرف مع الاخس فيجب الاشرف ويمتنع الاخس بما قلنا والا فيقتضي فرضه
الجهة اشرف من واجب الوجود فصل وواجب الوجود لا يصدر
عنه شي بعد ان لم يكن فانه ان كان المرجح هو نفسه او على ما اخذ من صفاته
وهو دايم فيجب دوام الترجح ودوام وجود المعلول وان لم يفعل ثم فعل فلا بد
من حدوث ما ينبغي في فعله او عدم ما لا ينبغي ويعود الكلام اليه ولا
يقف فواجب الوجود لا يتسنح له ارادة وحال كل ما تجدد وحال ما لاجله
التجدد في استدعا مرجح حادث وليس قبل جميع الوجود وقت يتوقف
عليه الفعل ولا يتبان في العدم البحت حال يكون اولى به ان يصدر عنه
شي او بالشي ان يحصل عنه فلو حصل منه شي بعد ان لم يكن لتغير ذاته
ولتسلسل الحوادث فيها الى غير نهاية وهو محال ففعله دايم س يلزم
ان يكون الحوادث غير متناهية وذلك محال لان كل واحد مسبوق العدم فيكون
الكل مسبوق العدم وايضا كل واحد دخل في الوجود فيكون الكل قد دخل
فالحصر في الوجود هذا محال ج هذا هو الحكم على الكل بما على كل واحد
وذلك لا يجوز فان كل ممكن غير الحركة جايز وقوعه دفعة ولا كذلك الجميع
وكل واحد من الضدين ممكن في المحل والكل معا غير ممكن مع ان المقدم لا كله له
س كل واحد يلزم ان يتوقف على ما لا يتناهى وهو محال ج التوقف
انما يقال في اشيا ما حصلت بعد يكون شي منها بعد شي وما من صفته في
المستقبل متوقفا على غيره فيه وحدث بينك وبينهما حوادث متناهية
وهكذا دايما وان عنيت بهذا التوقف ان الواحد لا يحصل الا بعد ما لا يتناهى
فذلك نفس محل النزاع س كل ان حاضر هو اخر ما مضى فهو نهاية ج
الكلام في بدايته فلا بد ايضا يوخذ الان مبداه ولا نهاية له من الجانب
الاخر س فناخذ جميع الحركات الماضية ونجمعها ونزيد عليها
من المستقبل سنة مثلا التي من الماخوذ دونها فيتناهى الناقص
وما زاد على المتناهي متناه فهو متناه ج فرض الحركات المتعاقبة
معا محال ثم لم يلزم النهاية لاستحالة الجمع فكيف يفرض الممتنع ليمتنع

بوجوده ما امكن لعدمه الواجب س فيما ذكرتم اثبات المساواة
بين الباري والخالق لانه كما يلزم من رفع العلة رفع المعلول يلزم من
ارتفاع المعلول ارتفاع العلة ج ليس هذا اللزوم وذلك على وتيرة
واحدة فان المثلث يجب بارتفاعه في نفسه ارتفاع الزوايا دون
العكس بل يلزم من تسليم ارتفاع زواياه ان يكون المثلث قد ارتفع اولا
لزوما استند اليها وهكذا في جميع العلل الكاملة والمعلولات س كل
واحد من النفوس الناطقة حادث في وقت اذ تتعلق حدوثها بحدوث
البدن فالكل من المفارقات منها يكون حادثا اذ هو معلول الحادث ج
بل كل حادث لها مجموع متناه او غيره فيحدث كل جز اخر يحدث مجموع اخر
ذلك المجموع من حيث هو هو لم يكن قبله وكل وقت تحصل من مفارقات النفوس
شي يحدث باعتباره مجموع اخر اذ المجموع الذي احد فيه الشي غير الذي لم يحصل
فيه ذلك الشي وكل وقت لها مجموع اخر حادث بل وحال مجموع الموجودات
قد بهما ما صودا مع حادثها ايضا كذا فلا يرد هذا في النفوس على ثباتها
ولا على سبق العدم على نوعها هذه اقوى خيالات المعطلة الذين عطلوا
الله تعالى عن وجوده **المورد الثاني في المبادي والغايات**
والترتيب وحال مجموع الموجودات وفيه ثلث تلويحات

الاول

في الغني الغني المطلق هو الذي لا يتعلق بغيره ذاته ولا حال لذاته هي كمال
له والفقير ما يتوقف منه على غيره ما ذكرنا والملك الحق هو الذي ليس ذاته
لشي وله ذات كل شي والغني المطلق لا يستغني عنه شي اذ لو استغنى
عنه شي وكان فقره الى الغني ادنى له وعند الاستغنا انتفى ما هو الادنى
والغني مضو علوم كمال فا فتقر ولو كان في الوجود وجوده فصل
والجود افادة ما ينبغي لا لعوض والمعطي لما لا ينبغي ليس بجواد ولما
ينبغي طالبا لعوض كان عينا او مدحا وثنا او اطمئنان قلبه وفضيلة
او تخلص عن قبيح فكل هذا عوض وهو ما افاد اشترى شيئا فمعامل لا جواد
ومن كان الاولى به فعل ما فاذا لم يفعل لم يحصل الاولى به فهو عادم الكمال
المطلق لافتقاره في كمال الى غيره وكل مريد ومختار لا بد وان يختار
احد الطرفين لا النقيض اذ لو استوى الطرفان بالنسبة اليه فالنسبة
امكانية لا يقع والشي اذا كان حسنا في نفسه مثلا ما لم يكن احب والى
لا صافة الى المختار لا يختاره فالوجود البحت الواجبي لا كمال خارج عنه
وكل ما يحقق كمالا فيتحقيقه يحقق وهو الحق الذي ورا الكل كامله
يفتقر الى شي والعالي لا غرض له في السافل س يجوز ان تخصص
الارادة احد الطرفين لا لغرض بل لان من خاصيتها ترجيح احد المثلين
ج لو اختار ذي الاخر ايضا حصلت خاصيتها فالنسبة امكانية
والمرجح الارادي دار معه السوال وان كان من خاصية الارادة
المطلقة تعيين هذا الطرف مثلا بعينه فكان كل ارادة جب فيها ذلك
وليس كذا فلا بد لكل ارادة من داع مرجح **التلويح الثاني في التحريكات**
السماوية واذ هي ارادية فلو كان غرضها شيئا واقعا ما طلبته بالحركة
او مطلوبا جزئيا دفعيا لوقفت ان نالت او قنطت ان كان مما
لا ينال فلها مطلب كلي فليس لها ارادة كلية موجبة لعلم كلي دال
على نفس ناطقة منطقة لمحدد من محددها فيها وعلمت ايضا ان الا
رادات الجزئية مضبوطة بارادة كلية فيما سلف ومن طريق اخر مطلبها

بالارادة اما امر حيواني او عقلي والمطلب الحيواني جلب نافع حيواني
او دفع ضار وانت ليست بحرق ولا تتكون وتنفسد فلا غوبها ولا مضا
دلها من احاما لمكانها فلا جلب ولا انتقام فلا شهوة ولا غضب فهو اذا
امر كلي عقلي موجب لنفسه ناطقة وليس غرضها مطنونا من الثنا
والمدح فان الحركات عرفت انها لاجله الدوام فتبتنى على امر واجب الدوام
وليس المظنون كذا وايضا هو الامكان الاشرف وهذا العالم احقر بالنسبة
الى اجرامها الشريفة من ان تتحرك لاجلها والحدس الصحيح يحكم هذا دون
حاجة الى برهان تحركيتها المعشوق اما ليناله ذاته او التشبه بصفة
دفعية وكان على ما سبق من الوقفة او تشبه تدريجي وهو متعين
والمتشبه به ليس بجرم فلكي والا كانت الحركات متفقة وليست
وظن ان الاختلاف لعدم مطاوعة الطبيعة ولا بتقسيم فان الاوضاع
للجرم الكرى متساوية من حيث اقتضا الطبيعة والميل المستند وليس
المتشبه به نفس فلكي والا تشابهت التحريكات ولا شي واحد والا اتفقت
فالمتشبه به ذوات عقلية هي بالفعل من جميع الوجوه فلتشبهن
بها النفوس حتى لا يبقى شي منها بالقوة والنفساخ الكانت في امر يتبعها
هيبات بدنية كالمناجي مع نفسه بامور عقلية يتحرك شي من اعضائه
بحسب ما يتفكر فيه وجرم الفلك قد جميع الاشيا بالفعل الا الاوضاع
اذ لو دامت على واحد لدامت الباقيات على القوة العدمية ولا يمكنها
الجمع معاين الكل والقاصر عن استيفادات يسعى في استيفائها نوعها
فاخرجت الى الفعل بما امكنها من التعاقب الراشح الخير بنعا على العاقل
متباطلا في قصدها التشبه بالعالي الدايم في تدوم نوع مالم يدم

ذاته بل يتجدد وظن ان المتشبه به واحد ولكن جهت الافلاك بين
مطلبها ونفع السافل عند استوا الجهات كالشخص الخير المحبر لطريق
ساواه غيره لنفع محتاج ولم يعلم انه لو صح هذا لصح ان يقال ساوى الحركة
السكون فلختارها لنفع السافل فلما لم يطلب بالاصل لتعالبها عليه
لم يطلب تخصيص الجهة مع انه يجوز ان يكون لكل معشوقا خاصا وللجميع
معشوقا واحدا وهو الاول فلتشابهت الحركات في دورتها لمطلب
متشابه ولختلفت في الجهات لاختلاف معشوقات خاصة ونسبة
كل عقل معشوق الى نفس فلكية كنسبة العقل الفعال الى نفوسنا والعلول
لا ينال الروح من محض الوجود الحق الا بتوسط علته وما ينال
ذلك عن الات الوافية والمعاني الرامعة من الافق الاعلى كثيرا ما يتبع
للمكاشفين من اهل التوحيد وقد حكاها الحكيمان العظيمان المعلم والالهي
افلاطن عن نفسهما وكذا من قبلهما وبعض الاسلاميين ايضا فالصوفية
ما العقول بعدد الحركات وقد اخذ المتاخرون بعدد كليات الافلاك وكان
على راي المعلم بعدد حركات الكرات كلها كلية وجزئية وهو الامكان
الاشرف وكانت التشوف خمسين اذ كل كرة نوع كما ستعرف ولها حركة
تخالف حركة غيرها وهي مباينة الذات عن غيرها فتستحق نفسها
وحينئذ لا بد لها من عقل وقد لوحنا الى شي من هذا في كتاب قوا نين
الحقايق المسمى بالمشارع والمطارحات فصل وكل قوة في جسم
هي متناهية اثره لحدث ان يتناهى فعلها واعلم ان اقوى الدامين
تتفاوت بشدة او مدة او عدة وان استوى مع الاخر في امر فيتفاوت
بالاخر فالقوة في الجسم اللازم انقسامها بانقسام حاملها اذا فرض

ان جزؤها المحرك كالحامل مثلا وكلها كله معا او ان القوتين في شيئين متساويين
يحركانهما في مسافة عن مبدا محدود واستويا شدة وعدة فلا بد من تفاوت
والا فقوى الجزء على ما قوى عليه الكل هذا محال والتفاوت اذا لم يقع في الوسط فانما
يقع في الطرف فينقطع تحريكات الجزء متناهية ويزيد عليها تحريكات الكل
على نسبتهما وما زاد على المتناهي بما يناسبه مضمومتناه هذا اخص ما انطبع
من القوى طريق عرشي وهو يعم جميع النفوس ان القوة الغير المتناهية
لو حركت جسما بكل قوتها مسافة وحركته اخرى متناهية فلا يلزم ما يبطل
بالضرورة نسبته وكذا السرعة حركتيهما وبطوهما فنسبة تاثير الغير
المتناهي اثره الى تاثير المتناهي اثره نسبة متناهي الى التاثير الى متناهي
هيئة هذا محال وقد يذكر من طريق اخر وهو ان نفرض قوة تحرك جسما عن
مبدا مفروض حركات لا يتناهى وتحرك مثل تلك القوة اضعف منه اقل ميلا
عن ذلك المبدا مساويا مع تحريكات الاول شدة وعدة فيتفاوت المدة
بالضرورة والا يستوى القدرة على قليل التمانع وكثيره هذا محال وكان
التفاوت في الجبر على ما سبق س للمانع ان يقول القوة غير
متناهية والممانعة الجرمية تفاوتها لان قوة غير متناهية ووجودها
وعدمها سواء ج صحيح ما قلت والحجة من كتب المتاخرين ص اما
قيل ان النفس التي لنا غير متناهية القوة ج لا نقول بان البرهان
هو المعتمد واذا انتهى قوى النفوس الفلكية التي هي اقوى منا فكيف حال
قوانا وهي ايضا ناطقة انما قيل في الاقناعيات ان انفسنا تقدر على
التعقل الغير المتناهي واذا علمت ان لها ذلك من العقل الفعال فمطى الغالبة
والقبول للاثار الغير المتناهية والتاثير على سبيل التوسط يتصور في الجسم
دفوا انما الممتنع هو التاثير الاستقلالي ثم لو كان لانفسنا القوة

الغير المتناهية ما منعها القوى الجسمانية عن عالمها وما الحصر بانها
في بدن واحد وما الحد الخسيس في علاقة الاجرام فاذا كانت الحركات
غير متناهية والمباشر للحركة متناهي فلا بد وان يكون المبدا العقلي لا يزال
يفيض منه الانوار والتشوقات على النفس الفلكية ممدا لها بالقوة الغير
المتناهية والنور والشوق والعشق الغير المتناهي فيضه منه عليها
سكنه عرشية هو ان واجب الوجود لا يتصور من طريق اخر ان يحرك
جسما مباشرة فان الجسم ما من حركة فيه الا ويتصور اسرع منها عن قوة
اشد فاذا لحركة الواجب وجوده بكل قوة فيقع حركة لا تتصور اسرع
منها وهو محال مع انه ذات لم يتعين فلم يكن علة الا من واجب التغير

التلويح الثالث في ترتيب الوجود والجسم مركب من الهيولى والصورة

وجعل كل غير جعل الاخر فلا بد له من فاعل فيه اثنينية وليس واجب
الوجود كذا فلا يصدر عنه الجسم فاول صادر منه تعالى جوهر عقلي اسماه
بعض الحكما عقل الكل والعنصر الاول وهو اعظم ما يمكن واشرفه واعلم ان الجسم
لا يصدر عنه الجسم فان الحاوي لو كان علة للمحوي مع وجوبه امكان
كون المحوي اذ وجوبه بعد وجوبه ووجوده فيكون مع وجوده امكان
كون المحوي المفارق لا مكان لا كونه فيتفاذنه امكان الخلا وقيل انه
ممتنع بانه هذا محال ولا يمكن ان يوجد المحوي الحاوي الذي هو اشرف منه
واعظم منه لجسم لا يوجد جسما س اذا وضعت ان الحاوي والغير
الجسم الذي هو علة المحوي المتقدم عليه معا وما مع القبل قبل فيلزم
من تقدم الحاوي عليه الخلا ج ما مع القبل بالزمان ونحوه قبل اما
مع القبل بالذات ليس قبلا بالذات كما ان ما مع العلة ليست بعلة وليس

هذا التقدم الا بالعلية س الحادث والمحدث معا فيمكن حدوثهما معا
فلا يلزم الخلا ج اما العدم فليس بخلا وانما يتصور الخلا اذا وجد المحيط
لا حشو له اذ الخلا ابعاد والنفس ايضا ليست بعلة للجسم فانها ان اوجدت
بغير توسط جسمها فليست بنفس بل هي عقل و موجد الجوهر كيف يجانس
عن التجرد المحض لعلاقة عرضية و بتوسط الجسم يلزم ما قلنا من امكان
الخلا ط من اخر الهيولى لا فعل لها فلا يلزم في ذاتها جهتا قبول
وفعل والصور دون الهيولى لا يفعل لخصص اثارها لها معها علاقة
وضعية ما لا بد من توسط الهيولى والجسم اذا لم يوجد اصلا فلا علاقة و
وضعية بين الصورة وبينه ولا واسطة للهيولى والنسبة الى ما ليس
بل الاجسام بعد والجسم والنفس كذا لا يكونا علة لعرض ما فان اللازم
للماهيات امور ما فاذا امتنع رفعه في الوهم فليس بعلة خارجة والا امكن
ما رتفع وهما فان ما جاز ان يكون علة لعرض لا ثبتت جواز العلية بل
الهيولى الذي هي كالمفتاح وما ذكر لا يتوجه الجسمية ولا يستوي بينها
لها علل من خارج كالعقول وقال المحصلون ان جزئيات نوع كل لعل
لا يوجد بعضها بعضا العدم الاولوية بحسب الماهية فالعقول ليست
من نوع واحد وايضا لو اتفقت انواعها لا تتفق اثارها فالافلاك
فان النوع الواحد لا يلزمه المختلفات المتقابلة والافلاك ما اختلفت امكنتها
وحركاتها الا وهي مختلفة الطبايع وكلها بالنسبة الى العالم العنصري
طبيعة خامسة وايضا لو كانت الافلاك من نوع وامكن الانقسام على النوع
فيمكن على الشخص فيتخرق وليس كذا او لو كانت من نوع واحد لا نفك بعضها بعض
وليس كذا وايضا لو كانت العقول والافلاك من نوع واحد لكان الاحتياج
العوارض وقبل الانفعالات والحركات لا اولوية للحوق بعض ببعض

اذا الطبيعة النوعية تستوي استحقاق اشخاصها لجنسها لما يلحق من العوارض
فصل واذ لا يصدر من الحق الاول الا الواحد فان استمرت السلسلة
في اقتضا الواحد فلا ينتهي الى الجسم ابدا ولا يوجد ولكنه قد وجد فلا بد من
وقوع كثرة في واحد وايضا لا يصدر الافلاك كلها عن عقل واحد لما مر واعلم
ان لكل معشوقا اخر فليس الا ان المعلول الاول له امكان من نفسه ووجوب
بالاول ويعقل الاعتبارين وذاته قالوا فلتعقله لوجوب وجوده ونسبته
الى الحق الاول تقتضي امر اشرف وهو عقل اخر وبتعقله لامكانه من نفسه
امر اخر هو جرم الفلك الاقصى اذ الامكان اخس الجهات فيناسب المادة
وباعتبار تعقله لماهيته نفس هذا الفلك المحركة له بالشوق اليه ثم من الثاني
بالتثليث ايضا عقل وفلك الثوابت ونفسه ومن الثالث عقل وفلك زحل
ونفسه وهكذا الى ان تتم الافلاك التسعة والعقل العاشر باعتبار تعقل
امكانه حصل منه الهيولى المشتركة التي للعناصر وباعتبار تعقل ماهيته
صورها وباعتبار نسبته الوجوب الى المبدا نفوسنا الناطقة وانما
ذلك بمعاونة الاجرام السماوية المناسبة باشتراكها كلها في حركة دورية
لاشتراك العنصريات في مادة واحدة الموجبة لذلك الاشتراك في الحركة استعداد
عود هذه الى شيء واحد وبافتراق حركاتها افتراق انواع الصور وهذا
العاشر لكثرة المعاونات والموجبات للاستعداد المختلفة بكثرة فيضه
والفاعل بجهة واحدة يجوز ان يفعل مختلفات لاختلاف القوابل واعتبر
بشعاع الشمس الواقع على الزجاجات المختلفة اللون والعقل لا يتغير
اصلا اذ يتسلسل تغيره الى ان ينتهي التغير واجب الوجود لانه ليس
في عالم الحركات بل يحصل منه ما لم يحصل القوابل المختلفة الاستعدادات
بالحركات السماوية س فلم لا يتصور عن واجب الوجود كذا ج

اما ما يعرض عند اقتضا جميع الوجود لامكان لعرض حركة واستعداد مادة
فلا يجد عنه الا الواحد ويكون ازليا ولا يوجب التغير اذ ليس ما يتغير
حتى يبدل الفاعلي وبعد هذا الترتيب ان حصل عنه شيء لحق في المواد
فينقسم فعله الى ما من شانه ان يكون في المادة والى ما من شانه ان
لا يكون وهو المعلول الاول فتبارك تعالى عن ذلك ثم اذا اثر في المادة ومعلو
لاته من العقول افادت وجود العقول والنفوس الاجرام الفلكية
فصار معلول معلوله اشرف من معلوله بلا واسطة هذا محال س
كيف يفعل العقل بتوسط الامكان وقلت الامكان لا وجود في الاعيان
على ذات الممكن وايضا لو حصل منه لا امكان شيء وكان لكل ممكن ان اقتضى
الاجسام ثم الامكان علمي كيف يفعل بتوسطه ج اهملت في الموضعين
الاولين قولك ان العقل بتوسط ما يعقل من امكانه يفعل شيئا والا
مكان في التعقل زايد واذا فعل شي لخصوصية بتوسط امر شيئا لا يلزم
ان يشاركه غيره لتلك الخصوصية فيه والمعقول الامكان ليس بعدمي والعدمي
قد يقال لما يدخل في مفهومه العدم كالسكون وعلى ما لا يتصور بقائه
كالحركة ولصفة وجودية موضوعها باعتبارها يوجب لا استحقاق و
جوه كالامكان وعلى ما ليس له الا جهة القبول والقوة ولا يخرج
بالفعل الا بامور زايدة عليه من الصور وغيرها كالهيولى ويقرب
هذا الاعتبار مما قبله وليس هذا العدمي هو المعدوم فها هنا اعتبارات
لا يخلط بالخر فيه فصل واذ تبين الوجود فقد انفتح باب
الكثرة ولم يكن الا ذاتها تاما اذ يجوز ان يحصل من الافراد غيرها
يحصل من مجموعها وكذا في العقول فصل ولا يحصل الهيولى

بعد ما لم يكن اذ لا بد للحادث من استعداد قابل اذ سبق ان الفاعل
لا يتغير وهو الامكان الذي اشار اليه المعلم بانه يتقدم على الحادث غير
لما سبق فالهيولى لا قابل لها فلا يحصل حادثة ويحصل عن هذا العقل
المخيل المواليد كلها وصور العناصر والمواليد النفوس الارضية والنفس
الناطقة وعند الناطقة وقف ترتيب العقليات فابتدا الوجود من
الاشرف فالاشرف فالعقلية ثم النفس الفلكية والاجرام السماوية ثم
الهيولى المشتركة وهي الاخس ثم عاد من الاخس فالاخس الى الاشرف
فالاشرف من الاعتدال المزاجي والنفس النباتية ثم الحيوانية ثم النفس
الناطقة ومنها القوة الهيولانية وهلم الى العقل المستفاد
والنفس القدسية وكان النفس باعتبار حيثية وجوبها وامكانها
حصل لها وجه الى القدس واخر الى الحس لا اشرف للاشرف والاخس
للاخس س المعلول الاول ليس فيه الا جهتا تعقل وجوب و
امكان والجرم الفلكي له هيولى وصورة جرمية واخرى نوعية وفلك
الثوابت فيها من الكواكب ما فيه ولكل خصوصية غيرها للاخر فلا تفي
بها الجهات الثلثة والكرات الكثيرة في كل فلك لكل طبيعة وحركة
غيرها للاخر ج صحيح ان الثلثة لا تفي بهذه الا ان الحكما المتاخرين
لما بنوا الامكان التكثر لحدوا على اقل ما علم وهو عشرة غير جازمين
بامتناع التكثر منها ولم يفصلوا الثبتي ابنا على قلة التفصيل لمن
له قريحة وقالوا يجوز ان يكون للعقل اعتبارات حقيقية لنوعيته
البسيطة ليس لكل واحد منها جعل غيرها للاخر كالهيولى والصورة
فيوجب تكثرا في ذات مبدعه تعالى وتقدس وتعقلها مفصلة

وان كانت في الاعيان شيا واحدا كما اعتقاد افلاطون الاول
ضابطه ولهذا قال مبرزا المتاخرين ولانه معلول فلا مانع من
ان يتقوم بمختلفات فيما يعقل من التفصيل لواحد واحد يوجب
اشيا اخرى س فيجوز ان يوجد الكل من غير واسطة ج
لكل فلك معشوق كما عرفت ولا يعشق ما لا تعلق له معه بالعلية
فلا بد من الترتيب والحق ما اشار اليه المعلم الاول من كثرتها وكان
عند اكثر المتقدمين لكل نوع من الانواع الجرمية مثال وصورة قائمة
لا في مادة هي جوهر عقلي يطابق المعنى المعقول من الحقيقة وربما
احتجوا بالامكان الاشرف وقالوا هذه الانواع اصنامها وهي دنيئة
منها وظلالها والحقائق الاصلية هي هذه مثل افلاطون وباتفاقهم

فصل ولا يلزم من قولنا ان كل العقول كثيرة وافرة ان يكون عن كل اختلاف اختلاف حتى يذهب
الاختلاف مفوض عن اختلاف
الفيض الى غير النهاية ولا عكس للموجب الكلي كليا وكان الحكما اخذوا
العالم حيوانا واحدا سموا جسمه جسم الكل له نفس واحدة ناطقة
هي مجموع النفوس وعقل واحد هو مجموع العقول وسمي مجموع النفوس
نفس الكل ومجموع العقول عقل الكل والشيخ خص العالم بالسما
غير ملتفت الى الكائن الفاسد وربما عنوا بكل كل من الثلاثة الجرم

المورد الثالث

في كلام في
الاعلى ونفسه وعقله
التجرد عن المادة والادراك والعناية والقضا والقدر والسعادة
وفيه فصول الاول في الادراك والتجرد ان بعض الناس ظن ان

ادرك المدرك شيا هو ان يصير هو هو واخرون ظنوا ان ادراك النفس
هو اتحادها بالعقل الفعال وقد علمت فيما سبق ان شيئين لا يصيران
شيئا واحدا الا بانفصال وامتزاج او تركيب مجموعي وذلك من خاصية الا
جسام ثم اذا اخذنا صار ح ب ابقي ج وحصل ما فقد دال او بطل
ج اولم يحصل ب فلا اتحاد وغلطهم مما يقال ان الماء صار هوا وانما
ذلك يعني به ان مادة الماء صارت هوا اي خلعت صورة المائية ولبست
صورة الهوائية وهي مشتركة والنفس ليس فيها ذلك ثم اذا عقلت النفس
ج اهي كما كانت قبلها فلا اتحاد ولا حصول او بطل وحدث غيرها فلا
اتحاد او تغير حال لها وذلك ليس بعيد وليس باتحاد بل هو كساير التغيرات
ثم الاتصال بالعقل الفعال صحيح والاتحاد به يوجب اما جزئية او الاحاطة
بجميع العلوم عند العلم بشي واحد وبين فساده وهذا الكلام نقله افضل
المتاخرين عن فرفوريوس وليشنع عليه كثيرا على وجه لا يليق
بفضلهما مع انه في المبدا والمعاد وبعض الكتب غيره ادعى اتحاد النفس
بالصورة المعقولة صريحا ثم علم بطلانه في الاجنبي فعلى الاول ان ملاذة
فذلك اقبح وان اقتضى نظره ذلك فليشنع على نفسه ايضا واعلم
ان النفس يجوز ان يعلم الجزئيات على وجه كلي مثل معرفتها الزيد ابن
الطويل الاسود ن شخص كذا على جهة لا يكون تلك الكليات مجموعة
في غيره ولئن مع ذلك المجموع تلك الكليات نفس مفهومه لا يمنع وقوع
الشركة فيه وان فرض امتناع الشركة فيه فيكون لمانع غير المفهوم
هذا الكيان عند ضابط حكاية ومنام ولنتذاكرنا

٨٥

٨٣

شديد الاشتغال كثير الفكر والرياضة وكان يصعب علي مسألة العلم
وما ذكر في الكتب لم يتنقح لي فوقعت ليلة من الليالي خلسة
في شبه نوم لي فاذا انا بلذة غاشية وبرقة لامعة ونور
شعشعاني مع تمثل شبح انساني فرأيته فاذا هو غياث النفوس
وامام الحكمة المعلم الاول على هيئة اعجبتني وابهة ادهشتني فتلقاني
بالترحيب والتسليم حتى زالت دهشتي وتبدلت بالانس وحشتي
فشكوت اليه من صعوبة هذه المسألة فقال لي ارجع الى نفسك فتنحل
لك فقلت وكيف قال انك مدرك لنفسك فادراكك لذاتك بذاتك او
بغيرها فيكون لك اذا قوة اخرى او ذات تدرك ذاتك والكلام عائد
وظاهر استحالته واذا ادركت ذاتك بذاتك اباعتبار اثر لذاتك
في ذاتك فقلت بلى قال فان لم يطابق الاثر ذاتك فليس صورتها فما
ادركتها فقلت فالاثر صورة ذاتي قال صورتك لنفسك مطلقة او
متخصصة بصفات اخرى فاخترت الثاني فقال كل صورة في النفس
هي كلية وان تركبت ايضا من كليات كثيرة فهي لا تمنع الشركة
لنفسها وان فرض منعها فلمانع اخر وانت مدرك ذاتك وهي
مانعة للشركة بذاتها فليس هذا الادراك بالصورة فقلت ادرك مفهوم
انا فقال مفهوم انا من حيث مفهوم انا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمت
ان الجزئي من حيث انه جزئي لا غير كلي وهذا وانا ونحن وهو لها معان
معقولة كلية من حيث مفهوماتها المجردة دون اشارة جزئية فقلت فكيف
اذا قال فلما لم يكن علمك بذاتك بقوة غير ذاتك فانك تعلم انك انت مدرك

لذاتك لا بغيرها ولا باثر غير مطابق ولا باثر مطابق فذاتك هي العقل والعاقل
والمعقول فقلت زدني فقال الست تدرك بدنك الذي تتصرف فيه
ادراكا مستمرا لا تغيب عنه فقلت بلى قال بحصول صورة شخصية في
ذاتك وقد عرفت استحالته فقلت لا بل على اخذ صفات كلية قال وانت
تحرك بدنك الخاص وتعرفه بدنا خاصا جزئيا والاخذ من الصور نفسها
لا يمنع وقوع الشركة فيها فليس ادراكك لها ادراكا كالبدن الذي تتصرف فيه
معنى معقول لغيره ثم اما قرأت من كتبنا ان النفس تتخيل باستخدام المفكرة وهي
تفصل وتركب الجزئيات وترتب الحدود الوسطى والمتخيلة والمتخيلة
لا سبيل لها الى الكليات لانها جرمية فان لم يكن للنفس اطلاع على
الجزئيات فكيف تركب مقدماتها وكيف تنتزع الكليات من الجزئيات
وعلى اي شيء تستعمل المفكرة وكيف تأخذ من الخيال وماذا يفيد تفصيل
المتخيلة وكيف تستعد بالفكر للعلم بالنتيجة ثم المتخيلة جرمية كيف
تدرك نفسها فالصورة المأخوذة عنها في النفس كلية وانت تعلم متخيلتك
ووهمك الشخصيين الموجودين ودريت ان الوهم ينكرها فقلت
زدني جزاك الله عن زمرة العلم خيرا قال اذا دريت انها تدرك لا باثر
يطابق ولا بصورة فاعلم ان التعقل هو حضور الشيء للذات المجردة عن
المادة وان شئت قلت عدم غيبته عنها وهذا اتم لانه يعم ادراك
الشيء لذاته وغيره اذ الشيء لا يحضر لنفسه ولكن لا يغيب عنها اما
النفس فهي مجردة غير غائبة عن ذاتها فبقدر تجردها ادركت
ذاتها وما غاب عنها اذا لم يمكن لها استحضار عينه كالسماء والارض ونحوهما
فاستحضرت صورته اما الجزئيات ففي قوى حاضرة لها واما الكليات

٨٥

٨٤

ففي ذاتها اذ هي كلية لا تنطبع في الاجرام والمدرك هو نفس الصورة
الحاضرة لا ما خرج عن التصور وان قيل للخارج انه مدرك فذلك بقصد ثان
وذاتها غير غائبة عن ذاتها ولا بدنها جملة ولا قوى مدركة لبدنها جملة
ولما كان الخيال غير غائب عنها فكذا الصور الخيالية فيدركها النفس
لحضورها لا لتمثلها في ذات النفس ولو كان تجردها اكثر لكان الادراك
بذاتها اشد ولو كان تسلطها على البدن اشد كان حضور قواها واجزائها
لها اشد ثم قال لي اعلم ان العلم كمال للوجود من حيث هو موجود ولا يوجب
تكثرا في الواجب وجوده واشار الى ما ضبطناه في الضابط
الجامع من قبل فواجب الوجود ذاته مجردة عن المادة وهو الوجود البحت
والاشياء حاضرة له على اضافة مبدائية تسلطية لان الكل لازم
ذاته او لوازمه مع التجرد عن المادة هو ادراكه كما قررناه في النفس
ورجع الحاصل في العلم كله الى علم عنيته الشيء عن المجرد عن المادة
صورة كانت او غيرها والاضافة جائزة في حقه وكذا السلوب
ولا يخل بوحدانيته وتكثر اسمائه لهذه السلوب والاضافات ولا يعزب
عن علمه اذن مثقال ذرة في السموات والارض ولو كان لنا على غير
بدننا سلطنة كما على بدننا لادركناه كادراك البدن على ما سبق
من غير حاجة صورة فتنبهت من هذا انه بكل شيء محيط وادرك اعداد
الوجود وذلك هو النفس الحضور له والتسلط من غير صورة ومثال
ثم قال لي كفاك في العلم هذا وارشدني الى امور فرقت بعضها في هذا الكتاب

فقلت له ما معنى الاتصال والاتحاد للنفوس بعضها مع بعض والعقل
الفعال قال اما ما دمتم في عالم هذا فانتم محجوبون واذا فارقتموه كاملين
تكلموا الاتحاد والانفصال فقلت كنا نتكلم على افلاطون من اخوان التجريد كلهما
في اطلاق الانفصال فانه لا يكون الا في الاجرام فقال عليه السلام انك حيث
دخلت بعقل اتصالا مطلقا بين جسمين معقولين مجردين وتدرك اعضاء
حيوان لحد معقوله مع انفصال فقلت بلى فقال هل في حد هذا طرف
معين وامتداد متشخص فقلت لا قال انما هو اتصال عقلي فالنفوس ايضا
يتبهها في العالم العلوي اتصالا عقليا لا جرميا واتحادا عقليا سنعرضه
بعد المفارقة ثم اخذ يثني على استاذه افلاطون الالهي ثناء تحيرت فيه
فقلت وهل وصل اليه من فلاسفة الاسلام احد فقال ولا الى جزء من
الف جزء من رتبته ثم كنت اعد جماعة اعرفهم فما التفت اليهم ورجعت
الى ابي يزيد البسطامي والى محمد سهل بن عبد الله التستري وامثالهما
فكانه استبشر فقال اولئك هم الفلاسفة والحكماء حقا ما وقفوا
عند العلم الرسمي بل جاوزوا الى العلم الحضوري الاتصالي الشهودي
وما اشتغلوا بعلائق الهيولى فلهم الزلفى وحسن مآب فتحركوا بما تحركنا
ونطقوا بما نطقنا ثم فارقني وخلفني ابكي على فراقه فواها على تلك
الحالة فصل ومن قال انا نعقل ولنا ذات مجردة عن المادة
غايبة نفسها فيعقل ان ذاته مجردة كصورته فلا يمتنع ان يرتسم
صورة ما ادركه منه ولا يمتنع ان يعقلها ثم قال واجب الوجود يعقل
فيعقل ما غيره الممتنع يجب في حقه بناء على هذا يجوز ان تكون معها
لانه بني على ان العقول انه الخارجة يجوز ان تحصل صورة فيه

عين النار من العناصر لسخونة الفلك وصار نارا انضم اليها تسخين النار
لتحللت جميع العناصر ولما كان الحيوانات او الات الادراك والتحريك
محتاجة الى غلبة العنصر اليابس وغلبته اذ به يحفظ الصور المدركة
واشكال الاعضا وغيره فوجدت عنده غير محيط بها لما الحاجتها الى
استنشاق الهوا ووضع تحت النار ما ينا سبها في الحر وعند الارض
ما ينا سبها في البرد وكان ايضا لجامع الهوا مناسبة معان مجاورته
حيث لا ينطل العدل ثم لو كانت الافلاك كلها نورية احرقت
بالشعاع ما دونها ولو كانت عرية عن النور لبقي الهاوية الهيولي
في ظلمة لا اوحش منها ولو كان انوارها ثابتة دون تحرك اثرت با
فراط وتفريط واحرقت ما دامت في مقابلته ولم يخل اثرها عنه
ولو كان لها حركة واحدة لا ارتفت دايرة غيرها اصل اثر الشعاع الى نواحيها
فجعلت لحركة السريعة تابعة لحركة محيطة على الكل ولكل فلك هو
حامل جرم نور ذي حركة اخرى بطيئة يميل بها الجنوب الى النواحي
جنوبا وشمالا وغير ذلك من عجايب السماوات والارض فسبحان
الواهب النافع ينبوع الوجود ومبدا الخير الدايم انظر كيف نسبة
ذلك الى عالم العناصر وكيف نسبة العنصر بالجرم الكل
وكيف نسبة نفس جرم الكل الى نفس الكل وكيف هي نسبة
نفس الكل الى العقول وكيف نسبتها الى العقل المسمى بالفيض
الاعلى وهو العرش العظيم المجيد ولا نسبة الى حجاب الكبريا
فانطوت العناصر في الاجرام السماوية وهي في نفس النفوس

وهي في نفس العقول وهي في حيز نفس العلول الاول والاوهن
والبهيم محيط وهو قاهر فوق عباده وسع كرسيه السماوات والارض
فيا ايها الكل في حيوته سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان كل موجود من
دون عرشك الى قرار الارضين باطل لاجد او وجهك الكريم لا انت الا انت
لهوانا بعونك عن حسن الهيولي وهب لنا من لدنك رحمة انك الرغبوت
ومنك الرهبوت وانت اله العالمين فصل اعلم ان الشر لا ذات
له بل هو عدم ذات او عدم كمال لها وما يوجد من الموجودات شرا فانما هو
لنفسه لعدم كمال الشي اذ لو عرض موجود لمخل بذات الشي ولا كمال
وهيئة حسنة واعتدال له موجود لا يضره ولا يكون ايضا شرا لنفسه
فلا يكون شرا واعلم ان من الممكنات ما لا شر فيها اصلا بل هي خير
هي امور تامة لا يعوزها ما ينبغي لها اصلا ولا يخالطها ما لا ينبغي ومنها
امور منها خير كثير ويلزمها شر قليل وفي القسمة شر مطلقا او كثير
شر مع قليل خير وخير من الخير المحض الواجبي القسم الاول علي ما علمت
من حال الممكنات الاشرف وكذا القسم الثاني لان في ترك الخير الكثير لشر
قليل شر كثير ويمتنع الباقيان فالقسم الاول كالعقول ونحوها والثاني
مثل حلول النار النافعة نفعا بالغا ولكن قد يلزمها بحسب اتفاقات
حرق الشي علا افنا له فيعد شرا وكذلك حيوانات وجودها خيرا
الا انها بحسب المصادمات قد يتاذى الى ضرر ما وكذا نوع الانسان
المستعد للفضايل قد يعتق به لا تفاقات اعتقاد سوء وجهل
وارتكاب خطيئة ولكن هذه الشرور في اشخاص اقل من اشخاص الباقين

مجردة فتتعقلها واعترف بان مقارنة الصورة محال على الواجب الوجود
وفيه ايضا الخز حثال الشي مكانه فانه فاكر على صورته مقارنة ذات عقلية
فيجوز عليه لان الاستعداد للماهية المختلفة والقابل ان يقول عليه
حاز على صورته الانطباع في جوهر فيجوز عليه لان الاستعداد المطلق
الماهية ولا يحكم على الشي بحكم مثاله ولا يطول اذ لا يليق بالمختصرات
ويجب ان يكون لحاطة الحق الاول الاشيا لمسيرا مع احصى متغيرا
بزمان واعلم ان علومنا بالزمانيات متغيرة فان احدنا اذا علم مثلا
ان فلانا سيجي حين هو الحق يكذب الحكم بانه جا فاذا جا وعلم بانه سيجي
كما كان يحصل فلا بد من التغير وواجب الوجود منزه عن هذه التغيرات
وليست الزمانيات المتغيرة المادية باشخاصها الا مصاحبة لواجب
الوجود فانه مجرد عن المادة بالكلية وفي الجملة كل علم غير موجب للزيادة
والتغير والتمثل فيه الذي كيفية مجرد الحضور ولحبه له تعالى كيف
كان وغيره لا يجوز عليه واذا كان مبدا الوجود كله وهو كامل في
لان الحي هو الدراك الفعال واذا لم يزد علمه على ذاته فلذلك حياته
واذ لم يكن به حاجة الى تحريك الات فلا افتقار له الى قوة محركة كما لنا
فلا احتياج الى قدرة زايدة على ذاته وهذا النظام الموجود في العالم
لا يصدر عن جزاف فهي المبادي العلوية العقلية عقل صورتها اذ
عقل على العقول التمثل والتصور فعلوم المبادي يقتضيه نظام الكل
وما يجب ان يكون عليه هو العناية وفي الاول لا بد من علمه بذاته وعلمه بغيره
عن ذاته ولوازمها وفي العقول يجب ان يكون نقشا زايدا معللا بالتجرد
عن المادة وعدم الحجاب بينها وبين لوازمها ومباديها وامكان

الانتقاش ونقوش الحجاب بينها وبين لوازمها العقول ايضا حاضرة
له تعالى وكذا نقوش نفوس الافلاك بالنسبة الى ما فوقها وكل سافل نسبته
حضور نفسه الى ما فوقه كما عرفت من حضور الصور الخيالية للنفس
فقصر وعم الاحاطة الهية لنا ولو عدلت الى غير هذه الطريقة في
العلم لكثرت الحق تعالى تكثيرا واعلم ان الذي هو الوجود المحض وما
هيئته وجوده الذي لا اتم منه لا يعرفه كما هو الا هو ولا يحيطون به
علما وعنت الوجوه للحي القيوم فسبحانه سبحانه لا يدركه وهو يدرك
الابصار فصل لو نظرت الى اثار رحمة الله في هذا العالم
لقضيت العجب من ان الرحمة الالهية لما كان غير جايز ان تقف على حد
ينبغي ورايها الامكان الغير المتناهي وجدت هيولي ذات قوة القبول
الى غير النهاية وكان لا يمكن ايضا تجدد الفيض من تجدد امر ما فوجدت
اشخاص فلكية دايرة لاغراض علوية يتبعها استعداد غير متناهي
ينضم الى فاعل غير متناهي وقابل كذلك فينفتح باب نزول
البركات ورشح الخير الدايم من الازال الى الاباد وتحصل الفيض على
كل قابل بحسب استعداده اذ المبدا الواهب لا تغير فيه ولو كان
للنمل استعداد قبول نفس اشرف كما للانسان لحصل منها من فيض الفضل
الفياض لما كان اشرف ما يتعلق بالهيولي النفس الناطقة وكان غير
جايز خروج جميع الممكن فيها دفعة دون الابدان ولا مع الابدان فبحسب
الادوار والاكوار والاستعدادات تحصل نفوس من فيض واهبها
قرنا بعد قرن راجعة الى ربها اذا كملت ثم نظرت الى كيفية وضع الارض
في الوسط اذ لو قربت من الشمس لاحترقت سريعا ولو جاوز الفلك

كاملا في قوة الفعل الخيري النهايري

وبهذا يستعمل التغلب بالجهل المركب وعيره فان المفارقة بالكلية
ليس معها تخيل والجهل مركب لا بد فيه من التصورات وتصديقات على خلاف
ما ينبغي حاضرة فلا تحصل مخصصة بصورة صورة والانتقادات متجددة في
السرمد فلا تعذ لها الجهل المركب غاية ما في الباب انه يبقى ما كان فلذا
لم يبق مدد ادراك ولا شوق الى كمال ينوب له بوجه ولا مخصص ولا قوة
نزوعية فلا تالم بالشوق ايضا الى اشبا الكثيرة وقد ان تفعن المشوشات
الجسمية وكان نهاما المنزوقف قواه فينال اللذات العلى ومن انصف
من نفسه وجد تصديقا بهذا وكذا من نظر الى عجايب في الحيوانات
لتكلم الاسد ورياسته وكقوه بعضهم المعجزة للانسان الكان
بنفس المزاج والانسان اتم مزاجا ولضخامة البدن المانع بنقله لجهات
المخويل العبن المطرد وقد لا يزيد على الانسان ببدنه وليس لذا او بنفسه
المنطبعة التي لا زادت على المحرر تعوينها وهو محال وما ترى من رياسة
النحل وسماع الابل المنسي لجميع مهانة يشهد بهذا واحتراز الفرس
مثلا عن البير والزيت الكان لبيبر او ذيب يجني في الجبال معين كما قيل
فاكان يحترز عنهم بخلافة في المقدار واللون والشكل والوضع وليس لذا
او عن امر كلي يستند في نفسها بمجرده فلا انطباع فيستدعي من الجنايز
سعادة اما التوقي الى الانسان او بلده من عقل بعد المفارقة والوقوف
السليم تتفطن لهذه الاشيا ولعل هذه من احدى عشرة مسلة كتمها
المعلم الاول بمصلحة وليس هذا ما اصطلح عليه بالتناسخ فانهم القايلون
بان النفوس جرمية دائمة الانتقال في الحيوانات وايضا لا مانع عن
ان يكون من الحيوانات والنبات الغير الثابتة زمانا طويلا ليس لها

مثل هذه النفوس ففي الادوار والازمنة الطويلة بعد اللبث احقابا
يمحوا نفوا من الاشقيا عن صفة العجلة الممدة من هذه جهنم التي قيل
لها اهل امتلات فقالت هل من مزيد وعلى حسب المطاف و
الملكات تخص بانواع الحجاب ——— اما الاولويات
وكما قلت الا ان لكل مزاج كمال واذا استدعى المزاج الخس من الواهب
ما له كمل ادنى واما نباتات التي في الحيوان مشهوران بعض الاعضا ينفي
الحطول المطل واما الاعداد فلم من عدد من الحيوانات لا يعيش اسبوعا
ومنها ما لا ينفي جنته وكذا النبات فليف يطلبون العدد لها على
عدد ما ينفي سنين وهو اقل منفاعدها وليس نقل البعض باولى من
بعض ولما غرايب ادراكات الحيوانات وتحريكاتها ممنعا وانه
في العلكية والهامات واما حال الابل والقلندر بالمدركات الحسية
ليس ببعيد عن قوة جرمية واما المكنوم وغير المكنوم فالاعتقاد على
البرهان فيهما واما ان يكون استدعا النبات بمزاجه نصا من
الواهب وفيضا خاصا بالخصوصية كما ذكر من قوة المغناطيس دون الانسان
فتلك الخصوصية ليست الا بالمزاج على حسب احواله واعتداله
وكما ان ما استدعى المغناطيس من الخاصية لا يصلح لغيره وما زاد
عليه بالاعتدال زاد بنوع اخر من الكمال عليه فكذلك النبات وعجم
الحيوانات والانسان زادعليها بالاعتدال فيض يدعليها بقبول
فيض مستقل من الواهب دون تبعيتها واما الرموز المنبوية
فلها محال وسياتي تتمة الكلام من بعد وليس هذا الكتاب محل التطويل
فصل اعلم ان اللذات الحسية الظاهرة بغلبها اللذات

الحيوانية الباطنة حتى ان محب الشطرنج وغيره من اللعب قد يختار انه على
طيبات المطاعم والانسان يلتذ بمحافظة حشمته على وجه يختار ترك كثير
من اللذات على تركها بل لا يحصى نحو هذه لا الانسان بل وعجم الحيوانات كذلك حتى
ان المرضعة تختار ها ولدته على نفسها فاذا كانت هذه هكذا فكيف اللذات
العقلية والعوام غافلون عن ان لذات الملايكة ونعمها ابتهاج جلال الله
اعظم من لذات البهايم التي غايتها في وقاع وغذا واللذة هي ادراك ما وصل
من كمال المدرك وخيره اليه من حيث هو كذلك وان شيت قيدت بقولك
ولا شاغل ولا مضاد والالم ادراك ما وصل من افة المدرك وشره اليه من
حيث هو كذلك وان شيت قيدت بما سبق ولكل من قوى المدركة كمال
وشر فكذا لذة والم باعتبارهما واللذة متعلقة بوصول الكمال خيرية و
ادراكه من حيث هو كذلك وبين ان من الكمالات ما لا يلتذ به عند الوصول
مثل الصحة وليس كذا انا اشترطنا وصولا وادراكا والمحسوسات عند الاستقرار
قد لا يدرك على ان المريض عند الاشتياق الى صحته عاجلا يلتذ عظيما والملذ قد
يحصل دون اللذة كالمريض المبغض للطعام وانما ذلك لانه ليس بكمال في
حالته تلك او لعدم الشعور من حيث هو كذا ولانه اشترط في الشعور
السلامة حتى لا يكون لعليل العنة المبغض للطعام الحلو والفزاع حتى لا يكون
كالممتلي يتلذذ بدا الالم بلذة ما حضر من الطعام والسبب المولم قد يحصل
ولا يحصل الالم لعدم الشعور اما بناء على عدم السلامة لمن سقطت قواه
عند الموت او على مانع كالخدر والسكر فاذا استوت القوى عظمت
الالم ومن لم يؤت ذوقا لا يشتاق الى كمال كالعنين الغافل عن لذة الجماع
وانتفا شوقه ليس لعدم لذاذة الوقاع بل لانتفا ذوقه ومن لم يكن له منافاة

قد لا يبالغ في الاحتراز كالمقصر في الحمية لعقلته عن الم الامراض
واعلم ان الذي هو عند الشهوة خير وكمال هو مثل تكيف العضو الذي
له قوة الذوق بكيفية الحلاوة كانت ماخوذة عن مادة او لم يكن
وكذا اللمس والشم وغيرهما وكمال قوة الغضب تكيف النفس بالحالة
بالغلبة او شعور باذا عدوى او انتقام فلكل قوة على حسب كمالها
لذة وكمال الجوهر المدرك ان يصير عالما عقليا ينتقش بجميع الوجود
من لدن مسبب الاسباب الحق الاول ابتدا على العقول والنفوس
والاجرام فاختصها على النظام الذي له والمعاد ادراكا مع ملكة
حقيقية والعقل يقاس لذته الى اللذات الحسية التي سلفت
المشاركة البهايم بها اشرف المشاعر وادراكها اقوى ما بها لا ينقص
على السطوح والظواهر كالحواس بل هي مستقصية البواطن ودوام
فانها لا ينفسد بخلاف الحواس والكثرة اذ مدركاتها لا تتناهى بخلاف
ما للحواس واشرف فان مدركاتها الحق الاول وما يليه من الذوات المقدسة
فنسبة لذاتها الى لذات ساير القوى نسبة المدرك
والمدرك والادراك الى المدرك والمدرك والادراك والحسيات ادراكها
كها مشوب والعقل هو المدرك الخالص الصافي ولا يلتبس اصلا والا
عتقادات السيئة انما هي لغلبة وهم وبجوه واما كمال النفس من
جهة علاقة المادة فان يحصل لها العدالة وهي عفة وشجاعة وحكمة
وهي ملكة توسط القوة الشهوانية والغضبية واستعمال القوة
العملية بما يدبر به الحيوة وما لا بد منه وكمالها بالجملة التشبه بالمبادي
بحسب الطاقة حتى تجرد عن المادة من جميع الوجوه متنفسة

بهيئة الوجود واذا لم تشتق النفس الى كمالها اولم تتلذذ فان ذلك
لعوائق بدنية وهذه الهيئات والملكات الردية اذا تمكنت بعد المفا
رقة كانت النفس بعدها لكونها قبلها الا انها زال عنها مانع الالم
فتتالم وليست منطبعة بل لها علاقة شوقية اذا لم يحصل لها كماله
الاتصال بالعقل الفعال وقد يحيل بينها وبين ما يشتهي فتتالم
بجهلها المركب والجهل المركب هو عدم العلم بالعقل بالحق مع اعتقاد
نقيضه ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا فيبقى
مخصوص مخذولة ما لها من شفيع ولا حميم في ابد وحاجبة اشد من نار
جهابة والجهل المركب هو الذي لا يرجى فيه الخلاص بل يتأبد وما كان
بسبب عوارض فيزول ولو بعد حين فارقت النفس عالم
الاتفاقات والالم لا يتعلم ثباته فكيف يتخلص ارفع عالم العقول
حدات وان لم تكن الا الاخرى نفوس مفارقة تكفي في التجرد وكل نفس طاهرة
يتصل بنوعها يتلذذ بالمفارقات وتلذذت هي ايضا بها فتنعكس الانوار
من كل على الحق والانفس الخبيثة المتلطخة تتالم بالاتصال كلما دخلت
امة لعنت اختها وللبله والصلحا والزهاد لكل سعادة بحسبه واما
ما نقل انه يكون في الهوا جرم مركب من بخار ودخان موضوعا لتخيلات
بعض النفوس البله فتحصل لهم سعادة وهمية وكذلك لبعض الاشقيا
لشقاوة وهمية لا اصل له انما هو في الهوا لا يبقى فيه اعتدال وان قرب
من النار يتحلل بسرعة الى جوهره وان كان دونه في الهوا فاما ان
يتحلل حوا و يتكاثف فينزل ببرد ولا بد فيه جرم محيط يغلب عليه اليبس
يحفظه عن التبدد ويمنع عنه عن مازجته وتبعين فيه محل التخيل

متشكل به ولا بد من جوهر يابس يحفظ فيه الصور [illegible]
واما ما قاله بعض العلما من كون جرم سماوي موضوعا لتخيل طوائف
من السعدا والاشقيا لانه لم يتصور لهم العالم العقلي ولم ينقطع علاقتهم
عن الاجرام وهم بعد على القوة التي باعتبارها احتاجت النفس الى علاقة
البدن فكلام حسن اما السعدا فيتخيلون مثلا وصورا عجيبة انيقة
يلتذون بها ولها جميع ما نلتذ به عندنا وتلك الصور اشرف مما في مدركات
هذه الاجرام اذ لا تشوبها هذه الكدورات وابقى وابعد عن كلال
وملال القوة فهي الذ و لكن لا ينقطع علاقتها بعد وجودها اذ لا فساد
في الجرم السماوي ثم النفوس المفارقة لكل طبقة غير متناهية
فلبعضهم سلب التخابه عن مواضع التخيل من الاجسام وهذا مجال اما النجوم
اذا كان لكل واحد جرم اخر هو محل تخيله فاذا فهمت ما سلف في العلم
الحضوري لا تستبعد ان يكون الكثير من النفوس جرم واحد يشاهد كل
منها فيه من الصور وليس لها تزاحم كل الجرم ليتمانع باختلاف ارادات
ويجوز ان يكون هذه الاجرام متفاوتة في الشرف فيحصل العلائق معها
على قدر الدرجات ولا يبعد ان يكون اليه الاشارة بقول القائل ان الجنة
في السما الرابعة وقد قيل انها جنة عرضها كعرض السما ولهم فيها ما تشتهون
وملك كبير ولا يبعد ان يكون لهم اطلاع على احوال هذا العالم ايضا كمثل
ما يستفيد النفوس الفلكية واما الاشقيا فلا يكون علاقتهم مع هذه
الاجرام الشريفة دون ان النفوس الشريرة والقوة تحوجهم الى التخيل
الجرمي فليس يمتنع ان تكون تحت فلك القمر وفوق كرة النار جرم مركب
غير محترق وهو نوع بنفسه ويكون برزخا بين العالم العنصري والاثيري

بكمال الله باشد حتى يبلغ للحق سعادة لا ينبغي بذكرها مقال ولا يرتقي اليها
بالتصور وهم وخيال فنتبرا الى ربك ومنتهاها السموات مطويات بيمينه
وبرز الله الواحد القهار هنالك الولاية لله الحق فسلام على نفس تنزهت
عن مبداها انقطع علائق الناسوت سلام على ذات هبت عليها رياح
الملكوت واشتوقها الى السرادق القدسي واسفا على احاطت العقلي لها
والهما مبادينا يا قيوم يا حي يا حق يا مبدا الكل يا نور كل نور و ما بعض
كل حي بجود خلصنا الى منشا هذه علم ربوبيتك نحنا عن معبد الصوت
اذقنا برد عقول وحلاوة مناجاتك يا ربنا ورب كل عقل ونفس ارسل
على قلوبنا رياح رحمتك واخرجنا عن الغوية الظالم اهلها وانزل على
ارواحنا لوامع بركاتك وافض على نفوسنا انوار حين انك يسر لنا العروج
الى سما القدس والاتصال بالروحانيين ومجاورة المعتكفين في حظيرة
الجبروت المطمئنين في عرصات المرصد الروحانية التي صح فيها الاول سبحانك
ما عرفناك حق معرفتك سبحانه ما عبدناك حق عبادتك بل مرة التعقلة
سمع عن سمع سبحانك اذ انت المتجلي بنورك في اطباق السموات
والارضين فصل لكل شي كمال وعشق اليه ولما سموله العقل
عشق وشوق للارادي بحسبه والطبيعي بحسبه والقدر سابق
الى احوط في القبض والعناية ملحقة كما قال الذي اعطى كل شي
خلقه ثم هدى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها فصل
لا تحسبن ان السعادة على نوع واحد بل للمقربين من العلما البالغين
في الملكات الشريفة لذات عظيمة ولاصحاب اليمين ايضا لذات دونها
سيما على تقدير وجود المثل التخيلية فلهم وقفة في العالم الفلكي معها

ذون الوصول الى رتبة السابقين والسابقون اولئك هم المقربون
وقد يخالط لذات المتوسطين شوب من لذات المقربين كما اشير اليه حيث
قيل في شراب الابرار انه من رحيق ومزاجه من تسنيم عينا يشرب
بها المقربون وهو لهم العروج الى مشاهدة الواحد الحق مستغرقين
فيه والابرار على تقدير وجود المثل التخيلية يتلذذون باصباغ تخيلية
ملكية وطيور وحور عين وذهب وفضة وغيرها وهي احسن مما عندنا
واشرف الموضع الرابع في النبوات والايات والمنامات ونحوها
وفيه لموحات ثلثة الاول في النبوات ولعلم ان الشرط الاول في
النبوة ان يكون مامورا من السما باصلاح النوع وسنتم في كيفية هذا الامر
ومما يتعلق به حصول العلوم الشريفة من غير تعلم بشري وقد عرفت
مراتب الحدس وامكانه وشدة الاتصال بالعقل الفعال وايضا طاعة
هيولى العالم لهم بما ارادوا من الرياح والخسف والتحريكات و
التسكينات وستشير الى كيفية ذلك وايضا لهم الاقتدار بالمغيبات
والاول هو العمدة وغيره من الخصال الثلثة قد يجتمع في اخوان التجريد
فصل لما كان الانسان لم ينحصر نوعه في شخص فاختلفت اعراضا
وتفرقت اجزاها وانعقدت ضياع وبلاد والواحد لا ينعم بامر نفسه
غير مفتقرة الى معاونة بني نوعه فاضطر النوع في معاملاتهم ومناكحاتهم
وجناياتهم الى قانون متبوع مرجوع اليه وعقوبتهم متفاوضة
مضطرة متكافئة ولا يبعد من يدعي كمالا لا يلمثله فلا بد فيهم
من شخص هو الشارع المعين لهم منهجا يسلكونه بدنهم الحق الى بهم
ويبذرهم بيوم تبادون فيه من كان قريب ويتشقق الارض عنهم



سر اعاذ بكسوهم ربهم بحيث الخوف والى طرق المستنفر ولا بد من خصيصة
بايات دالة على انه من عند ربهم العلم القادر القاهر المنتقم بجعل النوع
لا يعرض عليهم العبادات منها وجودية تخص انفسا ونبيهم كالصوم
ووجودية نافعة لهم ولغيرهم كالقرابين والزكوات والصدقات وعلاجية
متعدية ايضا كالكف عن ايلام النوع والجنس والغضب وغيرها وغيرهم
في اسفار بين حجوب فيها عن نفوسهم طالبين رضاهم يتذكرون يوم
الحساب الى بهم يتساءلون فيه ويدعون الها كل الهية وسائر الانبياء
وكونها وما يلزمهم بالتعاطف ويشرع لهم عبادات تجمعهم عليها كالجمع
ميليتبون مع المثوبة الايتلاف والمصافاة والتودد ويكثر عليهم
العبادات التحكيم والانبيون مبصاعب التلويح الثاني في سبب
افعال خارقة للعادة انه قد يشاهد من الانبياء والمجردين الى امر اعمالها
خارقة للعادة كحصول طي فاتات باستدعائهم وزوال واستنزال
عقوبات واستهلاك امة بحرب وعتق عن امر بها وتسليم
واستشفا المرضى واستسقا العطش وغيره وخضوع عجم الحيوانات
لهم فاعلم ان النفس غير منطبعة في البدن وقد خضعها البدن وقد
علمت تاثير الاوهام حتى ان الماشي على حائط شديد الارتفاع فلك
العرض زال وهمه بقاعده بالسقوط حتى انه ربما ينزلق من
تخوفه وانفعاله عن تصوره فيخر ساقطا والامزجة تتاثر من
الاوهام اما باوهام عامية او باوهام شديد التاثير في بدو
الفطرة او متدرجة بالتعويد والرياضيات الى غير ذلك واذا كان
كذا فالاعجاز لكون لبعض النفوس فيه الهيبة لجوز نفوسها

كما ان نفس العالم يطيعها العنصر طاعة بدنها لها لا سيما وقد علمت
ان العنصريات وجميع الاجرام مطيعة للمجردات فان زادت النفس
في التجرد والتشبه بالمبادئ للمجردات ازدادت قوة واذا كان
التاثير في المزاج والكيفيات التي هي مبادئ احوال هذا العالم فلولها
التاثير بلتيني من الغرايب وعلمت انه ليس من شرط كل مبخي ان يكون جارا
وكذا نحوه وايضا قد يحجز كون اجسامنا يعجز عن تحريكها النوع ونعلم انا
اذا كنا على طرب وهزة نحمل ما يتقاصر عنه عشرة حين زالت عنا فما
ظنك بنفس كريمة باهتزاز علوي واستضاءات تتورد بها فتحرك
ما عجز عنه النوع وقد اتصلت باعلى الافق المبين ترى قوة عند ذي العرش
مكين مطاع ثم امين فصـــل واستمهم عن طعام مدة يعجز عن شطرها
غيرهم ليس بعجيب لما نعلم ان المريض اذا اشتغلت طبيعته بهضم المواد
الردية بقي المواد المحمودة محفوظة فيعيش زمانا دون مدة غذا من
خارج وحديث ان الحيوان المضايعا البدنية صاعقة ونازلة غاذية
منكر الى صاحبه فالنفس اذا انجذبت الى جانب لجذبت قواها خلفها
حتى ان الخائف يحمر قواه من افعال كانت مواتية عند عدم الخوف فاذا
كان الانجذاب الى عالمها انجذبت خلفها قوى بدنها فتعطلت الافعال
الطبيعية المنسوبة الى النفس النباتية فوقفت الهاضمة وغيرها
وبقي المواد محفوظة لا يتحلل منها اكثر ما يتحلل للمريض وقد بانت
النفس عند بها فاطعمها وسقاها فصـــل واذا علمت تاثير
النفوس الملهمة والاوهام ايضا فمن جملتها العين المبادية نفسانية

معجبة تؤثر في فساد المتعجب عنه خاصيته والسحر ايضا من تاثير النفس
والاوهام الا انها شريرة تستعمل في الشر ومن موجبات خوارق
العادات النيرنجات وهي الخواص كجذب المغناطيس الحديد والطلسمات
وهي من امزجة ارضية مخصوصة بهيئات وضعية او قوى نفوس
ارضية مخصوص باحوال فلكية او انفعاليه بينها وبين سماوية مناسبة
يوجب اثارا غريبة ويقرب من هذه الاشيا العناصر المقوية للنفس
المطربة لها بشده الحجة المعينة لغير ابصره وغير هذا فصـــل
والمداوم على من شانه ان يكون له فطنة ليس بعيد ان يشتغلش به
منه وللامور اشباه بعيدك النظر اليها على ما انت التلويح الثالث
في سبب انذارات وها هنا مقدمة اعلم انك علمت ان الافلاك نفوسا
ناطقة ذوات ارادات جزئية ولها ابهاجات شبيهة بقوتنا النظرية
النظرية والاخرى بالعملية ولها رأي كلي وعلوم كلية حاصلة فيها عن
مباديها وحركات جزئية وللكائنات ضوابط معلومة محفوظة لبست
نصا درة عن جزاف بل هي على حسب مثل غيبية هي كحكيم في لوح
اعلى والانذارات على عالم جريانات ولبعض النفوس البشرية بدايتها
والماغايبت عنها ولا بحسب قواها التي تخصها والاما تقاعدت
عنها وفيما ما وليس الا من امر علوي ليس مما يتخيل الامور الجزئية
من المجردات فمن العلم النفساني من الافلاك فيجب اذ يكون لها ضوابط
كلية عن مباديها انه كلما كان كذا كان كذا قوانين احصيت في العالم العقلي
ثم اذا كانت منتقشة بها النفس الفلكية وبحيل الوصول الكل لنقطة

فلها ان نعلم لوازم حركتها باستنتنا الشرطيات كلما كان كذا فيكون كذا
او ليس فليس وكل ضابط على عندها وقوعه الاعيان ولحب التكرر مع
الاستيناف والا ان كان لها معلومات مرتبة غير متناهية ايضا
يقع في المستقبل ما ان يكون منها ما لا يقع ابدا فالعلم كاذب او ليس
منها ما لا يقع لا في اني وقت وقع فيه الكل فليس لا بنفاهي ثم بعد
فليس لا يتناهى ثم بعد ذلك يقع ما لا يعلم هي وهو محال مع ان المترتب الغير
المتناهي معا محال والغير المنطبع في المادة لولا اضجابه بها لنالا ابنه النفوس
التي في النفوس العالية اذ لا مباينة بين المجردات الا للمادة فلدى الارتفاع
بها لعلها ولنفسنا هذا الاستعداد لولا البدن والى لجيف عوايقه
سبيل وقد عرفت صحة منامات والنوم انما هو الحواس الروح عن الظاهر
الى الباطن فصـــل القوى البدنية متنازعة متجاذبة فكلما ولما
انجذبت النفس الى شي من القوى الشهوانية او العصبية او الحواس
الظاهرة او الباطنة اشتغلت عن الباقيات حتى ان المتوغل في فكره
يختم حواسه متعطلة عن ادراكها والحس المشترك هو الذي كل شي ينطبع
فيه يحس كانه مشاهد كان الارتسام من سبب خارجي او من داخل
كالمحرورين اذ لا سبب خارجي هناك والصور التي يشاهدونها كثيرا ما لا
ينتسب الى وضع خارجي ولو غمضوا اعينهم لم يتغير الادراك ولكان
كما لو كان من خارج فاذن يكون الحس المشترك منتقشا عن الخيال والتوهم
وغيرهما كما كانت هي منتقشة عنه على ما يحكى بين المرايا المتقابلة
مس نعلم لا يدوم كذا ج الصارف عن انتقاش بطاسيا عن ذلك

الى الخيال فتتسلط الخيال على لوح الحس المشترك فيرتسم فيه صورة
في غاية الحسن والزينة على اكمل هيئة وابهاها تناجيه بالغيب او ترتسم
صورة الامر الغيبي مشاهدة او ينبسط على سبيل حكاية او على طريق ايها
تف غائب او على غلبة الظن بالامر الغيبي فيطلع وما بقي من الكلام
محفوظا في النوم واليقظة فضروريا صادقة او وحي صريح وما بطلت
هو وبقيت محاكياته فهو وحي محتاج الى تاويل او حلم مفتقر الى تعبير
فتختلف بالمواضع والاشخاص والاوقات والعادات هذه محاكيات ما يرى
من الجن والغول والشياطين محض اسباب باطنة تخيلية وليس انتقال المتخيلة
تختص بالنوم بل قد يشغلك عن مهم نافلة فتحتاج الى رجوع بالقهقرى
وتحليل بالعكس وكما ان المدركات يتعدى الى الحس المشترك الى العضو و
ربما ينعكس الى الهوا والدمغ العين المبتلى برطوبتها وكذا الى ساير الحواس
من اللمس والذوق وقد شاهدنا من هذه الاشيا عجايب وفي الجملة اذا حصل في
الحواس استرخا بسبب مثل هذه النقوش وكل انتقاش عن غيوم الطبيعة
يبعد والكل من طالبه التيم عنك لكما

موصلو عرشي

فيه فصول لو حررت نفسك لرايت امرا ذا جرابان تتلى على رب الجمع
راضيا برغد عيشه في هذه الخربة القذرة وعند خليك فتقول
قد احطت من العلوم الحقيقية بشطرها والنفس على حق كيف وقد فرت
بغصب المستوعل افتاني ان هذه خطرة ما افلح من دام عليها قط
فصل ما خلقت لتنغمس في مهلك انتبه يا مسكين وانزع بقوة
وارفض اعدا الله فيك واصعد الى الحق لعلك ترى ربك بالمرصاد
فصل [illegible] تتراحم فحم من [illegible] طبيعتك

كل هذه العلوم صغر سفير تستيقظك عن رقدة الغافلين

واستشرق لعل نفحة من الله تتلقا له اذا خرجت فاصبر واذا نزعت
نعم واذا طرحت فاصعد اذا رايت ما سجل فلعل باديك ما حبل فصل
خل بدن غاب نفسه واعتصم بكلمة تقدسك وقل القوم خذو حذركم
وانفقوا فقد قرب الموعد فان لم تنتصوا فان عذاب الله آت فصل
اما والعادات لفرط الشوق دارت على ارجا الكون والنفوس فصدرت بقوة
الى ذي العرش ان انسانا لم يحارب بغي حق او والى فلة طوح متعوا
حق الله عز وجل لن يعبر عن مسكنه الى درب الازل ولن يصل الى ساحل
العزة ولعل موجا هيجه العاصفات سراعا تختطفه فيغرق في تيار
العشق حيث لا عين باصره تطرف ولا قرن ذو ودنيا من هنالك
تلافيه منقت السلاطة في هيبة لا معبر عنها للعابرين فصل ان سكينة
من جهة الله لن يلحق الانفس فادقت الاطلال ذوي امل عنوفات
ورنت ووقفت على رصد فرات طيو باصافات حافرات واقفات
عندها كوة الكبريا فنادت بخفي ندابها يا منجي الهلكى ويا غياث من
استغاث ان ذا نا هبطت فاغتربت وتدركت فاضطربت فسارعت
فمنعت فمل الى وصول من سبيل فصل نادى مناد من الملائكة
التي حفت من حول عرش النور ان يا ايها الناجون في مهمه الجبروت ان
ابواب السموات تفتح في صبيحة كل جمعة طلعت شموس عن مغاربها فلجوا
الى الباب الاكبر وحركوا الذكر الحكيم وقولوا باخذ النواصي بدات منهم
خلقت فاهد قصيت فاعف ملكت فاغفر يا واهب الحيوة حقا يبابك
عبد من عبادك الى من حبس الهيولى فيا بابا الفيض ج من دوحك جابيا
يا من عوانى نوره اطاير الذوات الذاكرات وطوالع مواهبه اتى الارواح

شيان عقلي وحسي يشغل الاول هو المخيلة بالافكار والحال عن ان
يرتسم فيه وحسي ظاهر يشغل الفاعل القابل الذي هو الحس المشترك
واذا فتر احد الحافظين العقلي كما اذا استولى على الاعضا الرئيسة مرض
فينجذب النفس شديدا الى جهة المرض والحس الظاهر كما في النوم
ففي الحالتين تتسلط المخيلة على لوح الحس المشترك فتنقشها بالمثل
تنقيشا فترى الاشيا مشاهدة وكلما كانت النفس اضعف كان انفعا
لها عن الجوانب اشد وكلما كانت اقوى كان ضبطها الجانبين اشد
وكان قوتها لحفظ الجميع اوسع كما يجد في الناس من يقرا ويكتب و
يفعل غيرهما معا لشدة قوته ورايناه من ذلك كثيرا مما يعجز عنه الاغلب
فصل والمقتضي لامر نوعي اذا عاقه عائق نوعي ثم يوجد لشخص
منه تمكن من ذلك اما لضعف العائق او لقوة في المقتضي والنفس التي عائقها
عن عالمها قواها اذا تمكنت من الانفصال عنها فقوتها اصلية كما للانبيا
او القوة مكتسبة كما للاوليا والاولياء او لضعف العائق بحسب
صورة ما كما في المنام او فطري كما للكثير ممن ضعفت الته فطرة
كما للممرورين والمصروعين او كسبي كما يستعين بعض المتكهنة بامور
تحصل منها للحس حيرة وللخيال وقفة فتستعد القوة الناطقة لتلقي
الامر الغيبي لضعف العائق كما كان بعض الترك يستعين بحركة سريعة
مع الاتوال يلهث فيها حتى يكاد يغشى فينشر بالامر الغيبي و
الحفظة ليبنوا عليه ان ابهم وكان الاطفال ايضا من ضعف فطري كما تشاغل
بعض المستطبين ابصار الصبيان والنسا ذوات الالات الضعيفة

باشيا محيرة للبصر شفافة ترعش البصر بترجرجها او بدهشة
بتشبيقها كما شغلهم الوهم بتامل لطخ سواد ذي بصيص وباشيا
دوارة بسرعة وباشيا متموجة كما سبقانه بعض المتكهنة برقص
وتصفيق فيه مع ذلك تطريب ايضا وتدوير للراس وغيرها كل هذه
موهنة للحواس محيرة بحادث بها تستعينون ايضا بالالهام بالعزايم
والتخويف والترهيب للجن اذا استنطقوا عنهم والكهنة قد
يركبون اصباغا التفريح وتبخيرات وربما يحتاجون ايضا الى امور خفية
وقد يجتمع السببان ضعف العائق وقوة النفس نظرا كما للكثير من
المرتاضين من اهل الكد وهذا احسن وما للكهنة والممرورين نقص واخلال
بالقوى وافسادها وتعطيلها وهو غير محمود عند العلما ولا رياضات اولى
البصيرة امور مكتومة مخزونة فيتوسلون هولا الكل بهذه الاشيا
الى الاستفاتة بغيبيات ويوطلون الهم على شي خصوصه فيتخصص استعدادهم
بقبوله وثبات العزيمة الغالبة لها مدخل عظيم في امور فصل
وقد دريت ان القوة المتخيلة محاكية لهيئات ادراكية ومزاجية سريعة
الانتقال من الشي الى ضده او شبيهه ولتخصص الانتقال اسباب جزئية
غائبة عن ضبطنا وقد ثبتت على صورة حينا اما التلذذ بها او للتكرر
او لوضوح انتقاشها او لكون الشي مهما شديدا فالسانح القدسي في
النوم واليقظة للجميع قد يلمع كبرقة اماع لذة خاطفة كما للكثير من
اصحاب الرياضات واخوان التجريد ومنهم من غيرهم قد يسنح دون لذة
بل لكثر المقامات فاذا علت الشواغل فيبقى للنفس خلسة الى الجانب القدسي
فان تنقشت بنقش غيبي فقد ينطوي سريعا وقد يشرق على الذكر وقد يتعدى

السابحات ان نفساً طلبتك فلا تردها في انقلاب الناكسين ما رحم و
انصر واعصم وانت خير العاصمين فصل ان الناشطات عقلاً
لنا كثير الناهضات الى افق عليين وكل مجتاز على من قطوان ان لم
يخوضوا على طرب مطير واهبة تامة عادلة فيلتقمهم الحوت المظلم ولن
يبشروا بعده الا سموم الا سود ولا يصيبهم نسيم مهب العاطرين
ولذا يد نعمات الفائزين فصل قام هرمس يصلي ليلة عيد شمس
في هيكل النور فلما انشق عمود الصبح فراى ارضاً تخسف بقوى غضب الله
عليها فبصرى هويا فقال يا ابي نجني عن ساحة جيران سوء فنودي
ان اعتصم بحبل الشعاع واطلع الى شرفات الكرسي فطلع فاذا تحت
قدمه ارض وسموات فصل برق بارق العزة في سر عبد فقعد
لمعول عن سر جنبه غلق على نفسه ابواب حواس مدركات وخواطر
وارادات وهموم مهلكات بقصر بذكر الله ما دب في ضميره من دبيب
الخيال التي هي مثل الجبال وعسى ينقطع لفقد المورد بالملال وما خطر بباله
من الاملام على عدد من الافعال ولا يشتغل بغير ربه ويحسب نفسه
كانها فارقت الاقطار والجهات والازمان والاوقات معلقة مجردة صفا
زعد مخلصة زماناً طويلاً فان دامت كذا فسبابها برق ثم حرق
ثم طمس وهي معلقة عند ذات الذوات بالمرصد الاعلى فصل ان طايفة
الله تالهت فتعظمت وتقاطعت فتواصلت وجاورت عبرات جلي بين
الاجناف الى جبلي شرفا اصغر وشرق اكبر ثم ابواب اي نسمة
سمت اليه لحزنها اعين الله وانقدت فيها شعلة جذابة فسبيها
وهنالك تحقق المستغرقون الله كلمة هذا انشاها في المتن عن عين
فصل اعلم رحمك الله انه لما انتهى كلامنا الى هاهنا وحان وقت
الاقتصار نجد يربنا حسن توصية لا تضيع عمرك فانك لن تجده بعد فواته
اصبر صبر الرجال ولا تعود نفسك بلخلاق ربات الحجال واعلم ان الحكما
الكبار منذ كانت الحكمة خطابية في الزمان السابق مثل والد الحكما اب
الاباء هرمس وقبله اغاثاذيمون وايضا مثل فيثاغورس وانبادقلس
وعظيم الحكمة افلاطن كانوا اعظم قدراً واجل شاناً من كل مبرز في البرهانيات
نعرفه من الاسلاميين ولا يغرنك استرسال هولاء مع فيثاغورس فان
هولاء القوم وان فضلوا ودققوا ما اطلعوا على كثير من خفيات سراير
الاولين سيما الانبيا منهم والاختلافات انما وقعت في التفاصيل واكثر
كلام القوم على الرموز والتجوزات فليس من الواجب الرد عليهم وقد اتفق
الكل على ما ينبغي في الاخرة من علم الواحد الحق وما لديه من العقول والنفوس
والمعاد للسعدا فعليك بالرياضة والانقطاع لعلك تنال مما نال الواقف
على الالهي افلاطن عن نفسه فقال ما معناه اني ربما خلوت بنفسي وخلعت بدني جانباً
وصرت كاني مجرد بلا بدن عري عن الملابس الطبيعية بريء
عن الهيولي فاكون داخلاً في ذاتي خارجاً عن ساير الاشيا فارى في نفسي
من الحسن والبها والسنا والضيا والمحاسن العجيبة الانيقة ما ابقى
متعجباً فاعلم اني جزء من اجزاء العالم الاعلى الشريف في كلام طويل وحكى
المعلم الاول عن نفسه هذه الانوار العظيمة وقد اتفق كلهم على ان من قدر على

خلع جسده ورفض حواسه صعد الى العالم الاعلى واتفقوا على ان
هرمس صعد بنفسه الى العالم الاعلى وغيره من اصحاب المعارج ولا يكون
الانسان من الحكما ما لم يحصل له ملكة خلع البدن والترقي فلا تلتفت الى
هولاء المتشبهة بالفلاسفة المخبطين الماديين فان الامر اعظم مما
قالوا وطرائق هولاء منها خفية لشرفها وعظمتها ومنها ظاهرة
فصل الصوفية والمجردون من الاسلاميين سلكوا طرائق
اهل الحكمة ووصلوا الى ينبوع النور وكان لهم ما كان ومنهم من جعل الله
له نوراً فماله من نور فصل وكانوا يشتغلون المريدين بالذكر الدايم
وترك الاحساس والحركات والقعود في الزاوية وقطع كل خاطر يجري
الى هذا العالم وهكذا الى ان يحصل لهم الامور من الطرائق العبادة الا
بنة مع قراءة الوحي الالهي والمواظبة على الصلوات في جوف الليل
والناس نيام والصوم واحسنه ما يوجز فيه الافطار الى السحر لتشفع
العبادة في الليل على الجوع وقراءة آيات في الليل مهيجة لرقة وشوق
وبتفحص الافكار اللطيفة والتخيلات المناسبة للامر القدسي ليتلطف
سرهم وهذا له مدخل عظيم وكذا الغالبة اللطيفة والنغمة الوحيدة
والوعظ عن قايل زكي فاول ما يتنزل عليهم انوار خاطفة لذيذة
سموها الطوالع واللوايح وهي كلمعة بارق سريعة الانطواء ثم يعنون
في الرياضة الى ان يكثر عليهم ورودها الملكة متمكنة وقد يخرج عن
اختيارهم مجيئها ومحوها ثم بعد ذلك يثبت الخاطف وعند ثباته
تسمى السكينة وعند التوغل في الرياضة يصير ملكة ثم بعد ذلك يحصل
لهم قوة عروج الى الجناب الاعلى وما دام النفس مبتهجة باللذات من
حيث هي اللذات فهي بعد واصلة واذا غابت عن شعورها بذاتها
وشعورها بلذاتها فذلك الذي سموه الفنا واذا فنيت عن الشعور فهي
باقية ببقا الحق تعالى وقد سبقت اشارة الى الاتحاد وثم مقام اخر
في الفنا هو الفنا في الخلسة وهو اقرب الحالات الى الموت وربما
سماه بعض الصوفية مقام الحلة واشار اليه افلاطن وهذا غير
الفنا الذي قد يجتمع مع التحريك البدني المشهور فصل
قال صاحب التوحيد في مقام التجريد ما نطق بها لم يا اهل الحكمة و
اوضح بيانكم لقد كشفتم الغطا عنا ما ان القلوب فيه صرعى وايتم
على جميع ما يحتاج الى معرفته في حال البدو والرجعى فسقيا النفوس
هذه اثارها وعقوا من الحق شغارها ودثارها والى الله مسيرها ومطارها
لقد اظهرتم يا بني الحكمة اعظم المحبة وساعدتكم نفوس جميع اهل الحقيقة
الان هاهنا حرفاً واحداً وهو اني تجردت بذاتي ونظرت بها فوجدتها
انية ووجوداً وضم اليها انها في موضع البدن الذي هو كرسم للجوهرية
واضافات الى الجرم الذي هي رسم للنفسية اما الاضافات فصادفتها
خارجة عنها واما انها لا في موضوع امر سلبي والجوهرية ان كان لها
معنى اخر لست احصلها واحصل ذاتي وانا غير غايب عنها وليس لها
فصل فاني اعرفها بنفس عدم غفلتي عنها ولو كان لها فصل او خصوصية
ورا الوجود لا دركتها حين ادركتها اذ لا اقرب مني الي ولست ارى
في ذاتي عند التفصيل الا وجود وادراك فحسبها امتاز عن غيره بعوارض
وادراك على ما سبق فلم يبق الا الوجود ثم الادراك اني اخذ له مفهوم محصل

غير ما قيل فهو ادراك لشي وهي لا تقوم بادراك نفسها اذ هو بعد
نفسها ولا بادراك غيرها اذ لا يلزمها واستعداد الادراك عرضي
وكل من ادرك ذاته على مفهوم انا وما وجد عند التفصيل والنظر
الوجود يدرك نفسه فهو هو ومفهوم انا من حيث مفهوم انا على
ما يعم الواجب وغيره انه شي ادرك ذاته فلو كان لي حقيقة غير هذا
فكان مفهوم انا عرضيا لها فاكون ادركت العرض لعدم عيني عنه
وغيبت عن ذاتي وهو محال فحكمت بان ماهيتي نفس الوجود وليس لها
هيئة في العقل تفصيل الا من امور سلبية جعل لها اسما وحدية
واضافات س كل فصل مجهول ح اذا ادركت مفهوم انا فما
زاد عليه من المجهول فهو بالنسبة الي هو فيكون خارجا عني فلي
ما ذا ينبغي ان يجب وجودك وايس انا قلنا الوجود الواجبي هو الوجود
المحض الذي لا اتم منه ووجودي ناقص وهو منه كالنور الشعاعي
من النور الشمسي ولما وجدت التفاوت والكمال والنقص كما اشرنا
اليه في البحثين السابقين لا يحتاج الى مميز فصلي وامكان هذه
وجودها ووجوبه بكمال وجوده الذي لا اكمل منه فلا اشد ولا اضعف
فيما يقوم بنفسه قلت هذا الكلم قد لخصت انه فيما اسلفنا
من القواعد س ان كان الوجود من حيث هو لذا واجبا فكان الكل
كذا ج اندفع بالتام والناقص هذا الكلام وانما يقع هذا موقعه
في المتواطية ثم ان هذا المتكلم في الوجود الواجبي والممكن اذ من حيث
مفهومه لم يختلف واذا كان ذاتي على هذه البساطة فالعقول الاولى

واما عدم الاولوية في ايجاد بعض نوع لبعضه فانما يستقيم عند
استواء رتبة الوجود والمساواة في الكمال والنقص والا عند التفاوت
كما في النور التام والناقص فيصح واما ما قيل ان اختلاف انواع
العقول لاختلاف انواعها فممنوع لا نه لما جاز ان يصدر عن ذات
واحد باعتبارات اشياء جاز عن نوع واحد باعتبارات مراتب
الوجود وعوارض اخرى فان العقل الثاني له رتبة من الوجود
وكمال غير ما للثالث كيف والثالثية والرابعية نفسها مراتب
للوجود ولوازم مختلفة يجوز ان يكون يختلف الاثار وحركات باعتبا
رها للافلاك والى هذا اشار المتقدمون الى ان الاعداد هي مبادي
الوجود ثم ان العدد على اختلاف مراتبه حصل من الاحاد والواحد
متشابه وللمراتب خواص عجيبة وكل العجب في نسبة اعداد ومراتب
فلذا رتبة اعداد العقول ونسبها وباعتبار ذلك اثرها وللمراتب
ظلال وغفل في الاجرام ونعلم ان الافلاك توثر بمقابلات ومناسبات
فهي منتسبة وفي هذه ايضا تماثل العقول من النسبة العقلية
وكما ان الصور الفلكية كالعقرب والجبار مثلا انما هي في الكل
مناهجهم نوع مستقل في ذاته الا انها لما بينها من النسبة
الوضعية صارت صور الانواع فالعقول ايضا يجوز ان يكون بينها
مناسبات عقلية صارت المناسبة الوضعية للكواكب وغيرها
من الانواع ظلالها وهذا من التوحيد واشار اليه المتقدمون في
كلام المعلم ما معناه هذا وما خالفه فانما هو من تصرفات المتاخرين

المعول على البرهان فصل في المقام عندهم هو الملكة
الثابتة على امر من هذه الامور والحال هو عندهم ان يكون شي ما
بالفعل من جزئيات هذه الاشياء سريع الزوال وهو بعينه من
الحال المذكور في باب الكيف فلهذا قبل الف حال الحصل منه
مقام واحد والاعتماد على المقامات والملكات لا على الاحوال
فطن وفقك الله بالعلم خبرة لن تتبرا الدعا في امر احزنك فان
الدعا نسبتها الى استجلاب المطالب كنسبة الفكر الى استدعا
المطلوب العلمي فكل معد لما يناسبه والدعا كما قال افلاطن يحرك
الذات الحكيم واصبر وتوكل واشكر وارض بالقضا وحاسب نفسك
في كل عشية وصبيحة وليكن يومك خيرا من امسك ولو بقليل
والا فانت من الخاسرين روح سرك بنزول ما ثقلت عليك تبعاته
اذكر موتك وغدا وما على الله في كل يوم مرارا احفظ الناموس
لحفظك لا توخر الى غد شغل يومك فان لكل يوم آت مشاغله
ولعلك لن تلحقه واقطع حسها فتك محبة ما سوى ربك وكل
خاطر ردي يحملك الى المحبة السافلة فاقطعه اولا لئلا
يقوى فينقطع وحصل لنفسك الملكات الفاضلة النافعة
وعليك بالصدق فلا تلطخ نفسك بملكة الكذب فينفسد منامك
والحاتك وتفنا دبا لا تنقاش بغير الحق ولا تظلمن احدا
فينتقم عنك قيم العالم ولا تؤذين نملة فان عناية القيم كما

نالتك برحمته نالتها فكر مرارا ثم قل فان كنت تنطقك صارما من
الصالحين فتوسل ان تصير بالصمت ملكا من المقربين احفظ جانب الله
في كل امر وليكن كلمح الله معاملة لا يطلع عليها بنو نوعك واعلم
ان عيون الملكوت ناظرة اليك فعظم حرمات الله استحيا من ان
اعبد ربك لا تنام احترز عن اليمين وان كنت صادقا فانك تراه ويراك
اذا حققت كلمة العذاب على قوم فسقوا والقيم عليهم غضبان ولم
يبق الى حد استنزل عذاب الله الا قليلا فلا تكونن بصغيرك منهم
الكبار فتخيب بمسك من الخذلان ما مس القرون الخالية لا تغرنك
ان عزائم الرجال تحرك الاسباب اتق دعوة العاجز والباكي
فان القيم قد لا يسامح بسره على كسير حل لوقتك والليل داج واذكر
الله كثيرا وكلما حركك الى امر من الامور العالية ان تتبعته ولقد نشت
كتابي هذا وجدت فيه ما يعينك على الوصول الى كماله ولقد اودعت
في هذا الكتاب ما لا حاجة معه الى غيره في هذا الفن وفرقت ما ينبغي
ان يفرق في مواضعه وما ليس هاهنا برهانه وجزم الحكم به لا يغرك
جهله واشتمل على رموز ان فصحتها وغرائب ونوادر من العلم
على قواعد منقحة لا يبين بينها هرج ومرج ولو وجدت الدعاوي لا دعيت
فيه امورا جليلة وان بهتك على قدرة تحل بامر اعرفه ولا تقلدني
وغيري فالمعيار هو البرهان وكفاك من العمل التعليمي طرفا فعليك
بالعلم التجردي الاتصالي لتنصر من الحكما ولا تبتذل العلم واسراره
الا لاهله ... انه نفسك اليه من اللئام فلقد اصابني منهم



٢

ويسمى قوله وعبد الله ان جعل دالا على صفة العبودية مركبا وان
جعل اسما مفردا [illegible] الجزء منه حالة الجزئية واللفظ المفرد
اما ان يدل على معنى غير تام في المعقول ويسمى اداة او على معنى تام فيه
~~واللفظ المفرد~~ فاما ان يدل على معنى تام دون زمانه وهو الاسم
كالمس مثلا اذ ليس فيه معنى وزمان بل معناه الزمان واما ان
يدل على معنى وزمان من الازمنة الثلاثة ويسمى كلمة وشارك هذان
في التامية ويشارك الاسم الاداة في عدم الدلالة على زمان لا حق
بالمعنى وفارقتهما الاداة في ان تركيب اكثرها لا يفيد التصديق
اصلا وانما اذا كانت احد جزوي القول يكون مركبا ناقصا **اللمحة**
الرابعة هي ان اللفظ اما جزوي وهو الذي نفس تصور معناه
يمنع وقوع الشركة فيه كمفهوم زيد وكل ما اشير اليه واما كلي
وهو الذي نفس تصور معناه لا يمنع الشركة كانت الشركة بالفعل
كالانسان او بالقوة العادمة للمانع كالعنقاء او كانت الشركة ممتنعة
ولكن لغير المفهوم كالشمس والمشترك في معنى يعمهما يسمى جزوية
بالقياس اليه وفارق الاول بحال الاضافة في مفهومه وبجواز
ان يكون كليا والاضافة الى جزوي لا يمنع الكلية كذا زيد
اللمحة الخامسة هي ان اللفظ اما ان يتكثر ويتحد مفهومه
ويسمى نحوه اسما مترادفة كالاسد والليث وسكران ويسمى اسما
متباينة او يتحد اللفظ ويتكثر المعنى فان كان الاشتراك في الاسم ليس للمعنى

اصلا يسمى نحوه اسما مشتركة وان كان الاشتراك في الاسم لامر معنوي
ولكن ليس هو المعنى المقصود باللفظ يسمى متشابهة كالفرس على المنقوش
والحيوان المشهور ويقال لها مجازية سواء كانت الاستعارة للمشابهة
او مجاورة نحوها وان كان الاشتراك في الاسم لمعنى في الجميع بالسوية يسمى متواطية
كالانسان على زيد وعمرو اذ ليس لاحدهما اولية من غيره وان كان لمعنى متفاوت
يسمى نحوه اسما مشككة كالابيض مثلا فانه على الثلج اولى منه على
العاج والموجود فانه على الباري اول واولى منه على الجوهر
ثم على الجوهر اولى منه بالعرض **اللمحة السادسة** هي انا اذا
قلنا معنى حمل الحاد حقيقيتهما فلان هو كهان فما مثل فلان
يسمى الموضوع وما مثل كهان يسمى المحمول وليس معنى حمل الحاد حقيقتيهما
والا ما صح حمله في غير الاسما المترادفة وليس كذلك بل معناه ان الشي
الذي يقال له فلان بعينه يقال له كهان كان معنى ثالثا كما في قولنا
الضاحك كاتب فانهما صفتان للانسان وهو ثالثهما وليس في جميع
المواضع كذلك بل قد يكون ذلك الشي احدهما كقولنا الانسان ضاحك
والجزوي لا يحمل اما على الكلي فلانه خص لما له تصور اشتراك
فيما ليس له ذلك سواخصص بالبعض ام لم يخصص واما على الجزوي فلانه
اما هو نفسه او مباينه فلا حمل على التقديرين **اللمحة السابعة**
هي ان كل كلي صالح للحمل وكل محمول اما ذاتي وهو المحمول الذي يدخل

٣

في حقيقة الموضوع كالحيوانية للانسان واما عرض وهو المحمول
الذي يخرج عن حقيقة الموضوع فمنه اللازم في العين والذهن
كزوايا المثلث ومنه اللازم في العين دون الوهم كسواد الزنجي
ومنه المفارق فبينهما كالشباب والشيخوخة والقيام والقعود
كان سريع الزوال او بطيئه وفارق الذاتي جميع العرضيات
فانه جزء الماهية متقدم عليها في العقل علة لها وهي خارجة
متاخرة معلولة وشارك اللازم المحمول الذاتي في ان النسبة لها
الى الموضوع واجبة غير معللة بامر خارج وانه يمتنع رفعهما
في الوهم والسواد ذاتي للاسود من حيث هو اسود وكذلك كل كلي
عرض اشتق منه اسم المجموع من حيث هو هو والوجود غير ذاتي لما
يمكنك ان تفهمه دون الوجود او تعقل حقيقته وتشك في وجوده
كما في جميع الماهيات التي عندنا ومن العرض ما هو وسط وهو محمول
يلحق بسببه بالماهية محمول اخر كالضاحك اللاحق للانسان
للتعجب ومنه ما ليس له ذلك **اللمحة الثامنة** هي ان السائل
بما هو اما ان يطلب مفهوم الاسم او الماهية فيجاب بما يدل عليه
او عليها مطابقة وعلى الاجزاء تضمنا والذاتي الواحد ليس مفهوم
الاسم مطابقة ولا جميع هويته المسؤول عنها فلا يكون جوابا
كما ظن فان جزء الشي ليس هو والمطلوب انما هو هو لا جزؤه وكيف

والذاتي العام كالحيوان لا دلالة على الخاص والخاص كالناطق
مفهومه انه شيء ما له قوة النطق لا غير ثم نعرف من خارج
انه حيوان وكذا مفهوم الابيض انه شي قام به البياض حتى
انه لو قام بغير الجسم لقيل عليه ذلك الا انا نعرف من خارج انه
يختص بالجسم فلا يدل الناطق على الحيوان الا بالالتزام وهو
غير معتبر اذ اللوازم لا تتناهى ثم السائل بما هو اما ان
يطلب تمام الماهية المختصة بعد كما يقال الانسان ما هو فيجاب
بحده او عن عدة في سؤال يطلب الماهية المشتركة وذلك اما كا
لمتباين كفرس وطير وانسان انها ما هي فالجواب بالخصوصيات
لانه لم يسال عن واحد واحد ولا بما عم من الحيوانية ولا بعض افرادها
في الحمل فان الماهية المشتركة هي الحيوانية وهي المطلوبة للسائل
وليس جزؤها هي ولا جزؤها العام والخاص على ما سبق فالحيوانية
هي الجامعة للمقومات المشتركة خالية عما ورائها ولا الجواب عن السؤال
عن كل واحد بجواب السؤال عن الجامعة فان ما ارادها على الماهية
المشتركة داخل في حقيقته واما كالمشترك الذي [illegible] وخالد فالجواب
ما هم فيجاب على قياس ما قلنا بالماهية المشتركة وهي الانسانية و
جاز هنا ايضا عن السؤال عن [illegible] ما ارادة الاحاد
على الماهية المشتركة هاهنا اعراض اذ قد [illegible] بتمام الماهية

كل واحد كاطراف الجماعة الاولى فان نفع خصوصياتها انبطل
به الهوية بل الجزو المشترك **اللمحة التاسعة** هي ان
الجنس هو الكلي المقول على مختلفات الحقائق في جواب ما هو
والنوع هو الكلي المقول على الاشيا المختلفة الا بالعدد في جواب
ما هو على ما عرفته من حال الجماعتين السابقتين ولا يخرج الكلي
المقول في جواب ما هو عن كونه مقولا على المختلفات او المتفقات
والنوع قد يقال لاخص المقولين المتتاليين بالنسبة الى
اعمهما وهذا الاعتبار غير الاول لتخصيصه بحال الاضافة
وقد يكون هذا جنسا باعتبار اخر دون الاول والاجناس مترتبة
في صعودها ونزولها وحصر نهايتها اذ لا اعم من الوجود وان لم
يكن جنسا ولا اخص من الشخص وما بين العموم والخصوص نفس هذين
الحاصرين فيجب منها نهايتنا اما في الصعود فالى جنس ليس ورايه
جنس كالجوهر مثلا ويسمى جنس الاجناس واما في النزول فالى
نوع ليس دونه نوع ويسمى نوع الانواع كالانسان وبينهما متو
سطات كل واحد جنس لما تحته ونوع لما فوقه والذاتي الذي
لا يجاب به في جواب ما هو هو الفصل ويرسم بانه الكلي الذي
يقال على الشي في جواب اي شي هو في ذاته وهو تمييز الشي عن المشاركات
في الجنس العام والعرضيات منها ما يميز الا ان الفصل تمييزه ذاتي

والفصل يقوم وجود الجنس المخصص وفصل الحيوان فصل جنس
الانسان وكل فصل فانه مقوم لنوعه ومقسم لجنسه واعلم
ان الخاصة هي كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا
غير ذاتي كالضاحك للانسان والعرض العام هو كلي يقال على ما
تحت حقيقة واحدة وغيرها قولا غير ذاتي كالابيض للانواع
الكثيرة ولا يخرج العرض عن كونه مخصصا لحقيقة او غير مخصص
ولا يشترط في هذين اللزوم واللالزوم والشمول لنوع ما قيلا عليه
وقد ذكر في العام عنه فظن انه قسيم الجوهر ولم يعلم ان اللون
عرض بذلك المعنى وليس بعرض بهذا المعنى للسواد بل هو جنسه
وقد يكون كلي خاصة لامر كالمشي للحيوان ويكون عرضا عاما لما
تحته كما هو للانسان وهذه الخمسة تحمل على جزئياتها بالاسما
والحدود والحقيقة البسيطة ما ليس لمقومها العام جعل وللمقوم
الخاص جعل اخر وغير البسيطة ما فيها جعلان

المورد الثاني في الاقوال الشارحة وفيه لمحات **اللمحة** الاولى
في الحد والحد التام هو القول الدال على ماهية الشي ويجمع
لا محالة جميع مقوماته ويتركب من الجنس والفصل واللفظ
الواحد لا يصلح للحدية فانه ان شمل المقومات باسرها اسم
او اسم ذاتي او خارجي وما لا تركيب فيه لا حد دال عليه

بالحدة وليس المراد من الحد المجرد التمييز فانه يحصل بالرسم بل بالخاصة
الواحدة والتمييز الذاتي يحصل بالفصل وحده وبالحد الناقص
وهو مجموع جنس بعيد للشي وفصله كقولك للانسان انه
جوهر ناطق فما الحد فعن الذاتيات ما دل عليها الا الفصل
للالتزام الغير المعتبر واسم الجنس القريب اغنى عن تعديد
المقومات العامة لدلالته عليها تضمنا اما الفصول ان
كثرت فلا بد من ايرادها اذ لا يدل بعضها على بعض الا بالالتزام
ولم يعتبر وان نقل اسم الجنس واورد بدله حده لاجل الحدية
والاتكار لم يعتبر فيه اذ لا يجاز الطرح المقومات ولا للزيادة
فيها كثرت الالفاظ او قلت اذا لم يتكرر المعنى ومن لغا وجيز
في الحد احتطا مع ان الوجيز اصا في حصول **اللمحة الثانية**
هي ان الرسم قول يميز الشي عن غيره تمييزا غير ذاتي والتام منه
ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشي كقولنا للانسان انه حيوان
منتصب القامة بادي البشرة ذو حيا ضحاك بالطبع ويجب
ان يكون بخواص بينة للشي **اللمحة الثالثة** في امثلة من
الخطا مجربة للطبع من الخطا اخذ الجزء مكان الجنس والحيوانية
الملحوظة في حد الانسان لا ينبغي ان تكون مشروطة بالتخصيص
اذ لا يكون جنسه مقولا على المختلفات بالجنسية ولا مشروطة
بلا التخصيص فانها تنافي جنسيته اذ ان الفصل بل مطلقة

واعلم ان الحيوانية المخصصة انما لا تحمل فان الجزو اذا حمل على
الكل يكون تكرارا بل انما يحمل عليه حيوانيه مطلقة ومن الخطا
اخذ الفصل مكان الجنس كقولهم العشق افراط المحبة وانما الاولى
انه محبة مفرطة ومن الخطا اخذ الموضوع الفاسد مكان الجنس
كقولهم الرماد خشب محترق ومن الخطا تعريف الشي بضده بمثله
في المعرفة والجهالة كقولهم الشي هو الاسطقس المتشبه السواد
هو ما يضاد البياض وكذا بما هو اخفى منه كقولهم النار هو الا
سطقس الشبيه بالنفس والنفس اخفى منها وكذا تعريف الشي بنفسه
كقولهم الانسان حيوان بشري ومن الخطا تعريف الشي بما لا يعرف
الا به كقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف الا
بزمان طلوع الشمس والمتضايفان كل لا بعد الاخر لا يعرف كل واحد
منهما بالاخر اذ كان العلم بهما معا ولا يوخذ في الحد الا ما به يعرف
الشي لا ما معه يعرف بل يقال ان الاب حيوان يولد اخر عن جنسه
من نطفته ولا يوخذ في مثل هذه الحدود السبب الموقع للاضافة
ولا يستعمل في الحدود الالفاظ المجازية والمشتركة والاسما الغريبة
فان لم يكن للمعنى اسما فليخترع له اسما من الاسما التي يناسبه **المورد**
الثالث في باري ارمينياس وفيه لمحات **اللمحة الاولى**
هي ان للشي وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان ووجودا في
اللفظ ووجودا في الكتابة والاخيران يختلفان في الاعصار والامم

دون الجزء ولكن **اللمحة الثانية** هي ان اللفظ المركب منه ما يكون
تركيبه على سبيل التقييد كقولك الحيوان الناطق الماشي ويقوم
مقامه لفظة واحدة وتستعمل في الاقوال الشارحة وما ليس تركيبه
هكذى فاما ان يتطرق اليه التصديق او التكذيب او لا يتطرق والاول
هو المطلوب هنا ويسمى قضية وخبرا ويرسم بانه القول الذي يصح ان
يقال لقائله انه صادق او كاذب فيه فمنه الحملي كقولنا الانسان
حيوان فان الحملية كلما فيه موضوع ومحمول ومنه شرطي وهو ما يكون
التاليفه غير خبرين لخروج كل واحد منهما عن خبريته وقرن بينهما
ليصير قضية واحدة فمنه متصل وهو ما يكون النسبة بين جزئيه
باللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومنه
منفصل وهو ما يكون النسبة بين جزئيه بالعناد كقولنا اما ان
يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفارقت الشرطيتان الحملية
في ان الحملية يقال لاحد جزئيها انه هو الآخر وكل كل من جزئيها
اما بسيط او في قوة بسيط كقولك الحيوان الناطق ينتقل بنقل
قدميه ويقوم مقامه الانسان ماشي ولا كذلك الشرطيتان و
الحاصل انهما الى الحمليات ثم الى المفردات وفارقت المتصلة المنفصلة
بان رابطها اللزوم ولها مقدم وتالي بالطبع والمقدم هو الجزء الاول
المقرون به حرف الشرط والتالي هو الجزء المقرون به حرف الجزاء و
المنفصلة عنادية لا يتغير المعنى بتغير ترتيب اجزائها وانما انحصرت
القضايا في هذه لانها اما ان يحمل الذي ما يصلح للخبرية او لا والذي

يحمل الذي ذلك اما ان يرتبط باللزوم او العناد ولكل من الثلاثة ايجاب
وهو ايقاع النسبة بين الجزئين صالحة للتصديق والتكذيبة وسلب
وهو رفع هذه النسبة فالايجاب للحملية كقولنا الانسان حيوان
اي المفروض هنا وعينا انه انسان فهو حيوان كيف كان دون
افتقار شرط وسلبها كقولك الانسان ليس بحجر وسالب المتصلة كقولك
ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسالب المنفصلة كقولك
ليس اما ان يكون العدد زوجا واما منقسما بمتساويين وايجاب الشرطيتين
ورابطهما باللزوم او العناد والسلب رفعهما حتى اذا كان في
جزئيهما سلوبه اللزوم والعناد كالهما والقضيتان موجبتان
والمنفصلة منها حقيقية وهي التي تمنع الجمع دون الخلو كقولك اما ان
يكون هذا المحل ابيضا او اسودا وتمنع الخلو دون الجمع كقولك اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يغرق وكل ما يتلك احد جزئي انفصاله بلازمه
الاعم كما اوردت اللا غرق بدلا عن اللاكون في البحر الذي هو الجزء الحقيقي
للانفصال والشرطيات الصادقة قد يتاتى من اجزاء كاذبة
اللمحة الثالثة هي ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا
كقولك زيد كاتب او ليس كاتبا ايجابا وسلبا ويسمى مخصوصة وشخصية
حينئذ واما ان يكون كليا فان لم يبين كمية الموضوع وقدر الحكم سميت
مهملة كقولنا الانسان في خسر او ليس ايجابا وسلبا فان بين ذلك
سميت محصورة وان كان الحكم في الكل سميت محصورة كلية موجبتها
وليما ان لا تكون دوا ... غير ... حقيقية وهي التي تمنع

كقولك كل انسان حيوان وسالبتها كقولك ليس ولا واحد ولا شي
من الناس بحجر وان كان في البعض سميت محصورة جزئية كقولك بعض
الناس كاتب في الايجاب او ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان
بكاتب فان السلب في البعض متيقن فيهما واما الباقي فلم يتعرض
واللفظ الحاصر يسمى سورا كان في الكلية او في الجزئية والمهمل
انما يذكر فيه حقيقة صالحة للتعميم والتخصيص ولو كانت الانسانية
وجب لها التعميم ما كان التخصيص الواحد يجوز ان يقال انه انسان
ولما كان الايجاب والسلب في الكل لا يمكن في البعض دون العكس
فالمهمل صدقه جزئيا متيقن وصدقه مشكوك فيه فهو في قوة
جزئية وكون القضية جزئية الصدق لا مانع عن صدق كليتها
ولا عن كذبها والالف واللام في لغة العرب كما يراد للعموم يراد
لتعيين الحقيقة الاصلية كقولنا الانسان عام او هو الضاحك ولو
استغرق افراد مقامه قولنا كل واحد وليس كذا والشرطيات
سور كليتها كلما او دائما او دائما ليس وليس البتة وسور جزئيتها
قد يكون كما تقول قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق وقد يكون
ليس كذا في السلب او ليس دائما ~~او ليس دائما~~ او ليس كلما وعند
عدم هذه الاسوار قولنا اما ان يكون او اذا كان لو اقتضيا من
التعميم والتخصيص احدهما لما صح اقتران سور الآخر به فليستا
مقتضيا لهما فهما نقيضيان الاهمال وعموم الشرطيات وخصوصها
بالاوضاع والاوقات كما كان في الحمليات بالاعداد وفصل

قد يعتبر في القضايا ما يفيدها امورا لا يقتضيها القضايا بدونها
كلفظة انما فانها قد تفيد حصر الموضوع في المحمول وقد تفيد حصر
المحمول في الموضوع ولام التعريف في المحمول فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع
وقد يدخل السلب في القضية لنفي مقتضيهما ويجوز بقاء القضية
على ايجابها وتقال ليس جسم الا ... ويقصر منه ... مقصور عليها
او اللزوم ويقال في الشرطيات ما كانت النهار حاصلا كانت الشمس
طالعة فيه دعوى اللزوم مع التسليم الوقوع ويقول لا يكون الشمس
طالعة الا والنهار موجود او حتى يكون او لا يكون النهار موجودا ان
شئت حرف في هذه الادوات وجعلتها حاصرة كلية متصلة بادخال
اداتها او تبقيت المسلب وحرفت غيره وتدخل اداة الانفصال
وموجبها الشرطيتين اذا ادخلت في احد جزئي احدهما السلب صح
قلبه الى الآخر ويقول لا يكون هذا المحل حارا وهو بارد وهو ممتنع
منع الجمع دون الخلو وهو في قوة منفصلة لذلك واذا ادخلت اداة
الانفصال على سلب جزئي صارت مانعة الخلو دون الجمع ونحو هذه
قضايا محرفة **اللمحة الرابعة** هي ان القضية اما معدولة
وهي التي جعل حرف السلب جزءا لاحد جزئيها اي الموضوع او
المحمول واما محصلة وهي التي سلمت جزئاها عنه ونحو كل قضية
حملية ان يكون فيها ما يدل على الموضوع والمحمول والربط الذي
باعتباره صارت القضية واللفظ الدالة على النسبة يسمى الرابطة
وقد يحذف في لغات كما في لغة الفرس فيقولنا زيد دبير است وقد
ترتبط في العربية بلفظة هو كقولنا زيد هو كاتب وقد يحذف فيها

واذا المخرج حرف السلب عن الرابطة في لغة العرب ارتبط بها
وصار السلب جزءاً والمحمول والنسبة اثباتية واذا تقدم السالب
قطع الرابطة ونفاها وفي الجملة اذا صار السلب جزءاً ولم جزء من
القضية فهي الحاقية والسلب جزء عن المنفي والاثبات محصل كان
او معدول لا يتصور الا على ثابت اما عيني او ذهني فيثبت عليه الحكم
بحسب الوجودين ولحد بهما القضايا صارت اربعة موجبة بسيطة
كقولك زيد بصير وسالبة بسيطة كقولك زيد ليس هو بصيراً و
القضية معدولة موجبة كقولك زيد هو لا بصير وسالبة معدولة
كقولك زيد ليس هو لا بصير والقضية دون الرابطة تسمى ثنائية
ويتعلق كونها معدولة او بسيطة بنية المتكلم الا ان يكون الحرف
العدول كلفظة غير ومعناها تداخله

اللمحة الخامسة

في ان الشرطيات منها ما يتركب عن حمليتين او شرطيتين او عن خلط
او من احد الشرطيتين مع حملية كقولنا ان كان كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود
هي متصلة من شرطيتين وقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فاما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجوداً فهي
متصلة من خلط الشرطيتين وقولك ان كان هذا عدد فهو اما زوج واما
فرد وهي متصلة من شرطية وحملية وقس على هذا

الفصل الرابع

في جهات القضايا وتعريفاتها وفيه لمحات المحمول من حيث

المحمول بنسبته الى الموضوع اما ان يكون واجبة كقولك الانسان
حيوان او ممكنة كقولك الانسان كاتب او ممتنعة كقولك الانسان
حجر ولفظة الضرورة صادقة على الوجوب والامكان على الباقية
والامتناع على الباقية وهذه الالفاظ الثلثة بعد تلفظها تسمى
جهة والقضية التي يصلح لان يصدق عليها احدى هذه باعتبار
الصلاحية تسمى مادتها ونسبة القضية الى الجهة التي تصدق عليها
في الايجاب وان صدق على السلب غيرها والضروري انما يقال على الموجب
النسبة لنفس الموضوع والمحمول الا باعتبار زايد ومنه المطلق
العام كقولنا الله قيوم فانه مستمر ابداً ومنه ما شرطه دوام ذات
الموضوع كقولنا الانسان بالضرورة حيوان اذ ذاك غير متأبد بل
مع بقاء الذات فلا نعني بالضروري غير هذين اما ما شرطه في
الموضوع كقولنا المتحرك هو متغير بالضرورة ما دام متحركا فانه
ما وضعنا فيه اصل الذات بل الذات مع صفة يلحقها بعد
تحققها او في المحمول كقولك الانسان ماش ما دام ماشيا او في
وقت معين كقولك القمر كاسف او غير معين كقولك الانسان متنفس
فهذه الاربعة ضروريات مشروطة غير دائمة والوقت المعين
والغير المعين انما يعتبر فيما لا ضروري يتمادى اليه البتة
في وقت وقد يوجد دائما غير ضروري كسواد زيد وسلب البياض
عنه اما في الكليات فلا يتصور الحكم الدايم الغير الضروري فان

ما لم يتزج بالوجوب لا يمكن جزم الحكم بدوامه في الكليات وننصور الحكم
الضروري الغير الدائم اذا كان للماهيات لوازم تتمادى الى الحكم وقتاما
كتنفس الانسان والشروق والغروب للكواكب والممكن قد يقال بازائما
ليس بممتنع ويدخل فيه الواجب والخاص وجد والمنته اقسام
ضروري الوجود وضروري العدم وما لا ضرورة في وجوده وعدمه
مخصوص باسم الامكان فالقسمة عندهم ثلاثية واجب وممكن
وممتنع وكانت عند الاولين ثنائية ممكن وممتنع والممكن العامي
يصدق على طرفي الممكن الحقيقي لصدق الغير الممتنع على ايجابه وسلبه
وللامكان مجامل اخر لا يحتاج اليها فحذفناها ومن ظن ان من
شرط الممكن ان يكون غير واقع فان الوجود يخرجه الى الوجوب
لم يعلم انه ان كان الوجود يخرجه الى ضرورة الوجود فالعدم يخرجه
الى ضرورة العدم فانه لم يتم هذا لم يكن ذلك بل الممكن باعتبار الماهية
ابداً ممكن وضرورة العدم والوجود انما يكون له بشرائط خارجية
فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وكل ما امكن ان يكون يمكن ان
لا يكون فالواجب يمكن ان لا يكون مع انه ليس ممكنا وما ليس بممكن ممتنع
فالواجب ممتنع نقال الان الواجب ممكن بالمعنى العامي ولا ينعكس ذلك
الى ممكن ان لا يكون لدخول الواجب فيه وليس ممكن بالمعنى الخاص وما
ليس ممكن بالمعنى الخاص لا يلزم ان يكون ضروري العدم بل ربما يكون
ضروري الوجود فانه عبارة عما ليس بضروري الوجود والعدم واعلم

ان جهات الجهات هي الثلثة المذكورة من قبل فلا خل فيها ضروري
غير دايم وهو داخل تحت الامكان الحقيقي ويدخل فيه الدايم الغير
الضروري من وجه فالدايم المطلق هو ما يشتمل الضروري الدايم و
الدايم الغير الضروري

اللمحة الثانية في انا اذا قلنا كل
ج ب فله اعتبارات في الوضع واحد في الحمل اما التي في الوضع
فليس لي منها جميع القضايا المحصورة باصنافها وهي ان كل ج ليس
معناه الجيم الكلي او كلية فقد يحمل عليه ما ليس كلية ولا كل
الجيم اي جميعه بل معناه كل واحد واحد مما يوصف بج كان في الذهن
او في العين دايم له الجيمية او لم يدم وليس ماخوذا على انه من حيث هو ج
والحاصل ان يقال كل متحرك يمكن فرض سكونه ولا يشترط له دوام الجيمية
بل كيف اتفق بعد ان يكون موصوفا بالجيمية بالفعل واما في الحمل فنقول
في الضرورية انه ب لا ما دام ج بل اعم منه وان لم يكن ج فهو بالضرورة
ب وفي الممكنة بالامكان وكذا الحسب كل قضية واذا لم يعين جهة
اصلا فهي مطلقة عامة لا يقتضي من الجهات شيئا معينا من حيث انها
قضية ولا ما صح اقتران غيرها بها بل نسبتها الى الجميع سواء و
يطرد في جميع المواد ويعلق عليها من الايجاب الى السلب كقولنا
كل فرس نايم لا شيء من الفرس بنايم فان هذان لو انضما لا يقتضيان
الدوام واللادوام لما سبق والضروريات الاربعة اذا احدث
خصوصيا بها فقيل كل جسم ب لا دايما بل كان ما في المطلقة

١٠

الوجودية ويتأتى قلب سالبتها الى موجبتها والحمل المطلق الوضعي
غير الحمل الوقتي وهو ما يختص بالوقوع في الاعيان فلو عدم
غير الانسان من الحيوان وقتا ما صح كل حيوان انسان اي ما في
العين في هذا الوقت وفي الحمل المطلق لا ينتقض فان هاهنا حيوانات
معقولة هي بالضرورة ليست بانسان والامكان الممكن العام يتناول
الواقع بالفعل وما لم يقع اصلا من غير الممتنع ولا يمكننا ان نقول
كل ج ب مطلقا اذا لم يتصف الجيم بالباء اصلا ابدا او شي منه فالممكن
العام اعم من المطلق ومن جميع القضايا والممكن الخاص اعم من الوجودية
ومن المطلق العام من حيث ان الممكن الحقيقي قد يتناول ما لا يقع اصلا
والمطلق اعم منه من جهة صحته على مادة الضرورة وغيرها وسالب
كل جهة وهو ما يدخل فيه السلب على الجهة غير السالبة الموصوفة
بالجهة وهي ما يدخل الجهة على السلب واعتبر بالمواد **اللمحة الثالثة**
في التناقض والتناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
على وجه يقتضي صدق احديهما لذاته كذب الاخرى وكذب احديهما
لذاته صدق الاخرى ففي الشخصية لا ينبغي ان يختلف القضيتان في
غير الايجاب والسلب تختلف به حال الحمل فيحفظ فيهما اتحاد
الموضوع والمحمول والربط والاضافة والمكان والزمان والكل والجزء والقوة
والفعل والشرايط وينبغي ان يحفظ مثل هذا في جميع القضايا وفي المحصورات
زيادة شرط وهو ان تختلف القضيتان في الكمية وهو الكلية والجزئية
كما اختلفتا في الكيفية وهو الايجاب والسلب والا فالكليتان في

مادة الامكان والقضايا التي يوخذ موضوعها اعم من محمولها تكذبان
معا والجزئيتان تصدقان معا فيها فاذا كذب لا شي من ج ب ان كان
تصدق كل ج ب فيصدق بعض ج ب دون العكس فالجزئية
في الحالتين صادقة فنقيض الكلية الموجبة الجزئية السالبة ونقيض
الكلية السالبة الجزئية الموجبة والمطلقة العامة الموجبة لا يكون
نقيضها السالبة المطلقة اذ لا وقت معين في المطلقة ولا شرط
الدوام وغيره فيجوز صدق السالبة والموجبة معا ونقيض المطلقة
العامة الموجبة لا يكون نقيضها السالبة المطلقة اذ لا وقت معين
في المطلقة الا ما يدوم سلبه والا قد يصدق السلب الغير الدائم مع
الايجاب المطلق فنقيض المطلقة الدائمة العامة التي تشمل
الضرورية وغير الضرورية فان احدهما قد يكذب مع المطلقة في مادة
الاخرى فبالاطلاق كل ج ب يناقضه دائما ليس بعض وبالاطلاق
لا شي ايجابا وبعض وهكذا في الباقي ونقيض بالوجود كل ج ب ليس
بالوجود كل جيم ب ويبقى الدائمة التي تعم الضرورية وغيرها في البعض
ايجابا وسلبا فان شئت تورد في نقيض القضية المذكورة الا دائما
بعض ج ب او دائما ليس بعض ج ب بالدوام المطلق وقد اغنانا هذا
عن تعديد اصناف كثيرة كما اشرنا اليه في الملوحات اللوجية والعرشية
كيف وهذا الايجاب هو في حال ما لا دائما فاما ان كذب لقولنا في
حال ما فيصدق السلب الدائم او لقولنا لا دائما فيصدق الايجاب
الدائم وكذا في غيره فاذا قلت بالوجود بعض ج ب فنقيضه ليس بالوجود
شي من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شي وعلى هذا في الجميع

١١

اللمحة الرابعة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها و
خواص ذلك لوحا وذوات الجهات منها متلازمات تتعاكس ومنها ما
لا تتعاكس

متلازمات متعاكسات

متقابلات

بالضرورة يكون	ليس بالضرورة ان يكون
ليس يمكن العامي ان لا يكون	ممكن العامي ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	ليس يمتنع ان لا يكون

متلازمات متعاكسات

متقابلات

واجب ان لا يكون	ليس واجب ان لا يكون
ليس يمكن ان يكون العام	ممكن ان يكون العام
ممتنع ان يكون	ليس ممتنع ان يكون

متلازمات متعاكسات

متقابلات

فليس ممكن ان يكون الخاصي	ممكن ان يكون الخاصي
ليس ممكن ان لا يكون الخاصي	ممكن ان لا يكون الخاصي
هذان يلزمهما الستة التي في جهتها دون العكس	هذان يلزمهما الستة التي في جهتها دون العكس

متلازمات متعاكسات

وكل طبقة سطرناها نقايضها محاذية لها فليوخذ نقيض الكلية
جزئية ولازم النقيض يقوم مقامه واعلم ان الكل اذا حكمت على البعض
بجهة لم يلزم ان يكون البعض الاخر موافقا له فيها ولا مخالفا
اللمحة الخامسة في العكس وهو جعل الموضوع بكليته

محمولا والمحمول موضوعا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب
والسالبة ضرورية تنعكس سالبة ضرورية فاذا قلنا بالضرورة لا شي
من ج ب فينعكس بالضرورة لا شي من ب ج والا فليكن بعض
ب ج بالامكان العام فانه لازم نقيضه فنفرضه موجودا فلنا ان
نجد شيئا معينا هو ب و ج فليكن د فد هو البعض من ب الذي
هو ج والبعض من ج الذي هو ب فصار ج ب وقد قلنا بالضرورة
لا شي من ج ب فهذا المحال لزم من كذب لا شي من ب ج ولم يلزم
من فرض الممكن ما يؤدي الى المحال فالسوالب المهملة الخاصة
والعامة والمطلقة لا عكس لها فقد يكون للشي موضوع عام لا يعرض
الا له فيسلب هو عن الموضوع بالامكان او الاطلاق ولا يتاتى سلب
الموضوع عنه كقولك لا شي من الحيوان ذي الرئة بالامكان او الاطلاق في
متنفس ولا يمكنك ان تقول ولا شي من المتنفس الحيوان ذي الرئة
فالبيان السابق يبتني على التناقض والمطلقات لا نقيض لها
من جنسها والسوالب الجزئية لا عكس لها اصلا فقد يكون عام يسلب
الخاص عن بعضه ولا يسلب هو عن بعض الخاص فتقول بالضرورة
ليس بعض الحيوان انسانا او ليس بعض الحيوان لا شي من الامكان لا يتاتى
ان تعكسهما اصلا والموجبة تنعكس جزئية موجبة فانك اذا
قلت كل ج ب او بعضه لك ان تجد شيئا معينا هو ج و ب فليكن
د ما دام كان ج ب فشي من ج ب فاذا لم يطرد الكل فيطرد
البعض البتة والموجبات على اي جهة كانت تنعكس ممكنة عامة
فان الضرورية قد تنعكس ضرورية كالانسان مع الناطق وقد

الكلية لا تنعكس موجبة كلية فربما يكون المحمول اعم

١٢

الا في سوالب هي في حكم الموجبات وان النتيجة تتبع لحسن المعين مثنى
في الكيف والكم وما استثني من الكيف فاما هي سوالب هي في حكم الموجبات
فالحاجة الى الاستثناء الشكل الاول وهو الذي يكون الحد الاوسط محمول
الصغرى وموضوع الكبرى وشرطه ان تكون الصغرى موجبة والكبرى
كلية ولولاهما لما لزم دخول الاصغر في الاوسط لتعدي الحكم اليه
فالحصر اضربه في اربعة وكانت بحسب وجوه تركيب المحصورات
الاربعة في الصغرى مع الاربعة في الكبرى كل مع كل ستة عشر
بحسب الشرطين لحروف اثنا عشر والشخصيات والمهملات لا تورد
في العلوم لان التشخص لا يبحث عنه فيها والاهمال بغلطه الضرب الاول
من كليتين موجبتين ينتج كليا موجبا مثاله كل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج
كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج لا شيء من ج ا
الثالث من موجبتين والصغرى جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله بعض ج ب ولا شيء من ب ا ينتج ليس
بعض ج ا واعلم ان الاصغر لما كان داخلا تحت الاوسط في المقول على
الكل بشرائطه فالحكم على الاوسط حكم على الاصغر على اي جهة كان و
النتيجة في الكل تابعة الكبرى في الجهة حتى في قولنا بالامكان كل ج ب
وبالضرورة كل ب ا ينتج الضرورة كل ج ا فان الالف غير مقول على
الموصوفات بالب مادامت ب حتى لو زالت البائية زال الاتصاف
بالالفية فان ذلك ينافي الضرورة على ما حررت فاذا فرض ضرورة
للجيم بالب يتعدى اليه الالفية بالضرورة وان لم تكن ب فتبين انه
ما دخل البائية الممكنة في كون الالفية ضرورية للجيم بل ذلك لذاتها

فان ما يلحق متوسط الممكن يكون ممكنا وقد استثني عن متابعة النتيجة
للكبرى ما اذا كانت الكبرى على بعض جهات غير معتبرة مثل ما اذا
كانت الصغرى بالامكان والكبرى لا دائما بل ما دام ب فان الالفية
بالامكان حينئذ متوقفة على البائية الممكنة للجيم ويجوز ان لا يقع البائية
فيكون الالفية بالامكان للجيم او كانت الصغرى ضرورية والكبرى
ما دام ب مطلقا فالنتيجة ضرورية لا من ج بدوام ب بل بدوام ا
بالضرورة ولا يطول بها هذا المختصر الا باعتبار لذلك ولا فائدة
وقد ذكرناه مفصلا في جواهر الحقائق الشكل الثاني هو ما يكون الحد
الاوسط فيه محمول الطرفين وشرطه هو كلية الكبرى مع اختلاف
المقدمتين في الايجاب والسلب او ما يقوم مقامه وان المتفقتين
قد يثبت عليهما شيء او يسلب عنهما وليس الا الايجاب وهكذا الفعل
في المختلفات وليس الا السلب وخاصيته انه لا ينتج غير السالب
وضروبه اربعة الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة
مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب يعني بعكس الكبرى فيصير ثاني الاول
فاذا لا شيء من ج ا او بين الخلف فيقال ان لم يصح لا شيء من ج ا
فبعض ج ا وكان لا شيء من ا ب ينتج ليس بعض ج ب وكان كل
ج ب هذا خلف وفي جميع الضروب هاهنا يقولون في الخلف نقيض
النتيجة بكبرى القياس وهي كبرى بحالها الضرب الثاني من كليتين
والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة بعكس الصغرى ويجعل كبرى و
ويستنتج ويعكس النتيجة لترجع الوسائط كلا الى مكانها فانا

١٣

ينعكس غير ضرورية كقولك كل كاتب انسان بالضرورة وليس الكتابة
ضرورية للانسان كما كان هو ضروريا لها والغير الضروري قد ينعكس
ضروريا كما سبق من الكتابة مع الانسان وقد ينعكس غير ضروري كالكتابة
مع الضحك والذي يشمل المواد كلها الامكان العام واذا قلنا كل ج ب
على اي جهة كان يصح عكسه بمعنى ان يكون بعض ب ج والا فبالضرورة
لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ج ب وكان كل او بعض ج ب
هذا محال والممكنة الخاصية لما كان عكسها بالامكان العام لخصه
ان سالبتها الى الموجبة واثبات عكسها ثم قلب العكس الى السالب
ليكون سالبة منعكسة فان الامكان العام لا ينقلب موجبة الى
سالبة وفي مثل قولك لا شيء من الحائط في الوتد ان نقل الموضوع والمحمول
بكليتهما في العكس باني لا شيء من الوتد في الحائط وهو كذب بل الصحيح
من عكسه انه لا شيء مما هو في الوتد بحائط وسنا قض الشرطيات وعكسها
على ما ذكرنا في الحمليات المرحلة الخامس في التركيب الثاني
للحجج وفيه لمحات اللمحة الاولى هي ان الحجة اصنافها متعددة
وتوخرها وراء ذلك ورد القياس الى ما بعد فالقياس هو العمدة وهو
قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول اخر والتاليف
من القضايا ميز القياس عن القضية الواحدة الموجبة لصدق
عكسها وبطلان نقيضها والقضية اذا صارت جزء القياس
سميت مقدمة واجزاؤها الذاتية كالسور والجهة الباقية
الى الاجزاء بعد التحليل الى الافراد كالرابطة المنفية عند
الحمليات ... كل ج ب وكل ب ا مقدمتان

ج ب واحد والمجموع قياس واللازم وهو كل ج ا نتيجة
وليس من شرط صحة قياسية القياس ان يكون مسلم القضايا بل
ان يكون على تقدير التسليم موجبا لذاته تصديقا اخر ومن خاصية
صحة الصورة انها تجب عند التسليم تصديقا اخر بخلاف صحة المادة
والقياس اما اقتراني وهو الذي لم يذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة
بالفعل كما سبق مثاله ومنه استثنائي وهو الذي يذكر فيه احد
طرفي نقيض النتيجة وسيأتي على كل واحد منهما والاقتراني قد
يتركب من بسائط القضايا الثلاث ومن خلط بعضها مع بعض ويوجد
في الاقتراني حد مكرر بينهما كفيه المقدمتان ويسمى الحد الاوسط
ويرتفع في النتيجة ولكل منهما حد خصه ويسميان الطرفين فما
يصير موضوع النتيجة وحده يسمى الاصغر والمقدمة التي هو فيها
كبرى وتاليفهما يسمى الاقتران وكيفية وضع الحد الاوسط
عند الطرفين يسمى شكلا والناتج من الاقترانات هو قياس والحد الاوسط
اما ان يكون محمول الصغرى وموضوع الكبرى ويسمى الشكل الاول الظاهرة
في نفسه وتبين غيره به وهو الاشرف لانتاج جميع المطالب المحصورات
الاربعة واما موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وهو بعيد عن الطبع
لا يتفطن لقياسيته الا بصعوبة ويتكلف والمحمول عليهما معا وهو
الثاني او موضوعهما وهو الثالث وتكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما
دون حاجة الى بيان ما سنذكر ويشتركان الثلاثة في ان لا نتيجة منها
عن الجزئيين ولا عن سالبتين ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى

اضرب هذا والثاني وهو من كليتين والكبرى سالبة والثالث
وهو من موجبتين والصغرى جزئية والسادس وهو من جزئية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى ففي جميع هذه الاربعة اذا انعكست
الصغرى يرجع القياس الى الشكل الاول ويقيت الكبرى على جهتها
فيتبعها النتيجة لما عرفت من حال الشكل الاول ففي جميع هذه الاربعة
النتيجة تبين انها تابعة للكبرى وتبين انه في الجميع كذا في الضرب
الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ولا ينعكس الصغرى اذ القياس
عن جزئيتين بل نعكس الكبرى ونجعل صغرى ونستنتج ونعكس النتيجة
او نبين بالخلف كما سبق او بالافتراض وصورة القياس كل ج
وبعض ب افنفرض البعض من ب الذي هو انه د فصار كل د ا
فنقول كل د ب وكل ب ج وكل د ج ثم كل د ج وكل د ا فصار اول
الثالث ينتج بعض ج ا وكل ج ا جهته جهة الكبرى وهو كبرى
هذا القياس فيتبعها النتيجة الضرب الخامس من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى لا ينعكس السالبة والصغرى ان
عكست كانت القرينة عن جزئين فيبين بالخلف كما قلنا او بالا
فتراض فنفرض البعض من ب الذي ليس ا في الكبرى انه د فيصير
لا شي من د ا وكل د ب ويقرن بالصغرى القياس وهو كل ب ج
فينتج كل د ج ولا شي من د ا فليس بعض ج ا والعبرة لقولنا
لا شي من د ... من د ا الكبرى وجهته يعينها جهة
الكبرى القياس اعلم ان الشكل الاول يشارك الثاني في اشتراط
كلية الكبرى وايجاب الموجبة وهو الكلية ويشارك الثالث في
اشتراط ايجاب الصغرى وانتاج الموجبة وهو فارق الشكلين
في انتاج المطالب الاربعة والبين بنفسه وفارق الثاني الشكلين
في اشتراط اختلاف الجهة المقدمتين في انتاج الموجبتين السالب
والنتاج في السالبتين كما ذكرنا وفارق الثالث الشكلين في جواز
جزئية كبراه اللمحة الثانية هي ان الشرطيات منها ايضا
اقترانات والمتصلات قرينات منها مقدمتان على نسق
نسق الحمليات تشترك في تال لهما او مقدم لهما او تالي
احدهما ومقدم الاخرى والشرائط والاستنتاج على ما مضى
والمنفصلات ايضا والقريب من الطبع كقولك هذا العدد اما
فرد او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد او زوج
الزوج والفرد جميعا فينتج الاوسط وينتج اما ان يكون هذا العدد
فردا او زوج الزوج او الفرد او زوجهما واحد الشرط على
ما قلنا وقد يتركب متصلة مع حملية والقريب من الطبع ما يكون
الشركة في التالي والحملية كبرى فيحصل نتيجة مقدمها مقدم
القياس وتاليها نتيجة تاليف التالي والحملية كقولك
ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه وقد
يكون القياس من حملية ومنفصلة والمنفصلة كبرى كقولك الاربعة
عدد وكل عدد اما زوج واما فرد فينتج الاربعة اما زوج واما فرد
وقد يكون المنفصلة صغرى والحمليات كبرى تشترك في محمول واحد

بوكس

غيرنا ما عكس ترتيب القياس الثالث من جزئية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية بين بعكس الكبرى
فيصير رابع الاول او بين بالخلف كما بين الرابع من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى لا ينعكس الاولى ولا ينعكس الثانية
جزئية ولا انتاج الجزئيتين فيبين بالخلف وكان القياس مثلا ليس بعض
ج ب وكل ا ب ينتج ليس بعض ج ا والا كل ج ا وكان كل ا ب وكل ج ب
وكان ليس بعض ج ب هذا خلف محال او بين بالافتراض فليكن البعض
من ج الذي ليس ب د فلا شي من د ب وكل ا ب ينتج ثاني الثاني لا شي
من د ا ثم تقول بعض ج د ولا شي من د ا فليس بعض ج ا واعلم انه لا
نتيجة في هذا الشكل عن المطلقتين بالاعتبارين ولا عن ممكنتين ولا عن
خلط سوا تغيرت الكيفية او ما تغيرت فانك قد ثبت وجوديا
لنوعين مختلفين عليهما الحكم كالتنفس على الانسان والفرس على الحيوان او
نثبته على واحد وتنفي عن الاخر او تسلب عنهما جميعا وليس الا السلب
او تاخذ التنفس مع المتنفس كالانسان والناطق وتفعل على
الاعتبارات المذكورة على الحيوان وليس الا الايجاب واذ لا لزوم
لسلب والايجاب فلا نتيجة ولا المختلطات مع الضرورية فيها
ضابط وهو انه اذا اختلفت جهتا المقدمتين بحيث لا يعم احدى
الجهتين الاخرى سواء كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين او مختلفتين
في الكيف فالنتيجة ضرورية السلب مثل ما اذا كانت كل ج ب بالضرورة
وبالامكان كل ا ب الخاص او الوجود اعلم ان طبيعتا ج و ا
متباينان اذ لو دخل الالف في الجيم ولو بالامكان صار ج ب
كبراه وهي ضرورية على الشكل الاول فينتج ضرورية فكان البا على
الالف ايضا ضروريا فما كان بالامكان ولو دخل الجيم في الالف لصغرى
الباء ابدا بالامكان فما كان بالضرورة فاذا لم يتصور دخول احدهما
في الاخر فالنتيجة ضرورية السلب وكذلك اذا كان احدى المقد
متين جزئية على الاعتبارات الثلثة الكيفية وايضا اذا كان
احدى المقدمتين ضرورية والاخرى على جهة يعم الضرورة كالا
مكان العام او اطلاق العام ولتخالف الكيفية فالنتيجة ضرورية
السلب لما ذكرنا قلنا واذ لا نتيجة في هذا الشكل عن المطلقات
و حال المختلطات كما ذكرنا فلا حاجة الى التطويل وايضا الشكل
الثالث وهو ما يكون الحد الاوسط فيه موضوع الطرفين و
شرطه ان يكون الصغرى موجبة واحدى المقدمتين كلية ايتهما
كانت وخاصيته انه لا ينتج غير الجزئي وقرائنه ستة
الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج جزئيا موجبا
مثاله كل ب ج وكل ب ا بعكس الصغرى فيصير بعض ج ب وينضم
الى الكبرى فينتج من ثالث الاول بعض ج ا او يبين بالخلف
انه لم ينتج بعض ج ا ينتج لا شي من ج ا او يقرن بصغرى القياس
مجموعا اجزاؤه وهكذا في جميع الضروب هذا الشكل ينتج لا شي
من ب ا وكان كل ب ا هذا خلف وما يتبين بعكس الصغرى رابعه

ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما حيوان او نبات او جماد
وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم ينتج كل متحرك جسم
ولا ينبغي ان يخالف في هذه القياسات عن غير الجزء والمكرر

اللمحة الثالثة في الاستثنائيات والاستثناء رفع او
وضع لبعض اجزاء الشرطية ليرفع او ليوضع الاخر والاستثناء ح
يتركب في الشرطيات البسيطة من شرطية وحملية والمتصلات
يستثنى فيها عين المقدم فينتج عين التالي او نقيض التالي لنقيض
المقدم ولا يستثنى عين التالي لعين المقدم ولا نقيض المقدم لنقيض
التالي لما كان اعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاعم رفع الاخص ولا عكس ويلزم
من وضع الاخص وضع الاعم ولا عكس وفي المحل المساواة يصح الاستثناء
على الطرائق الاربعة ولكن ذلك لخصوص المادة والصورة الفاسدة فتصح
في بعض المواضع وفي المنفصلة يستثنى عين جزء فينتج نقيض الباقي
او البواقي ويستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقي ان كان واحدا او
منفصله في البواقي وفي مانعة الجمع فقط يستثنى العين للنقيض لا غير
وفي مانعة الخلو فقط النقيض للعين لا غير

المورد السادس
في قياس الخلف وبعض تصرفات في القياسات وفيه لمحات

الاولى هي انه لا قياس من اقل من مقدمتين لان المقدمة
وان ناسبت جزء النتيجة فلا بد مما يناسب جزءها الاخر وهي
مقدمة اخرى ولا قياس من اكثر من مقدمتين فان النتيجة لها طرفان
ولا بد لكل من المقدمتين من مناسبة طرف فاذا ناسبتاها
بحصافة اخذ للثالث بل توجد مقدمات تنتهي لقياسات متعددة
سائقة الى قياس واحد للمطلوب ولكن يسمى قياسا مركبا وقد يطوى
النتائج فيه ويسمى مركبا مفصولا وقد لا يطوى فيذكر قضايا هي
نتائج تارة ومقدمات اخرى حتى ينتهي الى المطلوب ويسمى مركبا
موصولا فان مقدمتي القياس اذا لم يكونا بينتين يحتاج الى اثباتهما
كالنتيجة

اللمحة الثانية هي ان الخلف قياس يثبت صحة
المطلوب بابطال نقيضه ويتركب من قياسين اقتراني او استثنائي
مثاله ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب وكل ج ب
ونقرن به كل ب ا على انها مقدمة بينة او بينت فينتج ان لم
يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا ويستثنى نقيض التالي
وهو ليس كل ج ا فينتج نقيض المقدم وهو انه ليس لم يصدق قولنا
ليس بعض ج ب بل يصدق وقياس الخلف يرد الى المستقيم لاخذ
نقيض النتيجة المحالة واقرانها بالصادقة على ما يتفق من الاشكال
فينتج المطلوب واعلم ان في جميع الاقترانيات اذا اخذ نقيض النتيجة
او ضدها وقرنت باحدى المقدمتين ينتج نقيض المقدمة الاخرى
او ضدها على شكل يتفق ويسمى عكس القياس ويستعمل في الجدل
اجتنابا لمنع القياس

اللمحة الثالثة هي ان قياس الدور
هو اخذ النتيجة مع عكس احد مقدمتيها لينتج الاخرى فيكون
النتيجة تحت ثلثها ويستعمل جدلا لمنع القياس وانما يجري في موضع

تتعاكس الحدود لتنحفظ الكمية مثاله كل انسان متعجب
وكل متعجب ضاحك فينتج كل انسان ضاحك فعندنا الدور نقرن النتيجة
بالصغرى المعكوسة باقية على الصغروية تنتج الكبرى او نقرن
بالكبرى المعكوسة باقية كبرى تنتج الصغرى

اللمحة الرابعة
هي انك اذا اردت ان تكتسب المقدمات فانظر الى جزئي النتيجة
واطلب ما يحمل على كل واحد وما يحمل عليه كل واحد من الذاتيات والعرضيات
وذاتيات الذاتيات وعرضياتها وعرضيات العرضيات وذا
تياتها فان وجدت ما يحمل على احدهما ويوضع للاخر او ما يحمل عليهما
او يوضع لهما على حسب مطلبك صح قياسك من الاشكال الثلثة
ولا يورد الحجج في الكتب على نظم قياسات الكاملة فليتنبه في الحجة
انها هل تشتمل على كل النتيجة فيكون استثنائية او على جزءها
فيطلب ما يناسب الجزء الاخر ويوصل بين المقدمات المتبددة
ويبدل اللفظة المرادفة المخرجة لا للاغلاط وربما اخل المعدول فظن
انه سالب وغلط فيه كقولك الانسان لا فرد وكل لا فرد فهو زوج
ينتج ان الانسان زوج والمقدمتان موجبتان

اللمحة الخامسة
هي ان القياس المنتج لقضية بالذات ينتج بالعرض ما يلزم نقيضها
وصحة عكسها وما يدخل في الاصغر وما يستوي مع الاصغر نسبة
الاكبر وانا اذا قلنا كل قياس صادق المقدمات ينتج نتيجة صادقة
هو قضية كلية موجبة وهي لا ينعكس كلية

المورد السابع في اصناف ما يحتج به من جملة ما يحتج به الا
ستقراء وهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة كحكمك ان كل
حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل استقراء لما شاهدته من الحيوانات
وهو غير مفيد لليقين فربما يكون حكم ما لم يستقرء بخلاف ما استقرئ
كالتمساح في المثال السابق ومن ذلك التمثيل وهو الحكم على شيء بما وجد
في شيء اخر لمشاركته في معنى جامع يسمى الملحوق فرعا والملحق به اصلا ثم
يثبتون عليه جامع بامرين احدهما ما يسمى الطرد والعكس وهو التلازم ذلك
المعنى للحكم في جميع المواضع وحاصله يرجع الى الاستقراء وان اشتمل
التلازم بينهما اقتضاء لماهيتهما فلا حاجة الى الاصل والثاني ما يسمونه
السبر والتقسيم وهو ان العلة في الاصل اما ان يكون ح او ب او د
ثم يثبتون ان العلة لم تكن ح ولا ب لتخلف الحكم عنهما في صورة فتعين
د او ان الحكم وجد في موضع كذا مع الجميع فيحسب منع المناط وذلك
ضعيف فانه يجوز ان يكون الحكم في الاصل لخصوصية ماهيته لا غير
ثم انهم يحتاجون الى حصر الصفات فيما يدعون وكل عدد رامو الحصر فيه
نبا فيتهم الخصم لجواز وجود الصفة هي العلة وقد شذت عن الحصر
ولا يكفيهم ان يقولوا لو كانت صفة اخرى لعثرنا عليها اذ من المحال ان
يقابل فيقال مع سلامة البصر ولا يرام لان الصفة التي قد انبهم عليها
لا بعد ابحاث كثيرة ليست كالفيل المحسوس ثم ان سلم لهم ذلك فيقال

يجوز ان يكون العلة المجموع او كل اثنين من ثلثة لثلثة وهكذا كل رتبة
من العدد محتاج الى نفي علية رتبة رتبة من العدد ووجود الحجبية
في موضع اخر دون الصفات الاخرى مع الحكم لا يقتضي ان الحجبية
يجوز ان يكون في موضع علة لهذا الحكم مع صفات هي اجزاء العلة
المجموعة وفي هذا الموضع مع اجزاء اخرى يكون ايضا علة لهذا الحكم
له يجوز ان اجتمع مع هذه الصفات جزو للعلة وكذا ان اجتمعت
مع تلك الصفات ويجوز ان يكون لمطلق كل علة ولا ينقطع عنهم
هذا الكلام ثم ان سلم لهم ان الحجبية علة يجوز انقسامها الى قسمين
لا يلزم الحكم الا لاحد القسمين وفي كل ما ذكرنا محال النزاع ولا يمكنهم
التفصي عن هذه الاشكالات ومن جملة ما ذكرنا قياس الفراسة
وهو قياس الاوسط فيه هيئة بدنية موجودة في الانسان وحيوان
غير يستدل بها على خلق للروح ما لمزاج واحد فيستدل بوجود
احد المعلولين على الاخر كعرض الاعالي الموجود في الانسان والاسد
يستدل به على وجود الخلق الذي للاسد وهو الشجاعة في الانسان
وان كانت الهيئة مما يطرد في الحيوانات فانها يستدل بها على خلق مطرد

المورود الثامن في اصناف القضايا منها الواجب
قبوله ومنه الاوليات وهي التي يحكم بها عقل الانسان لذاته دون
خاصية الى وساطة ولا يكون التصديق بها متوقفا الا على التصور
فاذا احصل التصور حكم دون بيان نايحكم ان الكل اعظم

من الجزو ومنه المشاهدات وهي قضايا يحكم بها العقل باعتبار
مشاهدة من القوى الظاهرة او الباطنة كحكمك بان النار حارة وان
كل نفس جوعا ومنه المجربات وهي قضايا يحكم بها العقل لتكرر
مشاهدات موجبة لليقين تامن فيها النفس عن الاتفاق وربما ينضم
اليه احوال الهيئة ومنه الحدسيات وهي قضايا يحكم بها الحدس الا كاني
كما تنتقل النفس لما يرى بنيانا على كمال هيئة تحكم انها ما بناها
الا عالم بالبناء ولا يشترط فيه التكرر ومنه المتواترات وهي القضايا
يحكم بها العقل يقينا لكثرة الشهادات ويكون الشيء ممكنا في نفسه
وتامن النفس عن التواطي واليقين هو القاضي بتكامل الشهادات ولا
من حصر مبلغ الشهادات في عدد فكم من قضية حصل بها اليقين من
عدد نوروكم من قضية يشهد بها اكثر منه ولم يحصل اليقين وقد
حكمنا يقينا بوجود مكة ولم نعلم انه متى حصل هذا اليقين في تواتر
وحد سكل ونحوه تلك ليست بحجة على غيره ومنها المشهورات وهي
القضايا التي مبدا الحكم فيها عموم الاعتراف بها كقولهم ان الظلم قبيح
ولو خلي الانسان وقواه دون انفعالات وملكات لم يحكم بها كالاف
الاوليات والاوليات مشهور ولا ينعكس ومن المشهورات ما على اثباتها
بالبرهانات ومنها باطله ولكل امة وصنف مشهورات بحسبهم
ومنها الوهميات الصرفة وهي قضايا يحكم الوهم الانساني في
امور لا يتعلق المحسوسات وكثير مما يتعلق بها والحس مثالها
اعتقاد المعتقد ان كل موجود في جهة وان العالم وراءه فضاء
لا يتناهى والوهم تابع الحس فيتلقى ما يؤدي اليه الحس ومن علاماتها
ان الوهم يساعد المقدمات الناتجة وينكص عن السجدة واما

حكمه في المحسوسات فواجب قبوله ومنها المقبولات وهي قضايا
اخذت ممن يحسن به الظن ومنها التقريرات وهي قضايا يوجد
من الخصم ليبني عليها الكلام او التي يوضع في مبادي العلوم من علم اخر
فان اخذها المتعلم مع طيبة نفس يسمي اصولا موضوعة والا
فمصادرات ومنها المظنونات وهي التي حيث الحكم بها ظني للنفس
والظن هو الحكم بان الشيء كذا مع الشعور بانه يمكن ان لا يكون
كذا مثالها قول القايل ان فلانا يطوف بالليل فهو
سارق ومن المظنونات ما يؤثر بحسب بادي الراي وعند التعقب
لم يبق تاثيرها كقول القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما ومنها
المشبهات وهي قضايا انما يقع التصديق بها لمشابهتها لقضايا
غيرها على حسب تصديق المشبه به والتشبه قد يكون في اللفظ
وقد يكون في المعنى وسبابي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى ومنها
المخيلات وهي قضايا يؤثر في النفس بقبض او بسط او غيرهما لا من
جهة التصديق كقول القايل ان العسل مرة مقيئة فينفر عنه
النفس والشيء الناس يحصل لهم الامور بها فيقدمون او ينفح بها
ويتركون وليس من شرطها الصدق والكذب بل التخيل والتاثير و
يروجها وزن الشعر ومنها يتركب القياسات الشعرية كما يتركب
الجدلي من المشهورات والتقريريات وشيء من المقبولات ويتركب
الخطابي من المقبولات والمظنونات وهذه ينفع بعضها الاقناع من
لا يرتقي الى البرهان على بينه والخطابي لمناقضة الجدلي للمتوسط
او لدفع ذي شغب لا يستناها لا يعلم الله بها ويعضها التحريض والتنفير

في امور دنيوية او دينية والمغالطي من المشبهات وفايدته الا
جتناب والامتحان فقد تبين المموه بالعلم والبرهان فلا بد من
المقدمات الواجبة قبولها ويستثنى المبادي من الضروريات ضرورية
ومن الممكنات الواجب قبول امكانها ممكنة **المورود التاسع** في البرهان
وفيه لمحات **اللمحة الاولى** في ان المطالب تصورية وتصديقية
تصديقية فمنها هل البسيط وهل المركب هل الشيء موجود ويسمى حينئذ
هل البسيط او هل هو كذا او يسمى مع ما وراء الوجود هل المركب
وجوابه في الجملة احد طرفي النقيض ومنها ما ويطلب بها ما
مفهوم الاسم او حقيقته اذ احقق الوجود فان المفهوم وان كان
معقولا دون الوجود لا يسمى حقيقته الا عنه وطالبة المفهوم
تتقدم على هل البسيط وطالبة الحقيقة تتاخر عنه ومنها
اي ويطلب به تمييز الشيء عن غيره ومنها لم ويطلب به علة
الشيء في نفسه او علة التصديق وهذه هي امهات المطالب
وان كانت مطالب غيرها مثل كيف وكم ومتى وقد يستغني عنها
باي **اللمحة الثانية** في اقسام البرهان والبرهان هو قياس
مولف من مقدمات واجبة القبول والحد الاوسط في البرهان اما
ان يعطي اللمية في نفس الامر والتصديق ايضا ويسمى برهان لم كقولك
هذا الخشب اشتعل فيه النار وكلما اشتعل فيه النار محترق
فهذا الخشب محترق واما ان يعطي اللمية في التصديق فحسب

دون لمية نفس الامر وقد يكون الاوسط معلولا بنسبة الاكبر كالضوء
اشتعال النار وقد يكون ليس احدهما علة الآخر كقولك كل انسان
ضاحك وكل ضاحك كاتب ويشترط في برهان اللم ان يكون الاوسط
علة النسبة لا علة الاكبر **اللمحة الثالثة** هي ان اجزا
العلوم موضوعات ومبادي ومسايل فموضوع العلم ما يبحث
فيه عن اعراضه الذاتية كالعدد للحساب والمقدار للهندسة
ونعني بالذاتي هاهنا ما يلحق الموضوع من ذاته او لما يساويه كالفطوسة
للانف والمساواة للكم وكل ما يلحق الشي باعتبار امر اخص كالمحمول
بالحيوان او اعم خارج كالمتحرك بالابيض فهو غير ذاتي واما المبادي
فهي الحدود للموضوعات واجزايها واعراضها الذاتية والتصديقات
المقدمات الواجب قبولها بالتي الاوضاع وهي اصول العلم بالمبادي
واما المسايل فهي القضايا التي يطلب التصديق بها فيه والفرق
الموردها هنا اعم من قولنا وان لم يكن جسم وحكمنا على الشمس
والسما في العلوم ليس امرا جزافا فقد عرفت ان مفهوم ما انها كلية
ونفقه هنا البرهان ان كان تنا ذاتيين بالمعنى الاول فالاكبر النسبة
ذاتي للاصغر فيكون الاصغر مجهولا وليس يجوز الا ان يكون تصور الشي
بلوازمه فيطلب ذاتياته او يطلب اللمية وان كانت الذاتيات
متصورة كقولك الاجسام وكل جسم جوهر واذا قلنا ان الاوليات
فطرية ليس معناه ان الانسان يولد وهو عالم بها بل معناه انه اذا
وقع له تصور الحادث لا يحتاج الى اوسط بل فهو هو الاعتقاد

ان الشي كذا وانه لا يتصور ان لا يكون كذا ويطابق الامر في
نفسه ولا يجوز علم وظن بتواتر انه على طرفي نقيض ولا على
طرف واحد بل يجوز ان يظن ما علم نقيضه بالقوة لا بالفعل وذلك
اما ان يكون علمنا الكبرى ولم نعلم الصغرى وان كان الاصغر
في الكبرى بالقوة ثم يظن طرافة ذلك او علمنا المقدمتين ولم نرتبهما
كمن راى بغلة منتفخة البطن فظن انها حبلى وعنده مقدمتان
ان هذا بغل وكل بغل عقيم ولكن لم تخطر بباله التركيب والوجه
ان يقال انك ان حكمت ان كل اثنين زوج فما في يدك ان لم تعلم انه
زوج ويكون في نفسه اثنين فلم تعلم ان كل اثنين زوج خطا فانا
نعلم ان كل اثنين زوج سواء علمنا خصوصية ما قيل عليه ام لم نعلم
فهو زوج الا ان كون ما في الكم اثنين فتعلم لاحق محتاج الى مقدمة
اخرى فان قيل المستحصل من العلم لم تعلمون انه مطلوب لم
ولم يحج عن سبق العلم او استمرار الجهل قيل انا علمنا بالكلية
مطلوبنا ما طلبناه وكذا انا جهلناه الكلية بل علمنا من وجه
وجهلناه من وجه تخصص ما علمناه فاذا التحقق لحصول برهان
على الغاسدات لانها بين محسوس وغايب محتمل الفنا فلا برهان على
الفساد ولا دوام لمتعلقه واذا تباينت موضوعات العلوم
فيسمى متباينة وان كان موضوع علم تحت موضوع علم اخر لعموم و
خصوص كان مجنسية او غيرها كالمجسمات تحت الهندسة فما موضوعه

الاخص يسمى الموضوع تحت الاعم وكذا ان تباين الموضوعات ولكن نظر احدهما
في الاخر لا عوارضه الذاتية كالموسيقى تحت الحساب وكل ما موضوع
في علم يبرهن عليه في غيره والغالب ان يكون بما فوقه وان كان يجب
ان يكون في العالي لا يبين على السافل ولكن لا على ما يبين من السافل
عليه لئلا يدور والعلوم تترتب بترتب موضوعاتها حتى ينتهي الى ما اعم
من موضوعه وهو الفلسفة الاولى فان موضوعها الوجود
اللمحة الرابعة هي ان الحد لا يكتسب بالبرهان فانه حيث يصير
الحدود اصغر والحد الاكبر وكل الحمل اوسط ان كان نسبته الاكبر
البتة على انه محمولة فيتعدى الى الاصغر بالمحمولية فلا يلزم ان يكون حده
او على انه حد فالاوسط محمولة فيجوز ان يكون الاوسط محمولا على غير
الاصغر او بعين الاصغر فهو المصادرة على المطلوب الاول والقسمة ايضا
غير نافعة فان القسمة دون الاستثناء لا يفيد اصلا وعند الاستثنا
لا بد من حجة وبعد الكلام السابق وحد الشي لا يكتسب من ضده
ادلة اولوية وليس لكل شي ضد ولا استقراء ايضا لا يفيد فان الاشخاص
لا حد لها وان اخذ على انه استقرى لحدود نوعها فكان هو المطلوب فلا
يكون حجة لنفسه واعلم انا اذا علمنا بعض خواص الشي لا يلزم
ان يكون هو حده لجواز ان يكون له ذاتي لم يطلع عليه في امور لا
نحسها والطريق في اكتساب الحد تحليل صفات شخص وحذف
ما ليس بذاتي والنظر الى المتباينات في جواب ما هو والمقسمات
الحقيقية حتى ينتهي الى مقومات مقول تحته وجمع المقومات العامة
في اسم الجنس وايراد الفصول وهذا الترتيب يتفق ان يتفق جوابا ما

ثم كما يقال ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض
بينه وبين الشمس فاذا قيل لم انكسف القمر فيجاب لتوسط الارض اوسط
فاشترك الحد والبرهان اذا كان الوسط من علل الشي الذاتية له
والعلل المساوية توخذ في الحدود والبراهين العامة والاخص من
العلل توحد بان الاخص من النوع فيهما واعلم ان توقف ابتلال
الارض على المطر والمطر على السحاب والسحاب على صعود الابخرة
وصعود الابخرة على ابتلال الارض دور ممتنع لان كل توقف
على عدد لا غير ما توقف عليه **الموعود العاشر** في المغالطات
قد يقع الغلط في القياس بسبب الصورة كما اذا لم يكن من ضرب ناتج
او شكل ناتج او لوقوع غفلة في الشرايط المذكورة في التركيبين كما لعدم
مشابهة الحد الاوسط في المقدمتين كمن قال كل انسان حيوان والحيوان
جنس فيلزم ان يكون الانسان جنسا وانما الغلط من ان الحيوان في
الكبرى متخصص بالذهن بحسب دون ما في الصغرى او لعدم اتحاد احد
الطرفين في القياس والنتيجة او لعدم نقل الاوسط بالكلية او بسبب
المادة كالمصادرة على المطلوب الاول وهو ان يكون النتيجة مقدمة
في قياس بعينها وتغيير فيه لفظا او كما اذا كانت المقدمات اخفى
من النتيجة او مساوية لها فلا اولوية في التبيين من العكس او لكذبها
واذا كانت كاذبة لا يورد في القياس الا لمشابهة لفظية كما
بايراد الاسما المشتركة مثل العين او الادوات مثل الواو تارة للقسم
واخرى للعطف او الصرف او التركيب كقولك علام حسن بالصلوتين
او بسبب في المعنى اما الجهة كاخذ سوالب الجهات مكان السوالب

الموصوفه بها ونحوها او السور كاخذ البعض السوري مكان البعض
الذي هو الجزو واخذ الكل والكلي وكل واحد احدها مكان الاخر وللسبب
في مقدمة مفدمة كايجام عكس مثل ان يرى كل ثلج ابيض فيوخذ ان
كل ابيض ثلج او التركيب مركب كقول الحسية روح وموذ منفصل
ويقول انها روح وانها موذ او يكون فيدان كل سواد جامع للبصر
واعطا الحكم للامر العام ليتعدى الى الابيض او لا خذ لازم الشي
مكانه كمن راى الانسان متوهما ومكلفا فظن ان كل متوهم مكلف
وهذا قريب من الاول او احدها بالقوة مكان ما بالفعل والعكس او
اخذها بالعرض مكان ما بالذات وبالعكس او اخذ الاعتبارات
الذهنيه واقعه في الاعيان كمن راى ان الانسان كلي في الذهن
فحكم بكليته في العين او اخذ جزو العلة مكانها او احدها ليس بعلة
علة وهذا محض بعاس الخلف وندعي ان الكذب انقيض المطلوب
ويكون لغيره ومن علم ما قلناه سهل عليه التحرز

العلم الثاني الطبيعي . وفيه موارد المورد الاول

في نظر علم وفيه لمحات **اللمحة الاولى** هي ان بعض الناس
يظن ان الجسم ينقسم الى حد لا ينقسم في العقل والوهم ويسمونه الجوهر
الفرد ثم لزمهم من كونه في الجهة ان يكون ما منه الى الجهة غير ما منه
الى اخرى فينقسم وايضا الواحد على ملتقى الاثنين ان خصص
مماسة احدهما فليس على الملتقى وقد فرض عليه او ماس كل طرفيهما
فليس بفرد او ماس شي من كل واحد فانقسم الثلثه وايضا الواحد
بين الاثنين انحجب بعضها انقسم وان لم يحجب فوجوده وعدمه سوا

فتداخل وكذا الكل وسطاني علم سوى في العالم ح ومع محصد تحجم فيبطل
مذهبهم وايضا دايره قطب الرحى الدواره اجزايها اقل منها للاطراف
فاذا تحرك دايره الطوق جزا فان تحرك من دايره القطب مثلها وهكذا
في الجميع فتمت حركت الصغرى ولم تحرك الكبرى شطرا صلحا
وهو محال فينبغي ان يحرك دايره القطب دونها فانقسم الجزو وهذا
محال ومبنى حجاجهم ان الجسم ان لم يتناهى القسمة فيه فيستوي
الجسم الاصغر والاكبر للاستوا في عدم نهايه القسمة ولم يعلموا
ان الجسم لا جزاله بالفعل بالقوه وعدم النهاية بالقوه يمكن فيه
التفاوت ما لا يخفى ومنهم من اثبت في كل جسم هذه الى غير النهاية
ولم يعلم ان الكثرة وان لم تكن متناهيه فيها الواحد والمتناهي
فاذا الغنا اجزا هي معدودة على جميع الجهات حتى صارت حجما في
كل جهة فلحجم المجموع نسبه الحجم ما ادعى فيه لا نهاية الاجزا الى
الحجم متناه في الاجسام المحسوسة كالارض والشمس وسيباني البرهان
على نهايه الابعاد كلها مع انه يسلم ذلك فاذا ناسب الحجم الحجم
ناسب العدد العدد لان يتقدر زيادة العدد بزاد الحجم فيكون
ناسب المتناهي الغير المتناهي نسبة متناه الى متناه
هذا محال فالقسمه الفعلية لا يقف في الجسم عند نهاية وان
كان بالفعل غير متناهية وقد يكون الانقسام لاختلاف
اضافات واعراض **اللمحة الثانية** هي ان الجسم لا يعقل الا
ويوضع قبل تعقله تعقل امتداد فلم يخرج عن حقيقته وليس

يزداد

الاتصال كل مفهوم الجسم فان في الجسم ما يقبل الانفصال والانفصال
والاتصال لا يتقابلان وايضا ان كان هو نفس الجسم فكان متصلا بذاته
فكان واجبا لماهيته ذلك فلم يقبل الانفصال وليس كذا والذي
يقبل ذلك من الجسم فيه الاتصال ويسمى قابل هيولي والمقبول صورة
والمجموع جسما وهذا الامتداد غير ما يتغير من الطول والعرض والعمق
كما على شمعة فيجوز بقا الحقيقه عند تغيرها فالجسم هو جوهر يمكن فيه
فرض ابعاد ثلثه متقاطعة على زوايا قايمه والسطح يمكن فيه
الثلثه ولكن غير قايمة واذا ثبت الانقسام في الجسم ثبت في كل ما
يفرض له جزو لان الاجزا المتشابهة مجموعها من نوع جزوها فما
يمكن عليه باعتبار الماهية يمكن عليها باعتبار الماهية فيثبت الهيولى
في الكل **اللمحة الثالثة** هي ان الهيولى لا يتصور وجودها
دون الصورة لانها لم تخل حينيذ من الوحدة والكثرة وايهما لزمها
يكون اقتضا لماهيتها ولحيا بها فلا يتصور عليها غيره اصلا اذ اللازم
للحقيقي لا يفارق فلما امكن طريهما على الجسم فلا لزوم فلا تجرد وايضا
ان امكن تجردها فيعرض جسمان زالت الصورة عنهما انما ان تجرد
تتكثر دون مميز اذ الصور وتوابعها ارتفعت والتكثر دون مميز
محال واما ان تتحد باتصال وامتزاج فيستدعى الصورة او
يبطل احدهما ونسبه بقا الامكان اليهما سوا فتخصصه تحكم
محال واذا كانت الوحدة والكثرة لعد التجرد محال فالتجرد محال
والصورة ايضا لا يبقى دون المادة فان الصورة من نوع واحد اذا جردت

عن الحامل لم تخل من وحدة او كثرة فلا تفارق فكان على ما سبق
وايضا ما يستغني عن المحل لطبيعته فينبغي الاستغنا لبقايها فلا
ينطبع المستغني فيما يكون شايعا فيه بكليته واذا كان كذا فليس
احدهما علة الاخر فان المعلول وان لازم العلة فالعلة بحسب
ماهيتها غير محتاجة اليه فيتبعها فكان لها في نفسها امكان
تحقق مع قطع النظر عنها وليسا كذلك ثم الامتداد كيف حصل
امتداد الشي ثم يفيد وجود ما ينطبع فيه ويكون مع وجوبه
امكان حامله لان وجوبه لعله وجوبه وهو محال ولا يجوز ان يكون
شيئان كل منهما علة الاخر فيتقدم على المتقدم عليه وعلى نفسه
وهو محال ولا يجوز ان يكون شيئان وجود احدهما مع الاخر ضرورية
كالمتضايفين فانهما وجوديان عند الحكما والمعية ضرورية
بينهما فالهيولى والصورة وجودهما عن فاعل خارج **اللمحة الرابعة**
هي ان الابعاد متناهية ولولا كذا كان بعد غير متناه قطع
عن وسطه فذرا متناهيا يوصل طرفاه فيوخذ تارة معه ودونه
اخرى فيوخذ كانهما خطان طبق احدهما على الاخر فان ذهبا
معا الى غير النهاية على التساوي فهو محال اذا الناقص لا يساوي
الزايد فان وقف الناقص دونه اخرى فهو فيتناهى بالنسبة
الى الزايد وزاد عليه الزايد بالمتناهي وما زاد على المتناهي
بمتناه فهو متناه وايضا ان صح اللا نهاية في الابعاد كان ممكنا
وجود ساقي مثلث لا نهاية لهما ويقدر زاوية الساقين يزداد

ينطبع



امكان الانفراج فاذا عدمت النهاية غير المسافتين فلهذا امكان
انفراجهما والبعد الذي بينهما فيحصل الغير المتناهي
محصور بين حاصرين هذا محال **اللمحة الخامسة** هي ان الجسم
يلزمه المقدار والشكل المتناهي ونحوه فلزومه ليس لنفس الجرمية
ولا الجزئية والمكان متفقا في الجميع لاشتراك الكل في الجرمية
وحيثما وليس كذا فالفاعل خارج والقابل ليس مجرد المادة
فانها لا تتقدر ولا تتشكل دون امتداد ولا مجرد الصورة فانها
قابلة الفصل والوصل دون الحامل وبين استحالته وهذا الكلام
عام لجميع الاجسام واذا كان عن الفاعل الخارج فيحصل الكل
مقداره وشكله ويلزم من ذلك ان لا يكون للجزء ما للكل من الاطراف
ما اذا استقل الجسم وحده لا قبضا فانه يلزمه الكل ما للجزء
حينئذ **اللمحة السادسة** هي ان الجسم المطلق اي نوعه
لها غير منحصر فانه لم يخل من قبول الانقسام كشعلة او عشر
ولا قبوله اطلاقا فالمطلق ان لا مع احد الانقسام يكون اقتضاء
لجسم قسمة فلا يمكن عليه غيره بوجه ولما كان على الاجسام
ممكنا الانقسام الباقية لا الرفع فلا امكان لمجرد الهيولى عن
صورة مخصصة فالمخصصات الصورة الطابعة والنادرة مقومة
لوجود الهيولى ولا تقتضيها مجرد الجسمية ولا الزم التشابه
الجم المركوز بل الفاعل الخارجي واعلم ان الجسم ينتهي بسطحه
وهو السطح والسطح الخط والخط النقطة والنقطة عدمية

لم تتقرر في محل ليلزم من عدم انقسامها عدم انقسام المحل و
النهايات لم تخل في الحقيقة الا شيئا فالجسم لا يتقوم بالثلثة
ولهذا فهم الجسم وتنازعوا في النهايات والنقط لم يحتج الا
لتخطيطها الخط والمقال وسطانية تجب الطرفين فينقسم على
ما قلنا **اللمحة السابعة** هي ان الجهات موجودة مختلفة
فينتقل الحركة الى جهة كذا دون جهة كذا وليست نفس العدم اذ لا
حركة ولا اشارة الى العدم ولا امور عقلية صرفة بل هي في امتداد
الاشارة والحركة فلها وضع وما منه الجهة لا ينقسم فانه ان
انقسم وعبر المتحرك عن الجزء والاقرب فاما ان تكون متحركا عن الجهة
او اليها وعلى التقديرين تكون جزءا للجهة كلها وهو محال وايضا
ان لم ينقسم تقع الحركة في الجهة بل في العدم الصرف وهو محال
فنقول ان وضع الجهة في خط او ما متشابه لا يتعين لعدم الاولوية
فيه والمحدد للجهة لا يتصور ان يكون جسما واحدا قاصرا على حد
واحد اذ يتحدد به جهة واحدة ولا الجسمين ان الطرفان مستند عيان
يختص والجسمين فصاعدا فانهما ان اتفق وضعاهما دخل
المحاط في المحيط ولا اجسام ايضا كانت فانها ممكنة الاختلاف
والافتراق ولا نصور انقسام ما منه الجهة على ما بينا فاذا تعين
جسم واحد غير قاصر على حد واحد فيجب ان يكون محيطا يحدد القرب
منه بمحيطه والبعد بمركزه والمحيط يتعين بين والمركز لا يتعين
المحيط لجواز وقوع دوائر غير متناهية على نقطة واحدة والمحيط
تتعين جهات الحركات والاماكن والاوضاع وان كان بوضعه

متعينا بماهيته **اللمحة الثامنة** هي انا اذا نظر
الى ماهية الجسم فنظر ما يقتضيه لذاتها دون فاعل ومؤثر من
ذلك مقدار مطلق ووضع كذا وشكل مطلق الا ان الشكل بخصوصه
ايضا يناسب فان البسيط ليس فيه اختلاف قوى ولا يقتضي غير
المتشابهة والاختلاف فانه قوة واحدة في مادة واحدة وهو في الا
ولا متنبئا بصورة الاشكال غير الكروي فالمحدود كروي ولكل جسم محل
تحت المحدود مكان بحسبه والمركب مكانه الغالب ولا مركب معتدل
على الاطلاق اذ احد مشترك بين الاماكن العناصر على ما نعلم ولا ينتقل
الى مكان احدهما فيقتضي ان لا يميل وسنبرهن على ان الجسم عديم
الميل والجسم المتحرك يحس فيه ميل مانع الممانع وليس نفس الحركة فانه
قد يوجد الميل المستكن وقد يكون من خارج كالمدرة حين حركت
عن المركز فيبطل المنبعث عن طبعه الى ان يعود فيرجع الميل
الدكلة والميل الخارج لم يبطله الجسم لذاته والا ما استقر وما
انعدم من ذاته ولا ما حصل بالمعاوقات ما يتحرك فيه وليس الميل صورة
الشيء الخاصة به فان الجسم اذا وصل الى حيزه الطبيعي لم يبطله
ميل اما اليه فلانه فيه واما عنه فلانه مطلوبه وتبقى صورته الخاصة
وكلما كان الميل الطبيعي اقوى كان امنع لجسمه عن قبول الميل القسري
اللمحة التاسعة هي ان عديم الميل ان كان لكان لا يقبل الحركة
اصلا اما الطبيعية فظاهر واما القسرية فلانه ان حرك القاسر
عديم الميل وتمثل قوته ذا ميل مسافة في زمان عديم الميل يتحرك
انه اقصر لانه اسرع فيفقدها نقص زمانه عن زمان ذي الميل بغرض
جسم انقص ميله عن ميل ذي الميل وحركته في تلك المسافة فيفقد

النقصان فيلزم ان يتحرك حركتين حركة ذي الميل ومساوي عديم الميل
ومحال ان يساوي الممانع عديم الممانعة والجسم اذا وجد على حالة لا يجب
له فيجاب عليه التبدل فالوضع والمكان ايضا يكون كذا والمجرد ولان
بعض اجزائه اولى بما هو عليه من البعض فالنقلة عليه جائز فالميل عليه
واجب واذا الحركة المجردة فلا بد للحركة من تبدل حاله فكل ينبذ النسبة
الاجزاء بعضها الى بعض فتفككها فلا بد من تبدل نسبته ولا خارج له
فيتعين التبدل الى داخل فان كان الداخل ايضا متحركا فالصوب
ثابت الحركة ولا حركة الى الصوب فيتنبغي ان تنتبت الداخل اذا
تحرك المحيط ليتحقق تبدل وضع كل واحد بالقياس الى الاخر
اللمحة العاشرة هي ان ما يتكون ويتفسد يستحق قبل التكون
مكانا وبعده اخر فان كان في مكانه الصورة المستحقة فلون تتحرك
من مكان المحال المخلوعة وحركة ذا المكان بالمرة فيجب الحركة
على النوعين وان كانت التكون في مكان المخلوعة فلا بد من النقل
الى المكان المناسب فحركته مستقيمة وان وجد عدم الحركة لتلاصق
المكانين فالصورة جاز تحركه الى الطرف المجاور الذي لمكانه
دون مجاورة فكل كائن فاسد فهو قابل الحركة المستقيمة واعلم
ان الجسم الذي في طباعه الميل المستدير يمتنع عليه الحركة المستقيمة
اذ يلزم منها ان تكون الطبيعة الواحدة تقتضي توجها الى شيء
وانصرافا عنه وهو محال فالافلاك والمحدد لا يتحرك فان الاجسام
لا بد لها حينئذ من الحركة على الاستقامة فان طاوعت القاسر

او ما نعت يلزم منها ميل مستقيم ولا ميل مستديرٌ وهو ممتنع ولا بجو ان لا يكون ولا بنقيسد لا نزوم الحركة المستقيمة للكل

الموجود الثاني في المكان والزمان وفيه لمحات اللمحة الاولى

هي ان المكان له امارات اربعة مسلمة عند الكل الاولى امتناع اجتماع جسمين فيه والثاني انه ينسب الجسم اليه بفي والثالث جواز استقال الجسم عنه الى غيره والرابع اختلافه بالجهات فنعلم ان الهيولى ليست هي مكان الجسم ولا الصورة اذ لا يكون المجموع في جزء واحد ثم لجواز الانتقال عنهما وليس المكان ما يستقر عليه الجسم اذ ليس هو فيه وظن ان المكان هو الخلا وهو بعد ممكن فرض امتدادات ثلث على الزوايا قائمة قائم لا في مادة من شانه ان يملا الجسم وهو ممتنع الوجود لانه يطابق منه جسما يفضل على الجسم الذي هو اصغر منه في جميع الاقطار فهو كم ليس لا شي وليس الا الكم المنفصل لمطابقته المقدار المتصل الممتنع المطابقة للمقدار المنفصل فلو استغنى عن المحل لماهيته كان كل بعد ومقدار كذا والثاني باطل فالمقدم باطل وايضا اذا وقع فيه الجسم ان فضلة فله مادة قابلة للوصل والفصل والا تتداخل الابعاد صايرة بعدا واحدا وهو محال وايضا ان كان الخلا موجودا تحرك فيه جسم وتحرك في ملا في مثل زمانه عتل جوته مثله لا شك ان مسافة قطع الخلا اطول وتحرك الاخر في ملا ارق من الاول على نسبة تفاوت مسافتيهما فيساوى الخلا وتساوى عدم المعاوقة

وفي المعاوقة ممتنع وايضا ان تحقق الخلا ما تصور فيه حركة وسكون لعدم الميل فيه وتساوي الجوانب وتشهد ببطلان الخلا وقوف ذوات الثقل وبقاء على الماء وانما ذلك لتعلق الهواء بالسطح الباطن والمحجة لما جذب الهواء من باطنها الخريف الثقيل لضرورة عدم الخلا فالمكان هو السطح الباطن للجرم الحاوي المماس للسطح الظاهر للجرم المحوي ولا امكان لعالمين في محدد بين لان الكرويين لا يتماسان فيلزم الخلا وهو محال وان الجسم يكون غير كرى فاطرافه توجب الجهات فيستدعي وراها محددا محيطا بالمحدد بينهما ولا امران لتقبلين تحت محدد واحد ولا مكانين لنوع واحد والا عند الخروج عن الحيز بقي بلا ميل وهو محال

اللمحة الثانية هي ان الليل والنهار لا ينكرهما عاقل واذا فرضت من صحتك ان جسما ما ان تحول الى الليل فيقطع كثا من الفراسخ فهذا النحوة لا يمكنك ان تحكم انه ان ابتدا يتحول الى الليل فيقطع مثل تلك الحركة في السرعة والبطو يقطع تلك الفراسخ بل دونها وكنا عند الظهيرة على نسبة مقداريه فالبادي عند النحوة ان لم يكن فانه شي امكن ان يقطع الى الليل بمثل سرعة حركة البادي من الصبح مثل مسافته وحينئذ لم يكن قدمات عليه ما لم يثبت وله مقدار فان له نصف وسدس وليس مقداره مقدار المتحول والمسافة والمحول فان هذه ثابتة وهو لم يثبت ولا حركة فرضناها اوحال لها فانها وان لم يقع كانت المناسبة الاولى صحيحة وهذا المقدار واقع نحو مقدار ما لم يثبت وهي الحركة فالزمان مقدار الحركة من جهة المتقدم والمتاخر اللذين لا يجتمعان **طريق اخر**

هي ان الحادث بعد ان لم يكن له قبل لم يكن فيه موجود المحض مثل هذا القبل مع البعد فليس هو العدم ولا الفاعل ولا امر ثابت فان هذه قد يكون قبل وبعد ومع والقبلية لا تجتمع مع البعدية ثم قد يكون قبل البعد من قبل فالقبليات لها مقدار متصل غير ثابت فيكون مقدار الحركة فالزمان لا يتصور ان ينعدم اذ يلزم حينئذ ان يكون له قبل او بعد فيكون قبل كله او بعده شي منه هذا محال والان هو طرف موهوم للزمان به يتصل ماضيه بمستقبله ولا يتصور تتابع الانات فيحصل لها مقدار حركة فيكون الحركات اجزاء دفعية بطلان الان فيكون لها جزء لا يتجزى فيلزم ان يكون المسافة جزء لا يتجزى وهو محال

اللمحة الثالثة هي ان الحركة هي خروج الشي من القوة الى الفعل لا دفعة ويقع في الكيف كتسود الابيض لا دفعة وفي الاين وذلك ظاهر وفي الوضع كحركة المحدد اذ لا مكان له وكل ما يتحرك على مركز نفسه حركته وضعيه وفي الكم اما الى مقدار اصغر بنقصان الاجزاء كالذبول او دونه كالتكاثف او الى مقدار اكبر بزيادة الاجزاء كالنمو ودونه كالتخلخل والحركة ايضا اما ان يقتضيها امر خارج عن الجسم وقواه وهي القسرية او قوة الجسم وهي اما طبيعية واما ارادية وهي ايضا اما بالذات او بالعرض وهو ان يكون الشي قابلا للحركة لا بذاته بل بتوسط ما هو فيه فالسفينة متحرك بالذات والقاعد فيها بالعرض والحركة لا يقتضيها جسم بجسميته والا دامت وايضا الامر الثابت لا يوجب غير الثابت ولا الطبيعة ايضا من الثابتة لا توجيبا لحدوثه

الماهية الجوهرية اذا كان معها جميع مقتضياتها لا يتحرك اذ الحركة لطلب ملايم وانما الحركة تاتي اذا كان المفقود فان الحاصل لا يطلب فحركة الحجر الى الارض علتها الطبيعة مع الوصول الى المطلوب الغير الملائمة فلها جزء ثابت واخر غير ثابت واعلم ان السرعة والبطوء ليس بتخلل السكنات والا ما زادت حركة الشمس اليومية على حركة السهم المتقدم زيادة زمان سكون السهم وعناية ما في الباب ان يكون زمان سكون السهم ضعف حركتها او قريبا منه وذلك محال

اللمحة الرابعة هي ان الحركة التي عنها الزمان ليست مستقيمة فانها لا يذهب في جهة واحدة الى غير النهاية لوجوب تناهي الابعاد وكل حركتين مستقيمتين بينهما زمان سكون فان الموصل اذا اوصل فان هو صلبيته غير انه زال هو صلبيته وبين الان بين زمان هو زمان السكون فالتي تستحفظ بها الزمان من الحركات هي الوضعية الدورية وقد استحفظ الزمان باظهر الحركات وهي الحركة اليومية وقسم الزمان الى اعوام وايام وساعات وتتقدر بها جميع الحركات كالمذروعات بحسب الذراع

الموجود الثالث في بسائط الاجسام وتراكيبها وفيه لمحات الاولى هي ان الاجسام منها ما لا يقبل التركيب كالمحدود وما معه مما سطحا بيا ازجها ومنها ما يقبل التركيب كالتي عندنا وقابل التركيب يقبل الحركة المستقيمة فان اولى المكان ان لا زم كل مكانه فلا تركيب

وما ينحول على الاستقامة دفبل الخرق فهو اما ان يقبل التشكل
والاتصال وتركهما بسهولة وهو الرطب او بصعوبة وهو
اليابس والحرج قابل حركة مستقيمة عن هذين الكيفيتين
الانفعاليتين اذ ما ينتسب اليهما ولم يخرج ايضا عن كونه مايلا
الى الوسط فيلازمه البرد او مايلا عنه فيلازمه الحر والميل
الى الوسط فيه الميل المستقيم ليس ما تدابر ههنا واذا ركب
كل من الفعليتين مع كل من الانفعاليتين حصلت اربعة اقسام
حار يابس بعضها فهي جهة فوق كالنار وهو الخفيف المطلق
او حار رطب دونه في الخفة وهو الهوا او بارد يابس يحو الاقصى
السفل وهو الارض وهي الثقيل المطلق وبارد رطب دونه في
الثقل وهو الما وهذه هي الامهات الاربعة ورسوب التراب
في الماء يدل على ان التراب اثقل واليبوسة بان انفعاليتين
افترنت زادها خفة او ثقلا والهوا الا انه اخف من الما المخافي
عنها وما انساب كالزق المملو من الهوا ولبين ذلك لو رفع الماء بالضغط
فان الجسم كلما كان البرد واقوى فهو امنع للقسر والحركه والهبط
كلما كان اكبر فهو اسرع حركة وكذلك كل متحرك نحو مكانه مما
قلنا ويدل على شكله ميعان الهوا سرعة قبول الشكل وانفصاله
اللمحة الثانية ان هذه الكيفيات ليست صور العناصر
فان الصور جوهرية لم تشتد ولم تضعف وهذه تشتد
وتضعف وتنكسر صورتها بالمزاج وقد تزول كميعان الماء
الزايل بالبرد وبرودته الزايلة بالحر وعند زوال القاسر

يرجع الى الانفصال الحاصل مقومة لحقيقتها والجوهر
الهيولي منها تهيئ الكيفيات المحسوسة وان كانت الصورة
الحس وتغلب الاربعة بعضها الى بعض واترتب على ظاهر
الطاس المكبوب على الثلج من القطرات ليس انصباغ الجبل بالهوا
بيرد بالمجاورة فيصير ما والتصاعد كان البخار اولى ولا ينعقد
هو الى السطح الظاهر فضلا عن البارد وانقلاب الهوا نارا
يشاهد من النفاخات وانقلاب الما حجرا شوهد في بعض
البلاد كثيرا وانقلاب النار هوا حيس من المشاهد والشعل وانها
ان بقيت نارا احرقت من الاجسام القابلة الحرق ما قبلها
على خط مستقيم على زوايا قائمة فانه اقرب الحركات واصحاب
الصنعة يجعلون الحجر ما والحل وكل ينقلب الى ما يشاكله
في الكيفية اللمحة الثالثة هي ان النار طبقة واحدة
لا يخالطها مجاورها الى جوهرها والهواء له اربع طبقات طبقة
ممتزجة بالابخرة وهي باردة وما قرب منها من الارض حار
لقربه من مطرح الشعاع وطبقة هي هوا صرف وثالثة
قريبة من النار وامتزجت بالدخان الصاعد والارض اصل
طبقتها تراب صرف ووراه طبقة طينية وورا هما ما انكشف
للشعاع فغلب عليه اليبوسة والماء لما كان بحركة يوجب
الاحدود الحاصل تحصل بذلك عناية من الله تعالى في الحيوان
المتنفس والنار شفافة والا لحجبت الكواكب وما عندنا
ممتزجة حتى انها قرب في المصباح عن الفتيلة يرى فيه

ظلمة ظلا انما ذلك تشعف لقوة النار اللمحة الرابعة هي ان
هذه تستحيل من كيفية الى اخرى والاجسام تؤثر بمجاورة فتسخن
النار بملاقاة كما احترقنا ومقابلة كما ضاء شعل منها واسباب
الحرارة ثلثة احدها مجاورة جسم حار يلبس ذلك لتفشي الاجزا النارية
فيه فان المملو لم ينفذ فيه مكانا الفاشي ولو كان بالفشو كانت فيما
الحديد اجا تسخينا من الخزف على نسبة صعب الفشو وليس كذا مع
ان الخزف يبرد ما فوقه والضراوة لا يتأثر والثاني الحركة وليس
ذلك باظهار نارية مكنت فان الما المخضخض يسخن ظاهرها وباطنها
وكان كلما فنى ذلك باردا او سهم الرصاص شوهد ذوب جميعها
بالحركة ولو كان شطور كلما انعقد الباطن في الهوا لا ذهبها فانه
ما زال لا فيها والاشد اشد تهيئا الاثر من العابر فالنار
لا ينحدر الى باطن الاشيا فانها طالبة الفوق بطبعها
الثالث الشعاع وليس بجسم كما ظن واذا اخذت الكوة
بطل الشعاع ولو كان جسما لشوهد تحركه او يثبت الكان فبله
التي فوق لا يكان جرما وما تحرك الا على زوايا قائمة لا على ما
تحسن على جهات مختلفة ولكان انعكاسه من اليابس اشد مما من
من الرطب والثاني باطل في الجميع فكيفما المعترم لا هو عرض يحصل
في الاجرام عند مقابلة جرم نير ويشهد باقتضا الشعاع
للحرارة المراة المحرقة وغيرها والعلويات الواجب منها المبدل
المستنير لا يتحرك على الاستقامة ولا ينفصل فهي عريه عن
الكيفيات الاربعة وليس من شرطه كل مسخن الجسم

ان يكون حارا واعلم ان الجسم يتخلخل ويتكاثف فيزيد مقداره و
ينقص من غير تبديل باقية فالمقدار عرض ويشهد بذلك اختلاف
الانواع فيه من غير تغير الماهية والشعاع هو المسخن لا الشمس
والمكان الاقرب من طبقة الهوا الاخرى الهوا اولى بالتسخين
من الابعد الذي هو الارض والعنصريات مطيعة الكواكب
وحس تاثيرها واعلم ان المزاج لا يقتضي بطلان صور البسايط
والا كان ملسلا بل هو كيفية متوسطة حصل من كيفيات
متضادة لاجسام مجتمعة متصاغرة الاجزا متفاعلة متشابهة
في جميع الاجزا اللمحة الخامسة هي ان كل حادث من الحركات
في الهوا والانفعالات سببها الطبيعي ليس نفسه والا دام بدوامه
والجرم علمت انه لا يقتضي الحركة بطبعه والافلاك لا يلحم ملحقها
في الامكنة ملابد فيها فاذا الملك الحركات ليست الا لما يصعد
من الارض لا يصعد شيا منها حصر معنى الا بالحرارة فما
من الرطب يسمى بخارا وما من اليابس يسمى دخانا ومن في الدخان
اعلى لنسبه وخفته فاذا انتهى البخار الى الطبقة الباردة
فيصيبه البرد ينعقد سحابا وينزل مطرا وان كان عليه
البرد الشديد قبل تشكل قطرات المطر ينزل كالقطن المحلوج
وهو الثلج وان كان بعد ذلك فيتجمد ويضربه حركتها في الرسع
والخريف فينحصر البرد في الباطن فيكون بردا ويمحق زواياه
بالحركة وما انعقد من البخار غير مرتفع كثيرا كان منه الطل والضباب

ونحوهما او البخار كلما كان الطف بالحرارة كان اقبل التاثير
البارد ولهذا يسخن الما في البلاد الحارة قبل التبريد وتشاهد
مثل هذه الاشيا في الحمام وانعقاد الابخرة ما قل بردها عند
فتح باب حتى يصير مظلما ثم يتقاطر القطرات ومما يتكاثف
من نفس الطالع من الحمام في الشتا وغير ذلك وصقالة الهوا
والغيم الرقيق ايضا من هذه الابخرة حتى يصير كمراة للنيرات
فيحصل بمقابلة النير هالة وقوس قزح ونحوهما والدخان ما
وقع على صرعه اشتعل فيه النار كان منه ذوات الاذناب
واذا اشتد غلبه عن لطيف فقطع انطفاؤه وما يستحيل او يتفحم
كان منه علامات حمر وسود في الهوا والدخان قد يدفعه
النار الدايرة بموافقة الفلك لشوق مكانها كما يرد بعضها
دايرة مهام او سود شديد اقبل الى ان ينتهي الى كرة النار
فيرجع فيتحامل على الهوا فيحركه بقوة فيكون رياحا وقد يحصل
من تقادم ريحين مختلفين الزابعة الدوارة وقد يكون لتقادم
الريح فيما بين غمامتين وقد يدفع عما فيبقى في الهوا
كثيرا دايرة ثم ما امتزج من الدخان بالبخار وطلب مخلصا حين
انعقد البخار فقاوم السحاب وتقلقل فيه حصل صوت شديد
هو الرعد ومن الاصطكاك نارية هي البرق ومما غلظ مادته
الصواعق ربما ينتهي الدخان الى النار ممتدا ما دته الى الارض
فيسري النار حتى ينتهي الى الارض وقد يحصل السموم من مثل و

هذه الاشيا وما يبقى من هذه تحت الارض وطلب مخلصا فقاومت
الارض بحركته حصل منها الزلازل وقد يحصل الدخان واشتعل
فيه النار والابخرة اذا احدث شديدا صارت ما شققت
الارض فانفجرت عيونا ونحوهما وما لا يتخلص من البخار والدخان
امتزجا تحت الارض فمنها ما يغلب عليه الدخانية كالنوشادر
وغيره ومنها ما يغلب عليه المائية كالبلور والياقوت وتصعب
اذابتها ويحصل من هذه الامتزاجات على اختلاف كيفيات وكميات
الجواهر المعدنية والاجساد السبعة مما يذوب ويتطرق
كالذهب فيه ما ... يذوب ولا يتطرق فلغلبة الارضية
وما تشتعل فيه النار وتتصاعد سريعا فيه غلبة نارية او
هوائية والاقرب من الاعتدال علما الفة من الاجساد الذهب
ثم ما دونه على الترتيب **المورد الرابع** في النفوس
وفيه لمحات **اللمحة الاولى** هي ان المتعبات احوال الوازمه
للجرمية او الصورة عامة لعمت واذا اختصت به فهي الصورة
مخصصة به واحتاج النبات الى قوة غاذية وهي المنضجة
في المادة الغذائية الى تشبيه اجزا المتغذي بدل ما
يتحلل فان المركب من العناصر لا يبقى دون تحلل والى نامية
وهي القوة التي توجب الزيادة في الاجزا على تناسب محفوظ
في اقطار حتى يبلغ الى كمال مقداره والى مولدة وهي قوة

تجتذب جزءا فضلة من المادة ليكون مبدا الشخص اخر
لبقا النوع والمولدة تستخدم القوتين والغاذية خادمة
القوتين وتخدم الغاذية جاذبة لمورد الغذا وهاضمة معدة
للتصرف وماسكة لحفظ الغذا الى تمام الفعل ودافعة للمتقل
والرشد الى التغاير جود بعضها دون بعض والغاذية
سابقة على المولدة وباقية بعد المولدة الباقية بعد النامية
اللمحة الثانية هي انه لما امتزجت العناصر امزج من
النبات كما كان النبات اتم من المعادن قبلت كمالا اتم من
كماله من واهب الكمال وحد النفس على جامع الارضيات انه كمال
اول لجسم طبيعي الي وقد في الحيوانات بقولهم
من شانه ان يحس ويتحرك فيزداد على النبات بقوة محركة
واخرى مدركة والمدركات عشرة من الحواس خمسة ظاهرة منها
اللمس وهي قوة منبثة في ظاهر البدن كله هي معتبرة الكيفيات
الاربعة والخفة والثقل والملاسة والخشونة والصلابة واللين
ومنها الذوق وهي قوة مودعة في العصب المفروش على جرم
اللسان هي مدركة الطعوم لرطوبة عذبة تستحيل الى طعم الوارد
ومنها الشم وهي قوة مرتبة في زايدتي مقدم الدماغ هما كحلمتي
الثدي هي مدركة الروايح بتوسط الهوا المنفعل والبخار ولولا انفعال
الهوا ما فاز ... الرايحة سلع الى ما بلغ الرايحة ومنها ز

سمع وهي قوة مرتبة في العصب المنبسط على سطح الباطن الصماخ
هي مشعر الاصوات بتوسط الهوا والصوت انما هو تموج الهوا من
قرع او قلع فينضغط منه الهوا بقوة فاذا انتهى الى ما ركد من
الهوا في الصماخ يتشكل بشكل نفسه فيقع على جلدة مفروشة
على عصبة مقعرة كمد الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه
القوة والصدا انما يكون من انعطاف الهوا المتموج لمصادم عالي
ومنها البصر وهي قوة مودعة في العصبية المجوفة مدركة
لما ينطبع من الصور في الرطوبة الجليدية ومن ظن ان الروية
بخروج شعاع البصر يتصل بالمبصرات اخطا فانه ان كان عرضا
فلا يصح ولا ملا فانتقاله ان كان جسما يتحرك الجهة ولحق ان كان
حركته بالطبع او كان لنا اتصاله مع المحترق اذ كانت حركته
بالارادة ولا اختلفت الروية بالقرب والبعد واختلفت عند
هبوب الرياح وركودها وكان نا نحن ما يحاذيها ثلاثة اولى بالروية
مما في دجلة ان ... ويلزم منه انبساط جسم ولحد دفعة على نصف كرة
العالم واصلا الى كرة الثوابت خارقا للفلك والنافي في الكل باطل
وكذا المقدم واعلم ان الابعد اصغر لكرة الجليدية واذا فرض شكل
كما الترس خرج من الجليدية اليه خطوط على شكل مخروط يحصل
من مدتها دايرة صغيرة ومن منتهاها اخرى كبيرة على جوانبها
ويحصل مثلثات متسعة الاسافل متضايقة الاعالي فكلما
ازداد البعد بينهما ازداد الشكل طولا والزوايا ضيقا و

والدائرة صغر القلة البقا بل حتى يجي اللمحة الثالثة في ان
المدركات الباطنة خمسة احدها الحس المشترك وهي قوة مرتبة
في مقدم التجويف الاول من الدماغ تجتمع عندها صور المحسوسات
باسرها ولذلك نحكم ان هذا الابيض هو هذا الحلو والحس الظاهر
منفرد بواحد والجامع غيره ولابد للحاكم من حضور صورتين وتشاهد
النقطة الجوالة بسرعة دائرة فاذا ذلك الا انضمام الحاضر من
الابصار مع ما بقي في الحس المشترك فان البصر ما قابله الا النقطة
فلا يدركها الا كذا والثانية الخيال وهي قوة مرتبة في اخر التجويف
الاول من الدماغ هي خزانة صور الحس المشترك باسرها بعد غيبتها
عن الحس المشترك والحفظ غير القبول والثالثة الوهمية وهي الحاكمة
في الحيوانات احكاما جزئية وهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط
من الدماغ بها يدرك الشاة معنى في الذيب موجبا للنفار
والرابعة المتخيلة وهي قوة مودعة في التجويف الاوسط ايضا
عند الدودة من شانها التركيب والتفصيل وهي تعرض لجل نوع
ولعدة تجمع اجزا انواع مختلفة فما في القوى الباطنة اشغله
شيطنة منها وعند استعمال العقل يسمى مفكرة ولدى استعمال
الوهم مخيلة والخامسة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف
الاخير من الدماغ هي خزانة لاحكام الوهمية كما كان الخيال للحس
المشترك والكل من هذه الالات روح تختص به والروح جرم لطيف
حادث من لطافة الاخلاط كما كانت الاعضا من كثيفها هو حامل
للقوى باسرها وانبعاثه من التجويف الايسر للقلب وعند //

الانبعاث يسمى روحا طبيعيا والى صاعد في الشرايين الى الدماغ منه
الافعال الحيوانية كلها والمنشد من الطرف يحدر وقد يبطل
حسه وحركته وكذا اذا وقعت شدة ما ابعه لحوبه فلو امتنع
جسم ما كان كذا ولولا لطافته ما نفذ فيها بعد والمرشد الى
تغاير القوى نقا بعض مع بطلان بعض ودليل اختصاص الالات
تلازم الصلاح والفساد والمحركات تابعة لقوة نزوعية منفعلة
عن المدركات والنزوعية منشعبة الى شهوانية جالبة
للملائم وغضبية دافعة لما لا يلائم اللمحة الرابعة في نفس
اعلم انك غير غائب عن ذاتك وانك لم تحفظ في ذلك بجسم في علم ك
ولو فرضت ذاتك على كمال عقلك حصل دفعة في هوا منفرجة غير
متلامس اعضاؤها لم تحس شيئا ولم تعلم جسما ومنطبعا فيه
وشيئا ما غيرها فانها معلومة لها دون وسط وان فرض
هذا الفرض وسطا يكون قد وضع قبله فارضا هي الذات بعينها
فالذات معلومة انها غير جسمية اصلا ولا جهة فيه دون وسط
تارة اخرى تقول جلدك يدل عليك هلا سلبت وكذا التي من
الاعضا والقلب والدماغ وكل ما في الباطن يحتاج في معرفتها الى
تشريح وانت تتلذذ بذاتك ابدا فهي غير منفومة عما نسيته او
جهلته حين ذكرتها او غفلتها فهي غير مادية اصلا تارة اخرى
تقول انت تشير الى ذاتك بانا والى الكل ما في البدن وعالم الاجرام
هو هو فليست كلك ولا جزئك فقد افردت الجميع عن ذاتك هو هو فكيف
تكون مجموعها تارة اخرى تقول لو انت العادية دون تخلل

من بدنك لا رداد مقداراك على ما هو عليه كثيرا وما في بدنك الا ينقضه
الحرارة او تحلله وبالكلية الى بدل وكذا المزاج والروح وانت
انا انت كما لم تنتقص ولا يتخلل فلست من هذه الاشياء اصلا وهذه
تذكيرات عساك تتنبه منها فان معرفة النفس فطرية الا ان العوام
لبعض الحكمة او لعدم الاخطار بالبال وقعوا عن معرفتها في الحرمان
الابدي واعلم ان الحس كالبصر لا يدرك الا مع علاقة وصعبة والخيال
تجرده عن تلك العلاقة فيرتسم فيه مع غيبة الحامل ولكن لا يتقيد
على التجريد عن العوارض الغريبة من اين ووضع وكيف والعقل جرد
فجعل المحسوس معقولا واخذ من الجسم مثلا صورة طابقت جميع الاجرام
وافقه على الكل بمعنى واحد وتبرهن لك من هاهنا ان هذه الصورة
المطابقة لو كانت في جرم للزمها وضع ومقدار خاص فما طابقت
المختلفات فيهما وقد طابقت فليست في جرم كيف وقد اخرت
دون مقدار وضع واعلم ان الادراك لا بد وان يكون حصل صورة
فانه ان لم يحصل في النفس اثر من المدرك فسوا قبل الادراك وبعده
وان حصل غير مطابق فليس بادراك له وان كانت مطابقة فهي الصورة
برهان اخر انك عقلت مفهوم الشيئية والوحدة //
مطلقتان وان كانت في جسم اذا قسمت في الوهم بالكم ينقسم
ما تقرر فيه وكل جزء ان كان شيئية او وحدة وليس ثم مقدار
يختلف به الجزء والكل لا اخذ على التجرد فيكون لا فرق بين الجزء
والكل وهذا محال او شيئية ووحدة مع خصوص وزيادة فزاد
الجزء على الكل وهو محال وان كان ليس شيئية ولا وحدة ولا مع
خصوص فليس شيء ولا واحد ولا اثنين فليس بجزء وقد فرض جزءا اخر

فاذا لم يكن انقسامها محلها غير منقسم فليس بجسم ولا منطبع
فيه هو الذي يسمى النفس طريق اخص هو ان المعقولات
المجردة عن الكم وسائر العوارض ان كانت في جرم او ما فيه تنقسم
في الكم بانقسامه فان تشابهت الاجزاء فلا يكون خلاف الكل والجزء
الا بمقدار ولا مقدار فلا تتشابه وان اختلف الحقيقة وطابق
امكان الانقسام فيها امكان انقسام الجسم الى غير النهاية على
الاختلاف فللشيء مقومات غير متناهية فلم يعقل اصلا ما لم يعقل
اشياء لا تتناهى وليس كذا وان رجع الى المتشابهات كان ما ذكرنا
فلا نتصور ان يكون في الجسم طريق اخر عن شيخ التلويحات
الكل اذا فهمت الاربعة مطلقا ان تقررت في جسم فيكون طابقت
الكم المتصل فيكون المتصل مطابق المنفصلة وهو محال وصورة الشيء
طابقه بالضرورة وهاهنا استبصارات اقناعية ا لو كانت
النفس في آلة للزم ابدا من كلال الالة كلالها وليس يلزم بل قد
يتفق بعارض خارج فليست في الالة وبعد الاربعين كلت القوى
وزاد ادراك النفس ب لو كانت اليه ما ادركت الالات
اذ لا الة الى الالات وقد ادركت الالات فالمقدم باطل ج
لو كانت اليه ما ادركت ذاتها اذ لا الة الى الذات والتالي باطل
فكذا المقدم د لو كانت اليه لكلها تكد الافاعيل كالحواس
وليس فليس ه لو كانت اليه لما ادركت الضعيف بعد القوي
كالحواس وليس فليس و لو كانت منطبعة في عضو ان كفاها

في تعقله نفس صورته التي له ما غابت عنه او احتاجت الى صورة
حاملة في حامله ما ادركته ابدا اذ المتصور حصول نوعي صورة
في مادة واحدة وفيه الثاني باطل لان عكسنا المقدم لو كانت
اليه لما ادركت الضدين معا فانك حكمت ان السواد والبياض
ضدان حكما واحدا ان كان كل واحد في جزء فما ادرك احدهما ما ادرك
الاخر من الجزئين اذ الادراك بالصورة فما كان هناك حاكم واحد بانهما
ضدان وصورتا الضدين لا يجتمعان في جسم واحد كما تجد من حال
الكل المحل وذلك دليل ايضا على ان الخيال قوة جرمية كيف وتخيل
امتدادا معينا لا كل الذي يعتقد فالحاكم لحكم واحد على الضدين
ليس بجرم وكفانا هذه الاستبصارات ها هنا اللمحة الخامسة
هي ان للنفس قوتين احدهما نظرية بها تدرك الكليات وهي وجه
عقلي لها الى القدس والثانية عملية بها تدرك الامور المتعلقة
بالبدن فيما يتعلق بمصالحه ومفاسده وتستعين بالنظرية
وبها التحريك وهي وجه عقلي للنفس الى البدن وللعاقلة استعدادات
وكمالات الاول الاستعداد الذي يعد الذي للانسان كما للاطفال
وتسمى العقل الهيولاني والثانية حالها عندما يحصل لها المعقولات
الاول ولها تحصل الثواني بالفكر والحدس وتسمى العقل بالملكة والثالثة
ان تكون لها ملكة تحصيل المعقولات المفروغ عنها متى شاءت دون
حاجة الى كسب جديد وتسمى العقل بالفعل وان كانت في نفسها قوة
قريبة والرابعة ان تكون المعاني المعقولة فيها حاضرة بالفعل وتسمى

العقل المستفاد واعلم ان في قوى حسك متصرف وخزانة اذ العقل
المتصرف عاد الى الخزانة دون حاجة كسب جديد وان كانت قد
تغيب عنها فيحتاج الى كسب جديد والنفس فيها الحالتان
العقلة المحوجة الى كسب والاسترجاع وليس لها خزانة متصرف
وخزانة ولا خزانة لها لان الاجسام فانها قابلة للقسمة غير
قابلة لما لا ينقسم فاذا استرجاعها من جوهر مفارق هو عقل
بالفعل واهب لها العلم نسبته الى النفس كنسبة الشمس الى البصر
يتصل به فتتبدل وتعرض فيعقل والمعد تصرفاتنا فيما في القوى
من الصور والنسب والاحكام فتستعد بها النفس للمعاني العقلية
وربما يجد معنى عقلي لمعنى عقلي واعلم ان الفكر حركة النفس الى
تحصيل المبادي لينتقل الى المطالب والحدس وجوده هذه الحركة
دون طلب كثير والقصور انما تقبل النسبة التي ما يرده من الغيب
اللمحة السادسة هي ان النفس لا توجد قبل البدن
لانها حينئذ عرية عن الادراكات والهيئات الفعلية والا
نفعالية اما ان تكثر دون مميز وهو محال او تتحد وهي من نوع
واحد فلا فصل مميز ولا عارض اتفاقي لتجردها عن الهيئات وعالم
الاتفاقات والاعتبار للوازم الماهية فانه تتفق في الكل
او تتحد فاما ان تنقسم وتتحرك وذلك على ما ليس بجرم محال
او تتحد نفس جميع الناس وهو باطل فيكون ما يدركه كل واحد مدرك
الكل وكذا المدارك واقسام اللازم باطلة فكذا المقدم والجسم

ليس علة للنفس فكيف يوجد الشيء اشرف منه سيما باثر الجسم
فيما يناسبه في الوضع واعلم ان علاقة شوقية النفس بالبدن
ليست كعلاقة جرم بجرم او عرض وجرم بل علاقة شوقية فيما رايت
حركة الحديد الى المغناطيس لا تتعجب من تحرك البدن للنفس وهيئات
وهيئات النفس والبدن متنازلة متصاعدة متعدية من كل
واحد الى صاحبه ما يليق به اللمحة السابعة هي ان النفس
لا تقتضي الحركة لماهيتها والا لدام تحريك كل نفس كيف ودريت
ان الثابت لا يقتضي الغير الثابت فتحريكها باعتبار الارادة
ولا ارادة دون ترجح جانب وعند المساوات لا ترجح حتى ان
النائم ينزعج من نومه لفرح او لرعبة مما يرى في نومه والعابث
ايضا بلحيته حصل له ملكة لغرض هو راحته او غيرها والغرض قد
يكون كليا ومحوج الى ارادات جزوية لحركات قد يكون جزوية محوجا
الى ارادات جزويه كالمشي الى موضع معين محوج الى ارادات خطوات
اللمحة الثامنة هي ان المتحرك على الاستدارة محال ان يكون
حركة طبيعية فانه يقصد كل نقطة ويفارقها ان كانت غير مطلوبة
فلم قصد او مرغوبة فلم فارق ومحال ان يصير مرغوب بطبيعة
واحدة بعينه مهروبا عنه فالمحدد للافلاك حركتها ارادية
اللمحة التاسعة هي ان الراي الكلي لا ينبعث منه احد الارادات
الجزوية لعدم التخصيص بل لا بد من مخصص ما واعلم انه لما كان فاعل
نفوس الافلاك اشرف من فاعل نفوسنا كما ستعرف وهب

انه مثله وما في حكم القابل للنفس منها اشرف مما لنا وابعد عن
التضاد فالنفس لها اشرف منا لانه اذا استوى الفاعل مع القابل
وما يتعلق بهما فيرجح حسبه الفعل الخسة في الفاعل وهو
محال فنفوسها ناطقة اللمحة العاشرة هي ان احد النفس
ما يعم النفوس الانسية والفلكية انه جوهر غير جرم ولا منطبع
فيه من شانه ان يتصرف في الجرم ولو شئنا المخصص بالفلك
قيدناه بالفعل مطلقا والانسان قيدناه بالقوة والله اعلم بالحكم

العلم الثالث ما بعد الطبيعة وفيه

موارد المورد الاول في العلم الكلي وفيه لمحات الاولى
هي ان الامور منها ما يتعلق بافعالنا والحكمة المتعلقة بها
نظرية سميت بالعملية ومنها ما لا يتعلق باعمالنا والحكمة
المتعلقة بها نظرية وما لا يتعلق بافعالنا اما ان يحتاج الى الخصص
مادة والاستعداد ويسمى العلم الباحث عنه الطبيعي وموضوعه
الجسم من حيث له قوة التغير والثبات واما ان يحتاج الى
تخصص مادة ولكن يحتاج في توقفها الى مادة ويسمى العلم المتعلق
به الرياضي واما ان لا يحتاج اصلا في الوجودين والعلم المتعلق
به يسمى الفلسفة الاولى وموضوعها اعم الاشياء وهو الوجود
اللمحة الثانية هي ان الوجود لا جزء له ولا اعم منه فلا جنس
له ولا فصل والجزء له ولا اظهر منه فلا رسم وتعريفه بالمنقسم

الى القديم والحادث ونحوه اوانه مايصح الخبر عنه نحو ذلك
فبعضها ماخوذ في حقيقة الوجود وبعضها اسما الموجود
كلفظة ما وغيره ولا واسطة بين الوجود والعدم اذ العدم ليس له
حقيقة محصلة بل هو عبارة عن الوجود اللاوجود وقد غلط بعض
الناس في الكليات لما راها غير موجودة في الاعيان ولم يتفطن
لكونها موجودة في الاذهان فحكم بانها احوال غير موجودة ولا معدومة
بل ثابتة وما سماه الثبات ليس الا نفس الوجود اما ذهنا واما
عينا والا هو سفسطة محضة

اللمحة الثالثة

هي ان الموجود
اما ان يكون في المحل او لا يكون ونعني بالكون في المحل ان يكون الشيء
شايعا في غيره لا على سبيل الجزئية وخرج عنه الكون في الحصب
والمكان وكون اللونية في السواد والكاين في المحل منه ما لا يستغني
عنه المحل وهو المسمى بالصورة ومحله هيولى له ومنه ما يستغني المحل
عنه وهو المسمى بالعرض ومحله الموضوع فالجوهر هو الموجود لا في موضع
حال في المحل اولم يحل والعرض هو الموجود فيه والعرض لا يقيم جواب
ما هو بنفسه والصورة معتبرة له فالجوهر اما جسم او اجزاؤه او
ما ليس بجسم ولا من اجزائه وهو المفارق

اللمحة الرابعة

هي ان المقولات التي هي الاجناس العالية عند الجمهور عشر الجوهر
وقد عرفته ومن خاصيته ان منه ما يقبل الاشارة ولا يشتد
ولا يضعف وان تشاركه في هذا بعض الاعراض والكم وهو هيئة
في الجسم هي لذاتها قابلة للتجزي والمساواة والتفاوت و

النهاية فمنه المتصل وهو الذي يوجد لاجزائه حد مشترك تتلاقى
عنده وتتحد به ومنه المنفصل وهو الذي لا يوجد فيه ذلك وقسم
الى غير قار الذات كالزمان والى قار وقسم الى ما له طول مجرد وهو
الخط وطول مع العرض فحسب وهو السطح وطول وعرض وعمق وهو
الجسم التعليمي والكيفية وهي هيئة قارة غير محوجة نصورها الى
امر خارج عنها وحاملها فمنها ما تختص بالكميات كالزوجية للعدد
واستقامة للخط ونحوهما ومنها كمالات اما محسوسة سريعة الزوال
كحمرة الخجل وتسمى انفعالات او ثابتة كحمرة الورد وملوحة ماء البحر
وتسمى واما غير محسوسة اما ثابتة وتسمى ملكة وليس من شرط الملكة
الوجود بالفعل في اصطلاح بل القدرة على الاختصاص متى اريد
من غير فكر وكسب واما غير ثابتة كغضب الحليم وتسمى الحال ومنها
الاستعداد اما للقبول كاللين واما للتابي عن القبول كالصلابة
والاضافة وهي هيئة للشيء لا يعقل الا بالقياس الى غيره والبسيط
الذي هو المضاف الحقيقي الابوة للاب وهو يلحق جميع المقولات
بحسب اشدية او مساواة او مشابهة ونحوها والوضع وهو
هيئة تحصل من نسبة لجزء الجسم بعضها الى البعض ونسبة تختلف
الجهات كالقيام والقعود وان يفعل وهو تاثير الجوهر في غيره
تاثيرا غير قار الذات وان ينفعل وهو تاثير الجوهر من غيره تاثيرا
غير قار والاين وهو كون الجسم في المكان ومتى وهو كون الجسم في الزمان
والملك وهو كون الجسم في محيط بكله او ببعضه منتقل بنقله كالتقمص

والتختم وان شئت حصرت في الموجود لا في موضوع وهو الجوهر وموجود
فيه وهو اما امر غير قار الذات وهو الحركة او قار الذات الذي لا يعقل
الا مع غيره الذي هو الاضافة او قار غير اضافي اما موجب لذاته التجزي
والنهاية والمساواة وهو الكم او غير موجب لهذه الاشياء اصلا وهو
الكيف فقد انحصرت في خمسة اما الاين ومتى والوضع والملك فلا
يعقل اصلا الا بالاضافة وما يقوم بشيء اعم لا يكون جنسا اعلى واما
ان يفعل وان ينفعل فهي الحركة اضيفت تارة الى الفاعل واخرى الى
القابل وقد ذكرنا تحقيق هذه الاشياء في التلويحات اللوحية
والعرشية وهاهنا ابحاث لا ينتفع بها كثير فتركناها واعلم ان
هذه التي عددناها غير الجوهر اعراض وتعرف في كلها نسبتها على
الموضوع وبها حقيقتها كما كانت مثل الوحدة والكثرة على ما واحدة
والاضافة وجودية مفهومها غير مفهوم الموضوع ولو كانت الابوة
عرضية كانت الابوة في الانسان مثلا وجودية وليس كذا وكذا
العدد وكيف يكون للعدم خواص ومراتب ولما ثبت التناهي ثبت الشكل
ولما ثبت الكرية بالبيان المذكور في طبيعي فاذا قطع بنصفين حصل
الدائرة والعرضية ليست جنسا للاعراض فان اضافة الموضوع عرضي
للماهيات وكذا الوحدة

اللمحة الخامسة

هي ان الكلي قد عرفته
ولا يقع في الوجود لانه يصير له هوية ليس لغيره فلا يكون كليا وليس
الانسانية موجودا واحدا في كثيرين فان في كل واحد انسانية تامة
لا يبطل عدم الاخرين لبيست هي في غيره واذا الكلي ليس الا في الذهن

والكلي لكثرته في الاعيان لا يكون الا زايدا على الماهية اذ لا يعرض الافتراق
ولا بد ان يكون هو غير ما به الاشتراك واوليات المحل تكثرها بالمحل
او بالزمان ان احد المحل فالحيز غيران في محل لانه لا تميز بالمحل جسد
ولا بالزمان ولا بالماهية وقد يكون غير المميزات فيما يقع بالتشكيك
الا عية في الماهية والنقص فيها ولكن يكون احدهما اتم الكمال او النقص
بعلة او بلا علة فان كان الكامل مما لا علة له والنقص لعلة واعلم
انها تقتضيه ماهية الشيء تتفق في اعدادها وما لا يقتضيه الماهية
فلحوقه بها لعلة وكل عرض معلل اما بالماهية او بخارج

اللمحة السادسة

هي ان الموجود ينقسم الى واحد وكثير والواحد
على ان الاول لا ينقسم بالقوة ولا بالفعل والثاني هو الواحد بالاتصال
كالخط الواحد والماء الواحد وينقسم في الكم الى اجزاء متشابهة
والثالث الواحد بالاجتماع كالكرسي من الخشبات ومن الواحد ما هو
غير حقيقي وهو ما بحسب شركة في محمول مما بحسب اتحاد النوع
يسمى مشاكلة وما بحسب الجنس مجانسة وما بحسب الوضع مطابقة
وما بحسب الكيف مشابهة وما بحسب الكم مساواة وما بحسب
الاضافة يسمى وحدة بالنسبة كما يقال نسبة النفس الى البدن
كنسبة الملك الى المدينة واما في الموضوع كما يقال الحلو والاصفر
واحد اي موضوعهما واحد ومن لواحق الواحد الهوهو وهو ان
يكون شيء له اعتبارات فتشار اليه على ان هذا هذا الاعتبار
بعينه هو ذو دال كما يقال هذا الطويل هو هذا الاسود ومن الواحد
تام وهو الذي لا يمكن الزيادة فيه كخط الدائرة ومنه ناقص وهو الذي

ثم ان فيه ذلك كالمستقيم من الخط واحق الاقسام بالوجوه الاول
ثم لما به من البلبنة والقائم احق بهما من غيره ومن اوحق الكثرة
المخالف والمقابل **اللمحة السابعة** هي ان المتقابلات
هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد لعتبار واحد وذلك على انحاء
الاول تقابل الايجاب والسلب لا في مجرد القضية بل في مثل قولك
فرس لا فرس ومن خاصيته التي لا يشاركه فيها غيره من المتقابلات
استحالة اجتماع الطرفين في الصدق والكذب والثاني تقابل
المتضايفين كالابوة والبنوة وفارق غيره من المتقابلات
بلازم طرفيه والثالث تقابل الضدين والضدان هما
الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض وخاصيته التي لا يشاركه فيها من اصناف
التقابل جواز ان يكون له واسطة وينتقل الطرفان اليه كما
لجمع بين البياض والسواد والرابع تقابل العدم والملكة والعدم
الحقيقي المقابل للملكة الحقيقية انتفاء امر عما فيه او في بعض
ذاتيا ته امكان وجوده كالعمى والجهل فلا يوصف بهما الحجر لانهما
ليستا عبارتان عن اللاكون فحسب بل عنه مع بقاء الحجر لانهما
امكان الوجود في شيء ويرشدك الى ان السكون والعمى ونحوهما عدميان
انه لا يحتاج في تحققهما الى الا ستيفاء موضوع الحركة او البصر
تقديرا لا كونهما وعلة العدم عدم علة الملكة وليسا كالضدين فان
لكل من الضدين علة وجودية وما وراء الايجاب والسلب بالجزء المعدوم
بل في غيره هذه هي اصناف المقابل المعتبرة **اللمحة الثامنة**
هي ان الموجود ينقسم الى متقدم ومتاخر اما بحسب الزمان كتقدم
موسى على عيسى او بحسب الشرف كتقدم ابي بكر على عمر واما بالطبع
كتقدم الواحد على الاثنين واما بالرتبة فمنه الرتبي الوضعي كما في الاجسام
ومنه الطبيعي كما للعلل والمعلولات ومراتب العموم وخاصيته
انعكاس المتقدم بجهة متاخرا بجهة اخرى واما بالذات
كتقدم ما يجب بوجوده الشيء عليه كتقدم حركة الاصبع على حركة
الخاتم فتقول تحرك الاصبع فتحرك الخاتم ثم تحرك فما تحرك ولا تاتي
فصل كل عدد يوجد اجزاؤه معا وله ترتيب
العكس
مكان وصعنا كما للاجسام او طبيعيا كما للعلل والمعلولات
ففيها النهاية اما الاجسام فلما ذكرنا واما سلسلة العلل
فلكل ان تعد بحذف عشرة مثلا من الوسط وتوصل الطرفين توصيلا
توصل الطرفين توصيلا عقليا فان ان يكون السلسلة مع العشرة
مساوية للسلسلة دونها حتى يقابل كل عدد من هذه كل عدد
من تلك وهو محال او يقع التفاوت ولا بد ان يقع في الطرف فيتناهى
ما حذف عنه العشرة والطرف زاد على المتناهي بمتناه فيتناهى
ما هو مضعفه فليتناهى وبهذا تبين امتناع الصفات المرتبة
الموجودة الغير المتناهية وان كانت صفة ظن انها صح الى
تكرر نوعها عليها فاما ان يكون ذلك بالتفصيل العقلي الذي اوقف

او ان يكون تلك الصفة لها بذاتها ما لغيرها منها الاول مثل كون
الجوهر جسمانيا فصلته ايضا جوهر ويحتاج الى فصل اخر
ويتسلسل فان هذا انصرف وتفصيل عقلي اذ ليس في الحقيقة
البسيط مجعولان بل جعل الجسم جوهرا جعله جسما ولم يجعل
جوهرا ثم جسما بل هو في الوجود شيء واحد يفصله العقل والثاني
مثل ما قال المحصون في الوجود فانه غير الماهية ووجود الوجود
هو نفس موجوديته وجوده بمعنى زايد فانما الغير منه له بذاته
وعلى هذا القياس غيره ولهذا شان في اللمحات الالهية والعرشية
اللمحة التاسعة هي ان الموجود ينقسم الى علة ومعلول
والعلة على الحد المفهوم هو ما يجب به وجود غيره ويمتنع بعدمه
عدمه والمعلول ما يجب وجوده وعدمه بوجود غيره وعدمه
وقد يقال العلة لما يمتنع بعدمه الشيء فقط فمنها الفاعلية
الفاعلية كالنجار للكرسي والصورية كهيئة الكرسي والمادية
كالخشب والغاية كالحاجة الى الاستقرار وهي علة فاعلية العلة
الفاعلية وان كانت معلولة لها في الوجود ولكن ليست العلة
الغاية كما في الذهن ويجوز ان يكون لامر كلي علتان كالحركة وغيرها
للحرارة ولكن الجزئي لا علتان له فانه ان توقف على كل واحد وكل
جزء العلة او توقف على واحد فقط محض العلة لا غيره والموجود ايضا
ينقسم الى ما يحصل ما بالفعل وهو ما حصل وجوده والى ما بالقوة
وهو ما بعد لم يحصل الا انه ممكن له الحصول فمنها قوة قريبة
واخرى بعيدة وان كان قد يقال القوة على المعنى الذي به ينفعل
الفاعل للفعل والقابل للقبول فيقال قوة فعلية واخرى
انفعالية فلما لم يكن التعميم لعموم فيكون لخصوص **اللمحة
العاشرة** هي ان الموجود ينقسم الى واجب وهو ضروري
الوجود والى ممكن وهو ما ليس بضروري الوجود والعدم
والممكن لا تقتضي الوجود لماهيته ولا العدم والا كان واجبا
او ممتنعا بذاته فيستوي طرفا وجوده وعدمه بالنسبة
الى الماهية فترجح وجوده وعدمه لوجود علة وعدمها
فالمرجح ينبغي ان يجب به وجود الممكن والا ان بقي نسبة
الممكن اليه امكانية فلا ترجح فلا وجود **اللمحة الثانية** [في] الموجود
ذاته واجب الوجود وصفاته وما يليق به وفيه لمحات
الاولى هي ان كل واحد من الممكنات مفتقر الى العلة والكل معلول
الاحاد التي هي اجزاؤه فالجميع مفتقر الى العلة وعلة جميع
الممكنات ان كان ممكنا كان من جملة المعلولة فلا تنتهي الى
ما يجب وجوده طرق اخر عرفت البرهان السابق
بتناهي العلل فلا ينتهي الى غير الواجب الوجود والى يعود
الكلام **اللمحة الثانية** هي انه لا يتصور في الوجود

واجبان فانهما اما ان يفترقان من جميع الوجوه وهو محال
اذ لا بد من الاشتراك في الوجود ووجوبه او يشتركان من
جميع الوجوه فلا مميز ولا تعدد او يشتركان من وجه و
يفترقان من وجه فلولا ما به الافتراق لم يتصور وجودهما
به الاشتراك في كل واحد فان الامر الكلي لا يتشخص دون
مميز فوجوده في كل واحد من الكثرة معلول المخصص فوجود
ما به الاشتراك ممكن فيهما وكذا وجود ما به الافتراق فالوجود
فيهما ممكن والوجوب لان الاشتراك عنه ولا يجوز ان يكون
شيئان يجب وجود كل واحد منهما بالآخر لما علمت فاذا
واجب الوجود واحد ولا يتقوم ايضا بشيئين فيكون معلولهما
فليس بواجب ولا هما واجبان لما علمت فواجب الوجود
لا ينقسم باقسمة الحد ولا الكمية فيتقوم عادة وصورة
وهو محال ولا انقسام الكلي الى الجزئي والاجسام المحسوسة
وما يتعلق بها منقسمة على الطرائق الثلثة فليست واجبة
الوجود وليست ممتنعة لوقوعها فهي ممكنة محتاجة الى
علة طرف اخر هو ان كل ما وجوده غير ماهيته فوجوده
ممكن اذ لو وجب ما افتقر الى اضافته الى الماهية وليس
العرضيات التي تجب بنفس الماهية كزوايا المثلث فان العلة
تتقدم على المعلول بالوجود فلو كانت الماهية علة لوجود
نفسها لكان لها قبل الوجود وجود وهو محال فواجب الوجود
لا يكون وجوده الا عين ماهيته والاجسام والاعراض وجودها
غير الماهية فهي ممكنة محتاجة الى مرجح فاذا كان واجب الوجود
محض الوجود فلا واجب غيره فيكون احدهما وجود وزايد لا يمتاز

فيصير معلول المميز **اللمحة الثالثة** هي ان واجب الوجود
لا يشارك الاشياء في معنى جنسي فيمتاز عنها بالفصل اذ
وجوده غير بكمالاته له واجبة في حقيقته نفسه وقد
اشرنا لك اليه ولا يدخل تحت الجوهر فانه قد عرفت الموجود
لا في الموضوع ولا نعني به الوجود بالفعل لو حين احدهما
هو انه لو كان كذا كان من عرف انه جوهر عرف انه
موجود وليس كذا الثاني هو ان واجب التجوهر كان غير
ممكن الوجود وليس كذا بل معناه ان له ماهية اذا وجدت
فهي ليست في الموضوع وليس واجب الوجود كذا فان ماهيته
وجوده واذ لا جنس ولا فصل له ولا حد له واذ لا واجب غيره
فلانه لا موضوع له فلا ضد ولا مانع له مساويا في القوة
لانه غير معلول فلا ضد على ما يفهم عنه عند الجمهور وهو
بجلاله وعظمته وهو الخير لانه يتشوقه كل شيء وهو نافع
لكل شيء هو حق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده

الثابت له فما ظنك بما وجوده نفس خصوصيته وله الكمال الا
على فان كمال كل شيء هو حصول كماله اللايق به فكيف من كان واهب
كل شيء كماله ولا يحتاج الى كمال غير ماهيته فضلا وقد
عرفت من طرق شتى ان كل جسم مركب من هيولى وصورة وليس احدهما
علة الآخر وهما ممكنان والاجسام متناهية فلها موجد غير
جسم فتشهد بوجود مبدع واجب الوجود **اللمحة الرابعة**
هي ان كل ما هو كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يوجب كثرة
فيجب لواجب الوجود وكلما لا يمتنع عليه تعالى يجب له اذ لا قوة
ولا امكان في ذاته واعلم ان كلما يفعل ويقبل ففعله بجهة وقبوله
باخرى كالجسم يفعل الحركة بصورته ويقبله بمادته فان
القابلية ليس بحسب التقوم والاستعداد والفاعلية من
جهة مستقلة للتقوم فهما جهتان وواجب الوجود لا صفة له
وجودية فانها لا تتصور لوجوبها اذ لا واجبان في الوجود ثم
الصفة قائمة بالذات مفتقرة اليه في وجودها فهي ممكنة
ولا يوجب صفة في ذاته فيقبل ويفعل فيلزم جهتان في ذاته
فيتركب وهو محال ولا ينفعل عن معلول لانه لا صفة له زايدة و
والذات المستغنية عن الصفات اتم من المفتقرة اليها ثم تعلم
انك تدرك نفسك فان كنت مدركا لها بصورة عقلية وان كانت
مركبة من صفات تتخصص بالاجتماع لا بالانفراد بل هي كلية نفس
تصورها لا يمنع الشركة وانت تدرك ذاتك على ما يمنع الشركة اصلا
لنفس مفهومها فليس بصورة بل لان نفسك مجردة عن المادة غير
غايبة عن ذاتها وماهيات الاشياء لما غابت عنك استحضرتها با
لصورة فواجب الوجود اشد تجردا عن المادة والعلم كمال للموجود
من حيث انه موجود ولا يوجب تكثرا وهو غير غايب عن ذاته
ولوازم ذاته فهو عالم وعالميته بذاته هو ذاته مع عدم الغيبة
والتجرد عن المادة وهما سلبيان وليس في الوجود الا ذاته ولوازم
ذاته وهو غير غايب عن ذاته ولوازمها فهو محيط بكل شيء وليس
علمه مما يتغير بالازمنة فانك اذا علمت انه سيكون ثم
كان ان يبقى علمك كما كان فهو جهل وان علمت انه كان تغير علمك
بانه سيكون فواجب الوجود علمه غير زماني اما فرفوريوس
اخطا في قوله حين قال اذا ادرك النفس شيئا صار هو هو
فاذا شيئان صارا واحدا لا بالاتصال والتركيب فان بقيا
فلا اتحاد وان بطل احدهما او كلاهما فلا اتحاد ولا ادراك
الا لحصول اثر ولا فرق بين حالتي الادراك وما قبله واعلم
ان الاضافات المحضة كالمبداية والخالقية جائزة على
الحق تعالى اذ تتغير ما على تغيرك الى شمالك دون تغيرك
والسلوب مثل الاحدية التي هي عبارة عن سلب القسمة و
القدوسية جائزة عليه تعالى وجود بمنافية وجوده

المستغني عن علة ومسلة العلم بطلب من الملوكات على
جلبتها **المورد الثالث** في فعله تعالى وفيه لمحات
الاولى اعلم انه لم يشترط في الفعل سبق العدم اذ ليس العدم
من الفاعل حتى لو اراد ان يوجد شيئا زمانيا دون سبق
العدم لا يمكنه فالوجود ينتسب الى الفاعل لا وجود اطلقا
بل وجود امكنا حتى ان الممكن لو وجد بعد سبق العدم بنفسه
لم ينتسب الى الفاعل وليس الارادة شرطا للفعل فانه تنافي
ان يقال فعل بالارادة والطبع ولو اشترط احدهما فالتقييد
به كان تكرارا او التقييد بضده مناقضا والصفة حملها
على ما يدوم له اولى من حملها على ما لا يدوم له والواجب
بغيره مفهومه لا يمنع الوجوب به دايما او وقتا ما الا ان
هذه الصفة لا يلحق شيا وقتا الا وقد لحقت ما هي له دايما
ويصح عليه حمل هذه الصفة ايضا وقتا ما دون العكس
فهي بالدايم اولى فلا يكفي في مفهوم الفعل وجود شي عن غيره
ليف ما كان مع انه لا مشاحة في الاسما واعلم ان الممكن بوجوده
لا يستغني عن العلة اذ لو استغنى لترجح الوجود بماهيته فصار
واجبا بذاته بعد ان كان ممكنا وهو محال فاذا كان الترجح بالغير
[illegible]

غير علة ثباته كصورة الصنم فان علة وجودها فاعلها على
الشرايط وعلة البقا يبوسة العنصر وقد يكون علة الوجود نفسها
علة الثبات كالقالب المشكل للما واعلم ان الابداع وهو الذي
عبارة عن وجود الشي عن غيره بحيث لم يتوقف على غيره اصلا
من وقت ومادة اتم من الاحداث والتكوين وما يسبقه عدم لا
يستغني عن شي من هذا القبيل والعلة التامة ما هي علة
الشي وعلة جميع اجزايه وعلة وجوده وثباته لا كالنجار فانه
علة المجموع لكونه علة للصورة بحسب **اللمحة الثانية**
وهي ان وجود المعلول يتعلق بالعلة من حيث انها على الجهة
التي هي بها علة من وجود ما ينبغي وعدم ما لا ينبغي كالحاجة
الى معاون او وقت او ارادة او داع موجب للارادة وفي
الجملة وجود شرط وانتفا مانع وكل ما يصير به الشي علة فله
مدخل في وجود المعلول والعلية فاذا وجد الجميع وجب المعلول
والا ليست هي بعلة وعدم المعلول يتعلق بعدم العلة اما الجميع اجزا
بها او بعضها فاذا استمر عدم العلة على الطرفين استمر عدم
المعلول فاذا استمر وجود العلة تامة وكذا المعلول **اللمحة
الثالثة** هي ان امكان الممكن بذاته يشرط وجوبه بغيره
والا ما وجب والامكان متقدم عقلا على الوجوب فلا استحقاق

وجود الممكن متقدم في العقل على استحقاق وجوده وان دام الوجود
وهو الحدوث الذاتي **اللمحة الرابعة** هي انه اذا احدث شيئا فلا
بد من حدوث مرجحة او جهة مقتضية في المرجح والا لزم ثم
يعود الكلام الى جهة المرجحة الحادثة اما ان يتسلسل علل حادثة
واقعة معا الى غير النهاية وهو محال لما سبق او متعاقبة وهو
ممتنع فكل حادث يوجب ان يكون قبله حوادث لا يتناهى ممتنعا
فيه وهو ممتنع وكل حادث يوجب ان يكون بما ذكر لا ينصرم و
الا عاد الكلام عند الانصرام والحوادث التي امكن لا انصرامها
حركات مستندات فهي علل الحوادث باعدادها مع انها
تثبت نسبة الحادثات الى علة عرية من حركة انتهى الى ان
تأتي حركة مقتضية للبطلان فهي علل الحدوث بالاعداد
وعلل الثبات للمنتهى الى العلل بتعاقب صنفي اعداد
ثباتها على سبيل التجدد **اللمحة الخامسة** هي ان
محل صرف الحركة الدائمة ليس عقلا اذ مجرد عن **المادة**
بالكلية فان الحركة من نقطة ج الى ب غير الحركة من ب الى
د فلا بد من تخيل الحدود وذلك للنفس فلها ارادة كلية للحركة
الدائمة واخرى جزئية من نقطة الى اخرى والارادة الكلية
مع الوصول الى نقطة لارادة الحركة منها الى غيرها والارادة
علة الحركة والوصول الى ذلك الغير فلا زال الوصول مع الارادة
الكلية علة الارادة الجزئية والارادة الجزئية علة للحركة والحركة
علة الوصول وينضبط الكل بارادة كلية لا ينصرم ولا يتوقف
ارادة جزئية على نفس حركة توقفت عليها وان توقفت على اخرى
من نوعها فلا دور ممتنع وقد علمت ان القبليات لا ينصرم
بطرفين اخر **اللمحة السادسة** قالوا ان كل حادث
كان قبل الحدوث ممكن الوجود وامكانه ليس قدرة القادر عليه
بل القدرة من توابع الامكان فيمكن حتى يقدر عليه وليس ممكنا في
الذهن بحسب بل في العين وليس الامكان قائما بذاته والا ما انضاف
الى موضوع فلما تحقق قبل الحادث فيكون في موضوع وكل حادث
تتقدمه امكان وجود وموضوع او مادة كما يستعد
المادة للنفس فالمادة لا يحل حادثة اصلا والا تقدمها موضوع
وامكان وهو محال **اللمحة السابعة** في الابداع الوحداني
والواحد ثم يصدر عنه الا الواحد فانه صدر عنه ج و ب
لجيم يحمل عليه انه غير البا وان كان غير البا اعم منه فاقتضا
جيم غير اقتضا البا والجهة المقتضية لجيم غير الجهة
المقتضية للبا والجهة واحدة اقتضى جيم وما اقتضاه هذا
محال وكل ما اقتضى شيئين فلا بد وان يكون جهتان لعود الكلام
فيهما حتى ينتهي الى حيثيتين في الذات فيتركب فهو ممكن
وكان واحدا هذا محال وما يقتضيه واجب الوجود واحد **اللمحة
الثامنة** هي انه اذا وجد الامكان الاخس من واجب
الوجود يكون الامكان الاشرف وجد منه والا يستدعي الا
مكان الاشرف عند فرضه جهة اشرف مما عليه واجب الوجود
حين اقتضى باقتضائه الوحداني الاخس وهو محال ولما وجدت
جواهر غير منطبعة في المادة متصرفة فيها والمجرد بالكلية
اشرف فيكون قد وجد وهو العقل واستعمل هذه الطريقة
في كثير من المواضع فانها معينة للفطرة جدا وايضا في النفوس
كثيرة وواجب الوجود واحد لا يصدر عنه الكثرة دون واسطة
فليثبت الامر من العقول وهي ملائكة الله الكروبيون وانواره
اللمحة التاسعة هي ان الحاصرين لدوام جود المبدع
الاول جعلوا من شبههم ان الحركات الماضية كل واحد مسبوق
العدم او حادث فيكون الجميع حادثا وربما قالوا لما دخل كل واحد
في الوجود فيكون الكل حاصلا فيكون ما لا يتناهى كلية حاضرة
في الوجود وقالوا ايضا يلزم ان يكون كل حركة متوقفة
على وجود ما لا يتناهى وربما قالوا يلزم من العلية والمعلولية
المتساوية بين المبادي والعالم فانه يلزم من رفع المعلول
رفع العلة وبالعكس واعلم ان نقوضها ان كل واحد كان كذا فا
لجميع كذا باطل فان الحركات الماضية معدومة والجميع لها
ثم لا يلزم من الحكم على كل واحد الحكم على الكل فليس لك ان تقول
كل واحد من الحركات الممكنة في الابد واجب ان يكون لها
اخر فالكل واجب انه يكون لها اخر وان كل واحد من الجهة
الممكنات الغير المتناهية جائز وقوعها في زمان واحد
فالكل والتوقف جائز وقوعه فان الحكم في كل واحد من
المثالين لا يبيح نحوه في الكل والتوقف انما يقال في
اشيا معدومة لا يكون بعضها الا بعد بعض وكل حركة
بعينها في المستقبل بينك وبينها حركات متناهية لم يتوقف
على ما لا يتناهى في المستقبل وان عنى انه لا يوجد الا بعد
ما لا يتناهى فهو مذهب الفيلسوف وهو نفس محل النزاع
واما انه يلزم من رفع المعلول رفع العلة فانه لزوم استدلالي
يعرف ان المعلول ان ارتفع يكون العلة قبله ارتفع فيما يلي

الارتفاع فبارتفاعها يرتفع المعلول ويرفع العلة فانه لو لزم
لا بالعكس فلا مساواة في نفاد الها با خل الحركات الماضيه
دون قدر متناه تارة ومعه اخرى فيقتضي ما حذف عنه
العدد المتناهي عما اخذ معه وما زاد على المتناهي متناه
متناهي ولم يعلموا ان اعداد الحركات يستحيل اجتماعها
وان كان لها ترتيب فاملي اللانهاية فيها فنبني مذهبه
على فرض المحال من جهة استحالته وذلك غير صحيح والنفوس
الناطقة وان اجتمعت احادها لا ترتيب فيها فلا نهاية لها
وان كان فيها قلة وكثرة قال الفيلسوف واجب الوجود لذاته
واجب الوجود من جميع جهاته ولن يتميز في العدم الصرح حال
يكون الاولى به حصول شيء منه او بالاشياء ان يكون منه
فالمرجح ان كان ذاته او شيء ما هو دايم فيدوم الترجيح وان
حدث كالارادة او حال من الاحوال يعود الكلام اليه
فان مرجحه ان دام فكان يجب ان يدوم او حدث فاحتاج
الى حدوث مرجح لا ينقطع عنه السوال فلما كان المرجح دايما
لم يتغير فالترجيح دايم الموجد الرابع في المعاد والغا
يات وفيه لمحات اللمعة هو ان الغني التام هو الذي لم يتعلق
ذاته ولا حال ما لذاته هي كمال لها بغيره والفقير هو الذي
توقف على غيره اما ذاته او صفة ليست [illegible]

منه على غيره والملك الحق هو الذي له ذات كل شيء [illegible] عنه ان
لا يكون ذاته لشيء والجود افادة ما ينبغي لا لعوض فالمعطي كما
لا ينبغي غير جواد وطالب العوض عينا كان او ثنا او مدحا
او خلاصا عن مذمة وصون عرض هو معامل غير جواد ومن
كان الاولى به ان يفعل شيئا فاذا لم يفعل لم يتحقق ما هو الاولى
به فيتوقف كماله على غيره فهو فقير عديم الكمال الخاص فعديم
الكمال الخاص فعديم الكمال المطلق التام فكل فاعل بالارادة
ان استوى طرفا فعله وتركه بالنسبة اليه فلا ترجيح فلا
وجوب به وليست الارادة تخصصها بطرف اولى من غيره
ولا يبطل خاصيتها من حيث هو الارادة باي الطرفين تعلقت
اما التعلق مع التساوي من جميع الوجوه ولا مرجح محال وهو
مبطل خاصية الارادة فواجب الوجود هو الغني المطلق وله
الكمال الاعلى فعلمه ليس لعرض ما ولا ارادة الا بمعنى الارادة
نفس العلم ولا عرض للعالي في السافل اللمحة الثانية
هي ان الحركات السماوية لما كانت ارادية فغرضها ان كان
امرا حسيا ان نالت فوقفت او كان مما لا ينال ايضا انقطعت
ووقفت فلها مطلب كلي وارادة كلية وادراك كلي يوجب
ان يكون لها نفس ناطقة مفارقة وايضا لما لم فيها حرف

ونحوه مزاحمة مكان وحركة مستقيمة فلا مطلب شهواني
لها ولا غضبي فليست الحركة لامر حيواني فيكون لامر عقلي
دال على نفس ناطقة ثم ذلك الامر ليس بمظنون كطلب حمد
وثنا السافل لان المظنون غير واجب الدوام والحركة واجبة
الدوام فلا يبتني على ما لا يدوم وكان الحدس يحكم بفطرته ان
الجوهر الكاين الفاسد الذي لا نسبة له معتبرة بالقياس
الى جرم اصغر الافلاك لا يكون مقصد الحركاتها ثم الامكان
الاشرف يستخدم بعض الاشيا بحركاتها ان كانت لمعشوق نال
ذاته او لتشبه دفعي لوقفت ان نالت او قطعت بعضو
لنيل متجدد دايم الحصول والتشبه مستمر بمعشوق والمتشبه
به ليس بجرم فلكي ولا نفس والا لتشابهت الحركات والتحريكات
وليس كذا وليس الاختلاف لعدم مطاوعة الطبيعة فان
المستديرات اوضاعه متشابهة فاذا التشبه بامر عقلي
مجرد عن المادة بالكلية هو الفعل من جميع الوجوه وليس
المتشبه به واحدا والا تشابهت الحركات فلكل معشوق
وليس كما ظن ان المعشوق واحد واختلاف الحركات لنفع السافل
وان كانت الحركات بالنسبة اليها سواء اجمعت [illegible]
ونفع السافل كالخير اذا اخبر احد الطرق [illegible]

[illegible]
جاز ان يختار اصل الحركة لا جله على السكون وكان لقايل ان
يقول استوى سكونها وحركتها بالنسبة اليها فاختارت
لنفع السافل وكل واحد ينال من معشوقه لذات وانوارا دايمة انوا
ر يحرمها المقربون المشتاقون الى الله من ارباب الوجد فقد
افواها ثم يتبع تلك الهيات النفسانية حركات متناسبة يخرج
اوضاعها من القوة الى الفعل فان الفلك ان ثبت على وضع بقيت
جميع اوضاعه ابدا بالقوة ولما كان جميع الاشيا فيه بالفعل
الا الوضع ولم يكن الجمع بين الاوضاع دفعة والقاصر عن استيفا
نوع باستيفا اشخاصه معا يستبقيه بتعاقب اشخاصه
فخرجت على التعاقب الدايم اوضاعها الى الفعل انبعاثا لمحركها
عن هيات نورية شوقية لنفسها وقد ساهرت ان المتفكر في
شيء من المعقولات يتبعه حركات وهيات من بدنه وان هيات
النفس والبدن تتعدى من كل الى صاحبه وتنفتح من حركاتها الخير الدايم
والبركات على السافل الذي هو كظلها تابعا لها وسيطلبها اللمحة
الثالثة هي ان كل قوة منطبعة في الجرم متناهية فانه
ينقسم بانقسام الجرم فلها جزء اذا افترض جزء القوة محركا الكل

توضیحات شیخ ابو علی

الجرم وكلها ايضا الكله او المثل كله منى مبدا ولجرم وقد عرفت ان
اشد الراميين يزيد على الجرم اما بشدة او عدة وان استويا في
فلما استوى جزء القوة وكلها في العدة والشدة فيجب التفاوت في
المدة والحركة الجزء وعلى ما يقوى عليه الكل وهو محال فيجب التفاوت
ولم يقع الا في الجسم فينقطع تحريكات الجزء وتحريكات الكل بازدياد
عليه على تناسب تناهيا فيتناهيان بالضرورة وكل قوة منطبعة
يتناهى اعمالها بالضرورة وغير منطبعة ايضا متناهية القوة
النفوس الناطقة فانها ان حركت جسما دائما وحركت اصغر منه
كثيرا اعتبار تلك القوة لم تشك ان تحريكات الاصغر اكثر لقلة المعاوقة
وعند استوا العدة والشدة يجب التناهي وتقع الجسم على نسبة مقدار
الجسمين على ما قلنا فالنفوس الفلكية لا بد لها من ممد غير متناهي
القوة وليس بنفس فهو جوهر عقلي فيفيض على النفس اضوا
عقلية وانوار الشوقيات لا يتناهى منبعا فتبقى فان الانفعال
الغير المتناهي والفعل الغير المتناهي على سبيل
المبدائية منصور على الجسم و[illegible] ثم ان [illegible]
[illegible]

